وزارة التعــليم العــالي و البــحث العــلمي
جــامعة الدكتور يحيى فارس – المدية –
كـلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم الإقتصادية



الموضـــوع:

تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة مابين (1990-2010)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد ومالية دولية.

من إعداد الطالب:
عمر مؤذن

تحت إشراف الأستاذ :
الدكتور الصادق بوشنافة

أعضاء لجنة المناقشة:

د. مكيد علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
د. بوشنافة الصادق	أستاذ محاضر «أ»	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. رميدي عبدالوهاب	أستاذ محاضر «أ»	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د.عابد شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2012/2011



{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

(البقرة 32)



يقول عماد الأصفهاني:

«إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلاَّ قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولوترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر، وإنَّ الكمال لله العزيز المقتدر» .



الحمد لله والشكر له أولا وآخرا أن وفقني ومكنني من إتمام هذه المذكرة، وأسأله أن يتقبل خلاصة جهدي خالصًا لوجهه الكريم.

و يسعدني أن أتقدم بشكري و تقديري وامتناني وعرفاني بالجميل للدكتور الفاضل الصادق بوشنافة لتوجيهاته القيمة وقبوله الإشراف على هذه المذكرة.

كما أتوجه بشكري للدكتور بن عبد الفتاح دحمان من جامعة أدرار لما قدمه من نصائح ومعلومات قيمة.

ولا أنسى أن أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.



أنحني إجلا لا و تقديرًا إلى من لا يرضى القدير إلا برضاهما ، إلى التي حملتني وهنا على وهن، ووفرت لي شروط الراحة التامة، أمي الغالية حفظها الله ، وإلى روح والدي رحمه الله وطيب ثراه.

كما أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع :

إلى جدي الغالي حفظه الله وبارك في عمره، وإلى روح الجدة الطاهرة تغمدها الله برحمته.

إلى من كان لي بمثابة أب ثان عمي وعائلته حفظهم الله.

إلى الذي لم يدخر جهدا و حثني على العلم و العمل كل هذه السنين أخي الكبير عبدالرحمان وعائلته حفظهم الله.

إلى الذين تقاسمت معهم حلو الحياة ومرّها الإخوة والأخوات.

إلى كل الذين جمعتني بهم روابط القرابة والأخوة والصداقة والدراسة في ولايتي أدرار، وفي جامعة عمار ثليجي بالأغواط، وجامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية.

إلى كل من علمني حرفا فصرت له عبدا أساتذتي الكرام في كل أطوار التعليم.

إلى كل من يحمل همّ الدعوة ويدافع عن قضايا الأمة.

عمر .

الملخص:

تناولنا في مضمون هذه الدراسة موضوع تغير سعر صرف العملة في الجزائر وتأثيره على ميزان المدفوعات، محاولين الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث وهي: كيف أثر سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة مابين (1990-2010)؟ واخترنا الفترة من سنة 1990 وهي سنة إصلاحات قانون النقد والقرض وبداية التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار، وحتى سنة 2010 وهي السنة التي انطلق فيها بحثنا؛ وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري ومعرفة تأثيرها على ميزان المدفوعات، حيث تمت مناقشة الموضوع من خلال عناصر أساسية أهمها: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، تطور الإقتصاد وسياسة الصرف في الجزائر، لنتمكن في النهاية من تتبع مرونة عناصر ميزان المدفوعات الجزائري للتغيرات في قيمة الدينار؛ وخلصنا في الأخير إلى أن ضعف هيكل الإقتصاد الجزائري مكن من فشل سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، ما يستلزم على الجزائر ضرورة استغلال الإنفراج المالي ووضع سياسة اقتصادية تمكنها من الخروج من دائرة الإقتصاد الريعي ذو المورد الإقتصادي الوحيد.

Résumé:

Nous avons traité dans cette étude le changement du taux de change de la monnaie en Algérie et son impact sur la balance des paiements, une tentative de réponse au problème posé dans la recherche est: Comment le taux de change dinar a influencé sur la balance des paiements en Algérie durant la période (1990-2010)? Nous avons choisi la période allant de 1990 l'année des réformes des lois relative a la monnaie et au crédit et le début d'évaluations successives du dinar à 2010, année du début de notre recherche ; L'objectif principal de cette étude était d'analyser la politique d'évaluation du dinar algérien et ses effets sur la balance des paiements. Cette étude est basée sur des éléments clés: le taux de change, la balance des paiements, évolution de l'économie et la politique de taux de change en Algérie, à la fin nous pourrons suivre la flexibilité des éléments de la balance des paiements algérienne aux variations de la valeur du dinar, on conclu que la faiblesse de la structure de l'économie algérienne a causé l'échec de la politique de réduction de la valeur monétaire sur la balance des paiements, ce qui contraint l'Algérie à exploiter une embellie financière et adapter une politique économique afin de leur permettre de sortir d'une économie rentière, la seule ressource économique.

قائمة المصطلحات الرئيسية

اللغة الانجليزية	اللغة الفرنسية	اللغة العربية
Foreign exchange policy	**La politique de change**	سياسة الصرف الأجنبي
Exchange rate	**Le taux de change**	سعر الصرف
Unified exchange rate	**Le taux de change unifiée**	سعر الصرف الموحد
Multi-rate exchange	**Le taux de change multiple**	سعر الصرف المتعدد
Equilibrium Exchange rate	**Le taux de change d'équilibre**	سعر الصرف التوازني
Fixed exchange rate system	**Le systéme de change fixe**	نظام الصرف الثابث
Flexible exchange rate system	**Le systéme de change flexible**	نظام الصرف المرن
Gold standard	**Etalon- or**	قاعدة الذهب
Dollarization	**La dollarisation**	الدولرة
Currency boards	**Les conseils de monnaie**	مجالس العملة
Monetary union	**L'union monétaire**	الإتحاد النقدي
Linking a basket of currencies	**Relier a un panier de monnaies**	الربط بسلة من العملات
Creeping pege	**Le pege rampant**	التثبيت الزاحف
Managed exchange rate	**Flottement gérés**	التعويم المدار
Independent floating	**Flottement indépendant**	التعويم الحر
Absolute purchasing power parity	**La théorie absolue de parité des pouvoirs d'achat**	تعادل القوة الشرائية المطلقة
Relative purchasing power parity	**La théorie absolue de parité des pouvoirs d'achat**	تعادل القوة الشرائية النسبية
Model of the monetary exchange rate	**Le modèle de la politique monétaire de taux de change**	النموذج النقدي لسعر الصرف
Exchange market	**Le marché de change**	سوق الصرف
Forward-Exchange market	**Le marché de change a terme**	سوق الصرف الآجل
spot-Exchange market	**Le marché de change au comptant**	سوق الصرف الحاضر
Exchange rate risk	**Le risque de taux de change**	مخاطر سعر الصرف
Hedging	**La couverture**	التغطية
The theory of purchasing power parity	**La théorie de parité des pouvoirs d'achat**	نظرية تعادل القوة الشرائية
The theory of assets	**La théorie des soldes**	نظرية الأرصدة
Productivity theory	**La théorie de productivité**	نظرية الإنتاجية

Arab Monetary Fund	Fonds monétaire arabe	صندوق النقد العربي
Central bank	La banque centrale	البنك المركزي
Money and credit law	La loi de la monnaie et de crédit	قانون النقد والقرض
Structural Adjustment	L'ajustement structurel	التعديل الهيكلي
The official exchange rate	Le taux de change officiel	سعر الصرف الرسمي
parallel exchange rate	Le taux de change paralléle	سعر الصرف الموازي
Exchange control	Le contrôle de change	مراقبة الصرف
Self-reform	Auto-réforme	الإصلاحات الذاتية
External indebtedness	L'endettement extérieur	المديونية الخارجية
Devaluation of the exchange rate	La dévaluation du taux de change	تخفيض سعر الصرف
Deterioration of the exchange rate	La dépréciation du taux de change	انخفاض سعر الصرف
Convertibility	La convertibilité	التحويلية
Balance of payments	La balance des paiements	ميزان المدفوعات
Curent account	Le compte courant	الحساب الجاري
Capital account	Le compte de capital	حساب رأس المال
Exchange reserves	Les réserves de change	احتياطات الصرف
Economic growth	La croissance économique	النمو الإقتصادي
Inflation	L' inflation	التضخم
Expansionary monetary policy	La politique monétaire expansionniste	السياسة النقدية التوسعية
Restrictive monetary policy	La politique monétaire restrictive	السياسة النقدية الإنكماشية

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير..	III
الإهداء...	IV
الملخص	V
قائمة المصطلحات الرئيسية..	VII-VI
قائمة المحتويات...	XIII-VIII
قائمة الجداول الأشكال..	XVI-XIV
قائمة المخططات والملاحق...	XVII
مقدمة عامة..	أ- ح
الفصل الأول: سعر الصرف الأجنبي وسوق الصرف	
تمهيد..	2
المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف..........................	**20-3**
المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف.....................................	**3**
أولا: تعريف سعر الصرف...	3
ثانيا: أدوات سعر الصرف..	5
المطلب الثاني: تقسيمات ووظائف سعر الصرف.....................	**6**
أولا: تقسيمات سعر الصرف...	6
ثانيا: وظائف سعر الصرف	13
المطلب الثالث : تنظيم سعر الصرف والعوامل التي تؤثر على سعر العملة الآني..............	**13**
أولا: تنظيم سعر الصرف..	13
ثانيا: العوامل التي تؤثر على سعر العملة الآني..........................	17
المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف..................................	**34-20**
المطلب الأول: التطور التاريخي لنظم أسعار الصرف وترتيباتها الحديثة.........	**21**

أولا: التطور التاريخي لنظم أسعار الصرف..	21
ثانيا: الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف..	22
المطلب الثاني: : أنواع أنظمة أسعار الصرف......................................	**25**
أولا: أنظمة أسعار الصرف الثابتة..	25
ثانيا: أنظمة أسعار الصرف المرنة..	27
المطلب الثالث: أساليب تحديد سعر الصرف..	**30**
أولا: تحديد سعر الصرف الحر..	30
ثانيا: تحديد سعر الصرف الثابت..	32
ثالثا: تحديد سعر الصرف وفق نظام المرونة المقيدة..	34
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف، سوق الصرف ومخاطر سعر الصرف..........	**35-55**
المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف..	**35**
أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية..	35
ثانيا: نظريات النقود والفائدة..	36
ثالثا: نظريات الناتج وميزان المدفوعات..	41
المطلب الثاني: سوق الصرف..	**44**
أولا: تعريف سوق الصرف..	44
ثانيا: خصائص سوق الصرف والمتعاملون فيه..	45
المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف..	**48**
أولا: تعريف وأنواع خطر سعر الصرف..	48
ثانيا: تغطية مخاطر سعر الصرف..	51
خلاصة الفصل الأول..	56
الفصل الثاني: سعر الصرف واختلالات ميزان المدفوعات	
تمهـــيد..	58
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات..	**59-74**
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات..	**59**

أولا: تعريف وأهمية ميزان المدفوعات..	59
ثانيا: الدور الإقتصادي لميزان المدفوعات..	62
المطلب الثاني : التقسيمات الرئيسية لميزان المدفوعات......................	**64**
أولا : هيكل ميزان المدفوعات..	64
ثانيا: عرض الطبعة الخامسة من ميزان المدفوعات....................................	69
المطلب الثالث : التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه.........	**71**
أولا: التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات....................................	71
ثانيا: العوامل الإقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات..................................	74
المبحث الثاني : التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات.........................	**90-75**
المطلب الأول: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات.................................	**75**
أولا: التوازن الحسابي..	75
ثانيا: التوازن الاقتصادي..	78
المطلب الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات....................................	**79**
أولا: صور الإختلال في ميزان المدفوعات..	79
ثانيا : أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات..	82
ثالثا: مؤشرات تقدير حجم الإختلال في ميزان المدفوعات....................................	83
المطلب الثالث: معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات............................	**84**
أولا: إعادة التوازن عبر حركات الأسعار (المدرسة الكلاسيكية)............................	84
ثانيا: إعادة توازن ميزان المدفوعات عبر حركات المداخيل (التحليل الكينزي).............	87
ثالث: إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية وعن طريق تدخل الدولة.....................	89
المبحث الثالث: المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.................	**106-91**
المطلب الأول: منهج المرونات..	**91**
أولا: فرضيات وصياغة النظرية..	92
ثانيا: الركائز المدعمة للنظرية..	95
ثالثا: الإنتقادات الموجهة لمنهج المرونات..	97

المطلب الثاني: منهج الإستيعاب لتحديد معدل الصرف.........	**98**
أولا : صياغة النظرية..	98
ثانيا: تأثير تخفيض قيمة العملة على الدخل القومي وعلى الإستيعاب..........................	99
ثالثا: الإنتقادات الموجهة لمنهج الإستيعاب..	102
المطلب الثالث: المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.........................	**103**
خلاصة الفصل الثاني..	107
الفصل الثالث: الدينار الجزائري بين الإصلاحات الداخلية والمتغيرات الخارجية	
تمهـــــيد..	109
المبحث الأول: مسار الإقتصاد وتطور سياسة الصرف في الجزائر...................	**110–136**
المطلب الأول: مسار الإقتصاد الجزائري 1990–2010م.................................	**110**
أولا: الإصلاحات الذاتية..	111
ثانيا : دور الصندوق والبنك الدوليين في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر..................	112
ثالثا: مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي[1999-2010]...	117
المطلب الثاني: تطور سياسة الصرف في الجزائر...	**118**
أولا : سياسة الصرف الموجهة (1964-1986)..	118
ثانيا : سياسة الصرف بعد التحرير..	121
ثالثا: آثار ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار والأزمة المالية العالمية على سعر صرف الدينار......	126
المطلب الثالث: التسيير الشفاف لسعر الصرف وقابلية تحويل الدينار الجزائري.............	**129**
أولا : التسيير الشفاف لسعر الصرف..	129
ثانيا: قابلية تحويل الدينار الجزائري..	133
المبحث الثاني : تطبيق الرقابة على الصرف ونشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر........	**137–149**
المطلب الأول: نظام الرقابة على الصرف وتطوره في الجزائر بعد سنة 1986..................	**137**
أولا: مفهوم وأسباب الرقابة على الصرف..	137
ثانيا : أهم أساليب الرقابة على الصرف..	139
ثالثا: أهداف وآثار تطبيق الرقابة على الصرف..	140

رابعا: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بعد 1986...	141
المطلب الثاني: نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر.........	**144**
أولا: الطلب على العملات الصعبة وعرضها في السوق الموازية....................................	144
ثانيا: أسباب ونتائج ظهور سوق الصرف الموازي...	145
ثالثا: توسع سوق الصرف الموازي في الجزائر...	147
المبحث الثالث: الدينار الجزائري وفعالية تخفيض قيمة العملة..........................	**162-149**
المطلب الأول : فعالية تخفيض قيمة العملة..	**150**
أولا: أهداف وآثار سياسة تخفيض قيمة العملة..	150
ثانيا: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري..	151
المطلب الثاني: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة وحالة سعر الصرف................	**152**
أولا : شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة..	153
ثانيا: حالة سعر الصرف..	155
المطلب الثالث : الدينار بين منهج المرونات وإشكالية إعادة التقويم.....................	**158**
أولا: الدينار الجزائري ومنهج المرونات...	159
ثانيا: إشكالية إعادة تقويم الدينار الجزائري..	160
خلاصة الفصل الثالث...	163
الفصل الرابع: سعر صرف الدينار ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة مابين (1990- 2010)	
تمهيـــــد..	165
المبحث الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الجارية في الفترة مابين 1990-2010..	**183-166**
المطلب الأول: أثر تطور سعر الصرف على الميزان التجاري.....................	**166**
أولا: تحليل وضعية الميزان التجاري..	166
ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري..	170

المطلب الثاني: أثر تطور سعر الصرف على ميزاني الخدمات والتحويلات والميزان الجاري.....	**176**
أولا: تحليل وضعية ميزاني الخدمات و التحويلات والميزان الجاري...............	176
ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد والميزان الجاري......	179
المبحث الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على عناصر ميزان رأس المال والميزان الكلي	**197-184**
المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة العملة على عناصر ميزان رأس المال.........	**184**
أولا: تحليل تطور رصيد ميزان رأس المال..............................	184
ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان رأس المال........................	188
المطلب الثاني : أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان الكلي..................	**193**
أولا: تحليل وضعية ميزان المدفوعات..................................	194
ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان الكلي...........................	195
المبحث الثالث: مؤشرات استقرار الإقتصاد الكلي بعد الإصلاحات...............	**214-198**
المطلب الأول : التضخم والنمو الإقتصادي والبطالة..........	**198**
أولا : التضخم..	199
ثانيا: النمو الإقتصادي والبطالة......................................	200
المطلب الثاني: المديونية الخارجية واحتياطات الصرف والمالية العامة.........	**202**
أولا : تطور المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين للفترة (1999-2010)...............	202
ثانيا: تطور احتياطات الصرف الرسمية..................................	204
ثالثا: المالية العامة..	206
المطلب الثالث: الوضع النقدي والجهاز المصرفي......................	**209**
أولا : الوضع النقدي...	209
ثانيا: النظام المصرفي..	212
خلاصة الفصل الرابع..	215
خـــاتمة	222-217
قائمة المراجع..	232-224
الملاحق..	240-234

قائـــمة الأشكال

رقم الشكل	عـــــــــــــنوان الشـــــــــكل	الصفحة
01/01	تحديد سعر الصرف التوازني.	12
02/01	تحديد سعر الصرف الحر.	31
03/01	تحديد سعر الصرف الثابت.	33
01/03	سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.	154
02/03	سياسة سعر الصرف غير المستقر.	155
03/03	سياسة الصرف المستقر.	157
04/03	منحنى (J).	158
05/03	صرف الدينار نهاية المدة والمتوسط خلال الفترة 1990-2002.	161
01/04	تطور رصيد الميزان الجاري مقابل تطور سعر الصرف دج/$.	183
02/04	الشكل رقم(02/04):تطور رصيد ميزان رأس المال مقابل تطور سعر الصرف.	193
03/04	تطور رصيد ميزان المدفوعات مقابل تطور سعر الصرف دج/$.	197
04/04	تطور المديونية الخارجية ونسبة خدمة الد ين (1999-2010).	202
05/04	تطور احتياطات الصرف الرسمية (عدا الذهب)(1999-2010) .	205

قـــــــــــــائمة الجداول

رقم الجدول	عـــــــــنوان الجـــــــدول	الصفحة
01/01	أسعار الصرف التقاطعية لبعض الدول العربية في شهر يناير 2007.	10
02/01	سرد تاريخي لنظم أسعار الصرف.	22
03/01	الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف حسب Frankel1880 – 2000	23
04/01	أنظمة الصرف الحديثة وخصائصها.	24-23
01/02	تقسيمات ميزان المدفوعات وفق الطبعة الخامسة لصندوق النقد الدولي.	70
02/02	التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات.	76
03/02	حتمية التوازن الحسابي طبقا لقاعدة القيد المزدوج.	77
01/03	أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة 40.17 في المائة في سنة 1994.	121
02/03	سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1991/1988.	122
03/03	سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي خلال 1999-2004.	127
04/03	سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2010).	128
05/03	الرقابة على الصرف بعد صدور القانون90-10.	143
06/03	تطور سعر صرف دج/$ بين السوق الرسمية والسوق الموازية.	148
01/04	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة (1990-2010).	168
02/04	تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة (1990 – 2010).	169
03/04	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2010).	170
04/04	يوضح التغير في معدل الصرف المتوسط مقارنة بالتغير في قيمة الصادرات خلال الفترة (1990 – 2010).	171
05/04	التغير في معدل الصرف المتوسط مقارنة بالتغير في قيمة الواردات خلال الفترة (1990– 2010).	173
06/04	التغير في معدل الصرف المتوسط ومقارنته بالتغير في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة	175

	(1990 – 2010).	
07/04	تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (1990 – 2010).	177
08/04	تطور رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد خلال الفترة (1990 – 2010).	178
09/04	تطور رصيد الميزان الجاري خلال الفترة (1990 – 2010).	179
10/04	التغير في قيمة الخدمات ومقارنته بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال فترة الدراسة خلال الفترة (1990 – 2010).	180
11/04	التغير في قيمة التحويلات من جانب واحد مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010).	181
12/04	التغير في قيمة الميزان الجاري مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010).	182
13/04	وضعية رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990 – 2010) .	185
14/04	تطور رصيد رؤوس الأموال الرسمية (الصافية) خلال الفترة (1990 – 2010).	186
15/04	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (1990 – 2010).	187
16/04	تطور معدل التغير في رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010).	189
17/04	تطور معدل التغير في رصيد رؤوس الأموال الرسمية (الصافية) مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010)	190
18/04	تطور معدل التغير في رصيد ميزان رأس المال مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010).	191
19/04	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (1990 – 2010).	194
20/04	التغير في رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010).	195
21/04	مؤشرات (التضخم، معدل النمو، البطالة) في الجزائر(1999-2010).	198
22/04	المديونية الخارجية ونسبة خدمة المديونية في الجزائر (1999-2010).	202
23/04	احتياطات الصرف الرسمية (عدا الذهب) (1999-2010).	204
24/04	الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر.	208
25/04	نسبة العجز والفائض في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي (1999-2010).	208

قـــــــــائمة المخططات

رقم المخطط	عــــــــــــنوان المـــــخطط	الصفحة
01/02	تصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار.	85
02/02	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.	87
03/02	تصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق آلية المداخيل.	88

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عــــــــــــنوان المـلحق	الصفحة
01	نظم الصرف في الدول العربية سنة 2008	234
02	تطور ميزان المدفوعات الجزائري(1992-1998)	235
03	تطور ميزان المدفوعات الجزائري(1999-2005)	236
04	تطور ميزان المدفوعات الجزائري(2006-2010)	237
05	تطورسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ومقابل الأورو في الفترة (2003-2007)	238
06	مؤشرات الإقتصاد الأساسية خلال سنتي (2006-2007)	239
07	هيكل الصادرات والواردات (2006-2010)	240

مقدمة عـــامة

مقدمة عامة:

تعتبر آلية سعر الصرف عنصرا محوريا في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان مدفوعات البلدان السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الإقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة، حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الإستثمارات وكذا الإستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من اختلالات حادة على مستوى الإقتصاد الكلي، إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الإختلالات، والجزائر باعتبارها بلد نامي عرف اقتصادها أزمة حادة أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط، تبنت الخطوة الإنتقالية للإقتصاد محاولة في ذلك الخروج من الإقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

فالمتتبع لتطور الإقتصاد الجزائري يجد أن مرحلة التسعينات من القرن العشرين قد عرفت منعرجا كبيرا من حيث التوجه الإقتصادي لاقتصاد هذا البلد؛ إذ كرس القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 ميكانيزمات اقتصاد السوق، حيث أحدث تغيرات معتبرة في مجال تنظيم المؤسسات النقدية والمالية، وأعطى نظرة مختلفة تماما عن النظام الذي كان سائدا قبل ظهور هذا القانون، باعتبار أنه منح صلاحيات مطلقة للبنك المركزي وجعلها مستقلة تماما عن السلطة السياسية، وقد منحت السلطات العمومية الجزائرية وفي إطار التغيرات الجارية التي تهدف إلى توفير شروط الإنفتاح الإقتصادي الجزائري على بقية العالم للبنك وظيفتين أساسيتين هما: وظيفة الرقابة على الصرف وتنظيم سوقه، ووظيفة تعديل الإقتصاد الوطني.

فهكذا ومن أجل تحرير سعر الصرف والتوجه نحو إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية، كانت البداية بتخفيض قيمة الدينار مابين سنتي 1991-1994، ثم قام بعدها مجلس النقد والقرض بقفزة نوعية منذ سبتمبر 1994 بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف مابين البنوك، هذه السوق التي باشرت عملها في الثاني من شهر جانفي سنة 1996.

إن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة توازن ميزان المدفوعات، وذلك بزيادة الصادرات والتخفيض من الواردات، كما تجدر الإشارة هنا بأن هذا الإجراء الذي اتبعته الجزائر هو جزء من

برنامج للإصلاح الإقتصادي الهيكلي الجذري والشامل، يتضمن جملة من التدابير لإدخال تعديلات مالية جوهرية ، وإصلاحات في معدل الفائدة، وسياسات ائتمانية رشيدة.

من جهة أخرى قد حقق الإقتصاد الجزائري نتائج إيجابية خاصة على المستوى الكلي بعد انتهاء فترة الإصلاحات في ظل البرنامج الذي تبنته الجزائر بدعم من صندوق النقد الدولي أين تحسنت معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية، وعاد النمو الإقتصادي بعد فترة طويلة نسبيا من الركود بالإضافة إلى استرجاع التوازنات المالية، حيث أصبح الإقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات و الصدمات الخارجية.

انطلاقا مما سبق ومن أن لسعر الصرف من الناحية الإقتصادية دورا كبيرا في التأثير على أرصدة ميزان المدفوعات فإن بحثنا سوف يسعى لمعالجة **الإشكالية الرئيسية** التالية:

- **كيف أثر تغير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة مابين (1990–2010)؟**

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي لجأنا إلى طرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

1) لماذا اهتمت الدول بدراسة سعر الصرف، وهل هناك نظام سعر صرف واحد يناسب مختلف الدول؟
2) كيف يسمح ميزان المدفوعات بمعرفة المركز المالي الخارجي للدولة، وهل هناك علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؟
3) ماهي أهم الإصلاحات التي مست سياسة سعر الصرف في الجزائر، ولماذا لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل تطبيقها ؟
4) هل أدت إصلاحات سعر الصرف في الجزائر إلى إصلاح العجز في ميزان المدفوعات ؟
5) إلى أي مدى ساهم تخفيض قيمة الدينار الجزائري في التأثير على عناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة مابين (1990–2010)؟

بناء على هاته التساؤلات سوف نسعى من خلال هذا البحث للتحقق من صحة **الفرضيات** التالية:

- **الفرضية الأولى**: اهتمت الدول بدراسة سعر الصرف بغية حل مشكلة تحويل العملات لبعضها وتسهيل سداد الديون الدولية؛ وهناك نظامان رئيسيان لسعر الصرف هما سعر الصرف الثابت وسعر الصرف العائم، بحيث لا يمكن الحكم على نظام بأنه أحسن من الآخر إلا بتوفر معطيات كاملة عن الدولة؛

- **الفرضية الثانية:** يسمح ميزان المدفوعات بمعرفة المركز المالي للدولة انطلاقا من كونه يشتمل على جميع معاملات الدولة المالية مع الخارج، وبالتالي معرفة المدفوعات التي يتعين على الدولة دفعها إلى الخارج وما على الخارج أن يدفعه للدولة ؛ ويمكن أن يتعرض هذا الميزان إلى اختلالات تتجه الدول نحو سياسة سعر الصرف لتسويتها؛
- **الفرضية الثالثة:** طبقت الحكومة الجزائرية جملة من التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار في إطار برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي بعد فشل الإصلاحات الذاتية، حيث أدت الحاجة الماسة إلى مساعدات مالية وتقنية من أجل تفعيل مختلف عناصر الإقتصاد الوطني إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية؛
- **الفرضية الرابعة:** أثبتت الإصلاحات في سعر صرف الدينار الجزائري نجاعتها، وترجمت في تحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي خاصة في الفترة مابين 1999-2010؛
- **الفرضية الخامسة:** تعتبر مرونة عناصر ميزان المدفوعات لتخفيض قيمة الدينار ضعيفة جدا خلال فترة الدراسة، وهي أقل بكثير من مستوى الأهداف المرجوة.

- **أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من واقع أن سعر الصرف قد حظي باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياساتها النقدية في البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات والتقليص من الواردات، خاصة وأنه يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصادات الخارجية مما يفرض ضرورة معرفة العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؛ كما تتجلى أهمية هذا البحث في أن عديد الدول مازالت تواجه مشكل اختيار نظام سعر صرف ملائم قصد التأثير على وضعية عناصر ميزان المدفوعات في الإتجاه المرغوب؛ ويمكن أن تتضح أهمية هذه الدراسة فيما ستسفر عليه من نتائج، وماتقدمه من مقترحات في إطار شروط نجاح تخفيض قيمة الدينار الجزائري في التأثير على ميزان المدفوعات.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

تتمثل الأهداف الموضوعية في اختياري لهذا الموضوع دون غيره في:

- الحرص على دراسة وفهم سعر الصرف وميزان المدفوعات، وكذا معرفة كيف اتخذت الجزائر سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات رغم عدم فعاليتها في العديد من الدول؛

- اعتقادنا بأن موضوع سعر الصرف وميزان المدفوعات موضوع جدير بالبحث كونه موضوع متجدد من جهة، ومن أجل المساهمة في الإثراء الكمي والنوعي للمكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع؛
- اهتماماتي وميولاتي لمواضيع المالية الدولية.

- **أهداف الدراسة**: نسعى من خلال معالجتنا لهذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة الإحاطة بسعر الصرف وميزان المدفوعات وتجلياتهما الإقتصادية؛
- محاولة إدراك العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، والتي يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تأثير على ميزان المدفوعات؛
- استقصاء أثر رفع الرقابة وتحرير سعر الصرف على تقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ونتائج ذلك على تحسين العجز في ميزان المدفوعات؛
- تحليل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتأثيرها على ميزان المدفوعات.

- **حدود الدراسة:**

سنحاول من خلال هذا البحث استعراض أثر التغير في سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من (1990-2010).

- **أدوات الدراسة:**

تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث في بعض الإحصائيات الواردة عن ميزان المدفوعات الجزائرية وسعر صرف الدينار الجزائري.

كما اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل الكلي نظرا للصيغة الكلية للموضوع، وذلك بالإستعانة بمجموعة من المراجع سواء الكتب أو الأبحاث و الملتقيات والتقارير والمجلات المتخصصة في الموضوع، بالإضافة إلى بعض القوانين.

- **منهج البحث:**

من أجل اختبار الفرضيات أعلاه اعتمدنا على بعض المناهج التي تتوافق وطبيعة بحثنا، فاخترنا اتباع **المنهج الوصفي** الذي يسمح بوصف الأنظمة والنظريات وتطوراتها التاريخية، ثم **المنهج التحليلي** الذي يمكن من تحليل

الأوضاع والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة، كما اخترنا **المنهج التاريخي** الذي يمكن من تتبع مسار تطور الإقتصاد الجزائري، ونظم سعر الصرف والرقابة على الصرف...

- **الدراسات السابقة:**

تمكنا من خلال البحث من الإطلاع على عدة دراسات حول موضوع سعر صرف الدينار الجزائري، والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر نذكر منها مايلي:

أولا: أطروحات الدكتوراه:

1) دراسة الباحث: الأخضر عزي، سعر صرف الدينار بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي (1990-2002)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع تسيير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، حيث حاولت هذه الدراسة معرفة الإستراتيجية النقدية المتبناة من خلال سعر صرف الدينار الجزائري للموازنة بين واقعية سوق موازية وتوجيهات الصندوق النقدي الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي، كما حاولت الدراسة معرفة مدى تمكن الجزائر من بلورة سياسة صرف شفافة للخروج من الأزمة في الوفرة الناجمة عن الريع المنجمي، وقد خلص الباحث في نهاية الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها على الخصوص أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات، وهذا لأن الجزائر لاتزال تحت تأثير الريع والمتغيرات الخارجية غير المتحكم فيها، كما خلص الباحث إلى أن صرف الدينار بين واقعية السوق يكمن في ذلك الصرف التوازني الذي تعكسه الأسواق الموازية، حيث أن هذه السوق لها من المزايا ما يمكن الإستفادة منه في سبيل قبول أو رفض توجهات الصندوق النقدي الدولي بخصوص إعادة التوازنات الكبرى، وقد أوصى الباحث بضرورة التحكم في مدى فعالية السياستين النقدية والمالية بما فبها سياسة سعر الصرف، وذلك من خلال التحكم أكثر في تسيير الكتلة النقدية، كما دعا الباحث إلى ضرورة العمل للوصول بالعملة الوطنية إلى المستوى الذي يعكس العرض والطلب على الصرف الأجنبي في هذه الدول مما يساعد على ترشيد استخدام النقد الأجنبي.

ثانيا: مذكرات الماجستير:

1) دراسة الباحث: لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية –الإقتصاد الجزائري نموذجا–**، رسالة ماجستير في الإقتصاد(منشورة)، جامعة دمشق، سوريا، 2009 ، حاولت هذه الدراسة معرفة دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية، وأشارت نتائج الدراسة إلى إن سياسة الصرف في الجزائر مرت بعدة مراحل انتهت إلى توحيد سعر الصرف، وهو ما يساهم في رفع كفاءة السياسة

النقدية من خلال تشجيع تحويل الأموال عبر القنوات الرسمية، وبالتالي استقطاب الأموال الصعبة إلى حلقة الإدخار والإستثمار والدورة النقدية، وأوصت الدراسة في الأخير بضرورة إنشاء مكاتب الصرف للقضاء على السوق الموازية للصرف.

ثالثا: المجلات:

1) دراسة الباحث: راتول محمد، **الدينار الجزائري بين منهج المرونات وإشكالية إعادة التقويم،** مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، جوان 2004، حاولت هذه الدراسة معرفة مدى صلاحية منهج المرونات المتبع في سياسات التعديل الهيكلي، والقاضي بتخفيض قيمة العملة المحلية لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات للتطبيق على الإقتصاد الجزائري، كما حاولت معرفة الضرورة من تطبيق هذا الأسلوب، وأشارت نتائج البحث إلى أن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ساهمت إلى حد كبير في تقريب سعري العملة الوطنية، وأوصت بأن يكون هدف السلطة النقدية هو توحيد سعر صرف الدينار الجزائري والحفاظ عليه، والذي لايتأتى إلا بتعميق إصلاح الجهاز المصرفي، كما اقترحت في النهاية إعادة تقويم الدينار الجزائري وإرجاعه إلى أصل قيمته غداة الإستقلال وهي 180غ من الذهب، أي 1 دج ج= 100 دج، ويكون ذلك في إطار التوجه العام لإنشاء اتحاد نقدي لدول شمال إفريقيا في آفاق 2015.

2) دراسة الباحث: بربري محمد الأمين، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية– دراسة حالة الجزائر–،** مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، السداسي الثاني 2009، حاولت هذه الدراسة معرفة مدى تكيف الدينار الجزائري للتوجه الحالي لأنظمة الصرف، وخلصت الدراسة إلى أن السلطة النقدية الجزائرية استطاعت أن تقرب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بفضل التوجه السليم لمختلف التعديلات والإصلاحات، وأوصت بضرورة الإجتهاد أكثر لتعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري، والعمل على التحسين من نوعية وكفاءة خدمات المنظومة المصرفية، كما أوصت الحكومة الجزائرية بأن تعزز وتحسن من وضعية الإقتصاد الحقيقي مستغلة الإيرادات الكبيرة التي تجنيها من اقتصاد الريع.

وكان لاطلاعنا على هذه الدراسات أثره في تصورنا لجوانب موضوع هذه الدراسة، المتمثل في ضرورة إعطاء أهمية أكبر لتطور سعر صرف الدينار الجزائري والتوازنات الخارجية في ظل الإصلاحات التي شهدتها الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، وبرامج التنمية التي تعرفها بعد ارتفاع أسعار المحروقات منذ سنة 1999.

- **صعوبات البحث:**

إن أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث هي صعوبة الحصول على الإحصاءات الدقيقة والحديثة .

- **تقسيم البحث:**

يحتوي هذا البحث على أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

يتناول **الفصل الأول** سعر الصرف الأجنبي من خلال عرض الإطار النظري لسعر الصرف بالتطرق إلى مفهوم سعر الصرف ثم إلى تقسيماته ووظائفه، ومنه إلى تنظيم سعر الصرف والعوامل التي تؤثر على سعر العملة الآني؛ ثم نتعرض بعدها إلى الأنظمة المختلفة لسعر الصرف من خلال التطرق إلى التطور التاريخي لنظم أسعار الصرف وترتيباتها الحديثة، ثم إلى أنواع أنظمة أسعار الصرف وأساليب تحديدها؛ لنخلص في نهاية الفصل إلى النظريات المفسرة لسعر الصرف، ثم إلى سوق الصرف، ومنه إلى مخاطر سعر الصرف.

أما **الفصل الثاني** فخصصناه لسعر الصرف واختلالات ميزان المدفوعات، وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم ميزان المدفوعات والتقسيمات الرئيسية له، التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه؛ لنتعرض بعدها إلى التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات، وذلك بالإشارة إلى مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات، وكذا إلى مفهوم الإختلال فيه، ثم إلى معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات؛ لنتطرق بعدها في نهاية الفصل إلى المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات بالإشارة إلى منهج المرونات ومنهج الإستيعاب لتحديد معدل الصرف، ثم إلى المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

بينما تناولنا **في الفصل الثالث** الدينار الجزائري بين الإصلاحات الداخلية والمتغيرات الخارجية من خلال عرض مسار الإقتصاد وتطور سياسة الصرف في الجزائر، وذلك بالإشارة إلى مسار الإقتصاد الجزائري 1990-2010، وكذا إلى تطور سياسة الصرف في الجزائر، ثم إلى التسيير الشفاف لسعر الصرف وقابلية تحويل الدينار الجزائري؛ لنتعرض بعدها إلى تطبيق الرقابة على الصرف ونشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر بالتطرق إلى مفاهيم عامة حول الرقابة على الصرف، ثم إلى تطور نظام الرقابة في الجزائر بعد 1986، ومنه إلى نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر؛ لنتطرق في نهاية هذا الفصل إلى الدينار الجزائري وفعالية تخفيض قيمة العملة، وذلك بالإشارة إلى فعالية تخفيض قيمة العملة، ثم إلى شروط نجاح تخفيض قيمة العملة، ومنه إلى الدينار الجزائري بين منهج المرونات وإشكالية إعادة التقويم.

وكان **الفصل الرابع** عبارة عن دراسة لسعر صرف الدينار ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات في الفترة مابين (1990-2010)، حيث بينا فيه أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان العمليات الجارية(1990-2010)، ثم أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان رأس المال وعلى الميزان الكلي(1990-2010)؛ لنعرض بعدها في نهاية الفصل بعض مؤشرات استقرار الإقتصاد الكلي (1999-2010)، حيث خصصنا بالذكر التضخم والنمو الإقتصادي والبطالة، ثم المديونية الخارجية واحتياطات الصرف والمالية العامة، إضافة إلى الوضع النقدي والجهاز المصرفي.

وكانت الخاتمة عبارة ملخص للبحث، وتضمنت النتائج والتوصيات المقترحة التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول:

سعر الصرف الأجنبي وسوق الصرف

الفصل الأول: سعر الصرف الأجنبي وسوق الصرف

تمهـــــيد :

تستخدم النقود في المعاملات الإقتصادية الدولية لنفس الإعتبار الذي تستخدم من أجله في المعاملات الداخلية، أي بقصد التخلص من عيوب المقايضة، وتنحصر مشكلة تسوية الديون الدولية في أمرين أساسين هما :

الأول: عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب .

الثاني: عدم وجود عملة مشتركة تمتع بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالإلتزامات .

وبعبارة أخرى ينحصر الفارق الجوهري بين المعاملات الداخلية والمعاملات الدولية، في أنه على حين يستخدم الناس عملة واحدة في الأولى، يستخدم العالم عددا كبيرا من العملات لا تتمتع الواحدة منها كقاعدة عامة بقبول عام في الوفاء بالإلتزامات خارج حدود دولتها، ومن هنا تنشأ مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها.

ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بدراسة سعر الصرف الأجنبي وأولتها العناية الفائقة، وجاءت في شأنها مفاهيم عديدة، وصيغ متنوعة تتماشى واستعمالاتها، وكذا الأغراض المتوخاة منها؛ هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم بمختلف أسواق الصرف التي تحدد فيها أسعار الصرف، وفقا لمتغيرات اقتصادية تجعله ينخفض أويرتفع، حسب السياسة الإقتصادية للدولة التي تحدد طبيعة نظام الصرف المتبع؛ وهذا ماسنحاول أن نوضحه في الفصل من البحث. ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف ، سوق الصرف ومخاطر سعر الصرف.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

يكتسي سعر الصرف أهمية كبيرة في المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، حيث أنه يمكن اتخاذ العملة المحلية كوسيط للتبادل بين الأعوان الإقتصاديين داخل الدولة، إلا أن ذلك لن يتم إذا تعلق الأمر بالمعاملات الإقتصادية الخارجية، أين لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية الأخرى؛ ونهدف من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف. ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف.

المطلب الثاني: تقسيمات ووظائف سعر الصرف.

المطلب الثالث : تنظيم سعر الصرف والعوامل التي تؤثر على سعر العملة الآني.

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف

يتعين إرفاق فهم سعر الصرف بعملية الصرف التي تعني عملية شراء وبيع الوسائل التي يمكن بموجبها تسوية المدفوعات في بلد آخر كالنقود الأجنبية، ويتم التعامل بالصرف على أساس سعر معين هو سعر الصرف.

أولا: تعريف سعر الصرف: هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها

– يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، وسعر الصرف الأجنبي، هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية[1].

– كما يمكن تعريف سعر الصرف الأجنبي بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة من واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية [2] ؛ فسعر الصرف يعبر عن قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية[3].

– كما يقصد بسعر الصرف نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة

---

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، 1999، ص:305.

[2] موسى سعيد مطر، وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص:43.

[3] Marie delaplace**, monnaie et financement de l'économie**, dunod, 2eédition, 2006, p :126.

الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والإعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات [1].

يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، حيث تتجه قيمته إلى الإرتفاع كلما ارتفعت حصيلة الصادرات مقارنة بارتفاع المدفوعات عن الواردات، ويحدث العكس حيث تنخفض قيمة سعر الصرف كلما ارتفعت مدفوعات الواردات مقارنة بارتفاع حصيلة الصادرات[2].

ويوجد **نوعين** من الصرف هما : الصرف المسحوب والصرف اليدوي

– **الصرف اليدوي**: وهو الذي تتم علمية المبادلة فيه ما بين الصرّاف والمشتري، كما يحدث لدى استقبال السائحين في المطار.

– **الصرف المسحوب**: وهو الذي تتم فيه عملية المبادلة على أوراق مسحوبة على الخارج، وتعطي لحاملها الحق في تحويلها في الخارج إلى نقود أجنبية مثل : الكمبيالات المسحوبة على الخارج و الحوالات المصرفية ، وكذلك الأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة[3].

كما أن هناك طريقتان **لتسعير** العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر .

–**التسعير المباشر**: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية[4]؛ فالعملة الوطنية هي المبلغ المتغير في طريقة التسعير المباشر، أما العملة الأجنبية فمبلغها ثابت وتسمى عملة الأساس[5]؛ وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا في المركز المالي في لندن بقياس الجنيه الإسترليني، حيث وعلى سبيل المثال يقاس الجنيه الإسترليني بعدد الوحدات من الأورو كما يلي :

1جنيه إسترليني = 1.2438أورو.

---

[1] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، مجدلاوي، ط1، الأردن، 1999، ص:144.

[2] حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1999، ص :15.

[3] كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود ومالية وبنوك(غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص ص: 2-3.

[4] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص:96.

[5] مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1997، ص:137 .

– التسعير غير المباشر : أما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية[1] ، فالعملة الوطنية هي عملة الأساس ذات المبلغ الثابت، أما العملة الأجنبية هي التي يكون مبلغها متغيرا[2] ، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، وعلى سبيل المثال: 1دولار أمريكي = 59,67 دينار الجزائري[3].

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في الآتي:

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى؛
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية؛
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها؛
- إن سعر صرف العملة مشابها تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده مع وجود عوامل إضافية تؤثر في هذا السعر[4].

ثانيا: أدوات سعر الصرف

نحاول من خلال هذا الفرع من الدراسة عرض أهم أدوات سعر الصرف والتي نجملها في مايلي:

1-**تعديل سعر صرف العملة:** عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر صرف ثابت، أما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة؛ وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن ذلك يجب أن يخضع لمجموعة شروط:

- أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي؛
- أن يتسم العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات؛

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص:96.

[2] مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، مرجع سابق، ص:137.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص:96.

[4] حيدر نعمة الفرجي، **أثر تقلب سعرصرف اليورو في المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005، ص:8.

– ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية؛

– عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛

– استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

2– **استخدام احتياطات الصرف:** في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

3– **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة؛ على سبيل المثال في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

4– **مراقبة الصرف:** تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

5– **إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة[1].

المطلب الثاني: تقسيمات ووظائف سعر الصرف

يتطلب فهم الإطار النظري لسعر الصرف التطرق إلى مختلف أشكال سعر الصرف إضافة إلى وظائفه، وسنحاول توضيح ذلك من خلال هذا المطلب بشيء من التفصيل.

أولا: تقسيمات سعر الصرف

في ضوء التعاريف السابقة يمكن التفرقة بين عدد من تقسيمات أسعار الصرف ولعل من أهمها:

---

[1] متاح حتى (2011/02/22) على : http://ar.wikipedia.org/wiki/

1- **سعر الصرف الإسمي** : يتحدد المعدل الإسمي لسعر الصرف يوميا في سوق الصرف ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية ومعدلات الفائدة والعوامل النفسية؛ كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الإسمي (مؤشر سعر الصرف)، وهذا يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.

2- **سعر الصرف الحقيقي**: مع تطورات وتغيرات كل من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوكات المتعاملين في سوق الصرف الناجمة عن العوامل النفسية، فإن سعر الصرف الإسمي لايعبر عن سعر الصرف الحقيقي، فهذا الأخير يجمع في اعتباره تقلبات سعر الصرف الإسمي ومعدلات التضخم وذلك بإدخال تعديلات مناسبة، ويعبر السعر الحقيقي للصرف عن مستوى القدرات التنافسية لأسعار سلع الدولة (la compétitivité-prex)[1].

تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي(مؤشر سعر الصرف الحقيقي)، والذي يمكن اعتباره مؤشر مرجح تجاريا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتفاضل معدلات التضخم، والتي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة[2].

فلمعرفة ما إذا كانت سلعنا أصبحت أرخص أو أغلى من السلع الأجنبية، يجب أن نأخذ في الحسبان ماذا حدث للأسعار هنا وفي الخارج، وللقيام بذلك ننظر إلى سعر الصرف الحقيقي والفعلي، فسعر الصرف الحقيقي هو نسبة الأسعار الأجنبية إلى الأسعار المحلية، مقاسة بنفس العملة، ويقيس درجة التنافس للدولة بالنسبة للتجارة الدولية، ومنه نعرف سعر الصرف الحقيقي كما يلي:

$$R = e.\frac{P*}{P}$$

[1] السعيد عناني، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المؤسسات(غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2006، ص:11.

[2] مروان عطوان، **الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلات في عالم النقد والمال**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص:08.

حيث: P: مستوى السعر المحلي . e: عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل دينار جزائري واحد.

*P: مستوى السعر الأجنبي. R : سعر الصرف الحقيقي.

نلاحظ أنه مادامت (*P) تمثل الأسعار الأجنبية أي الأسعار المقاسة بالدولار الأمريكي، وسعر الصرف المقاس بعدد الوحدات (السنتيمات) من الدولار مقابل كل دينار جزائري واحد، يجعل البسط في المعادلة أعلاه يعبر عن الأسعار الأجنبية مقاسة بالدولارات، ومع السعر المحلي المقيم في هذه الحالة بالدينارات في المقام، فإن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الأسعار الأجنبية بالمقارنة مع تلك الموجودة محليا.

فالإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي (أو التدهور الحقيقي) يعني أن السلع الجنبية أصبحت أغلى من السلع المحلية، وببقاء الأشياء الأخرى على حالها، يعني ذلك أن المقيمين والأجانب سوف يفضلون السلع المحلية، وهي عبارة عن زيادة درجة المنافسة في سلعنا، وبالعكس إن الإنخفاض في سعر الصرف الحقيقي (أي التحسن الحقيقي) يعني أن سلعنا أصبحت غالية بالخارج وبالتالي أقل منافسة[1] .

3- **سعر الصرف الفعلي**: سعر الصرف الفعلي هو السعر الذي يدفعه التجار من الصرف الأجنبي، وسعر الصرف الفعلي هو المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة ما مقابل عملات الشركاء أو المنافسين التجاريين، أي أنه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة إلى سنة معينة مرجحة بحصة كل بلد شريك تجاري لذلك البلد.

أ- سعر الصرف الإسمي الفعلي: هو القيمة الإسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الإسمية مقارنة بسنة الأساس، أو يعرف بأنه متوسط لأسعار الصرف الإسمية الثنائية محسوبا بالقياس إلى فترة أساس معينة ويمكن احتسابه كالآتي:

$$\boldsymbol{TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})_o} \times 100 = \sum_p Z_p\, INER_{pr} \times 100}$$

حيث: $\boldsymbol{TCNE}$ **:** سعر الصرف الإسمي الفعلي .

[1] صالح تومي، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص:295-296.

Z_p : حصة الدولة (p) من إجمالي صادرات الدولة المعينة r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

$(e^{pr})t$،(e^{pr}): سعر صرف عملة البلد (p) بالعملة المحلية في سنتي المقارنة والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الإسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

ب- سعر الصرف الحقيقي الفعلي: يستخدم مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي هو متوسط لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دول وشركائها التجاريين، وغالبا ما تستخدم بيانات التجارة الخارجية في تكوين الأوزان، فسعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الإسمي معدلا بحركات الأسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين، إذ أن أسعار الصرف الفعلية الإسمية لا تأخذ في الحسبان تحركات الأسعار ولا تحتوى على معلومات عن القوة الشرائية للعملة، بالإضافة إلى أنها لا تعكس التطور في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_p Z_P \left\{ \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})0} \times \frac{\left(\frac{P_t^p}{P_t^r}\right)}{\left(\frac{P_0^p}{P_0^r}\right)} \right\} 100.$$

$$= \sum_p Z_P \, IRER_{pr} \times 100.$$

حيث: $TCRE$:سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

P_t^p ، P_0^p : مؤشر أسعار الدولة (p) في سنتي القياس والأساس على التوالي.

P_0^r،P_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الإعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية[1].

4- **السعر الفوري والسعر الآجل للصرف** : يقصد بالسعر الفوري للصرف" le cours " السعر الحالي أو الجاري "le cours comptant " الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم إدراجه في فوترة وتقييم الصفقات، وتمثل هذه الصفقات أغلب العمليات التي تجري في سوق الصرف، في حين يقصد بسعر الصرف الآجل "le cours de change à term " ذلك الذي يدرج في العمليات والصفقات بالإعتماد على السعر الفوري وفرق معدلي الفائدة في السوق النقدية بين العملتين، أي التفرقة بين السعر الآجل للصرف والسعر الفوري يعتمد

[1] ليلى بديوي خضير مطوق، تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة (1984-2006) ، رسالة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية(نسخة إلكترونية غير منشورة)، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص ص: 33-35.

على الفترة الزمنية حال إبرام الصفقات، وعلى مستويات معدلات الفائدة السائدة في الأسواق النقدية للأطراف المتعاملة[1].

5- **أسعار الصرف المتقاطعة:** يتم في إطار السوق النقدية تنفيذ العمليات الدولية وتبادل العملات الأجنبية لبعضها البعض، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية واتخذت صيغا أهمها صيغة التحويل الآني، وصيغة التحويل الآجل شكلت فيما بعد أسواقا أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الآجلة والمستقبلية.

إن التعاملات والتحويلات ترتبط بسعرين، سعر للبيع وسعر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى، وترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازني، الذي يعرف بأنه المثلث التوازني لشراء وبيع عملة مقابل أخرى وتنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح، ووجود هذا المثلث غالبا ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض معينة (بافتراض إهمال تكلفة الصفقات)، فلو افترضنا وجود عملات أربعة دول فقط هي :الجزائر، تونس، السعودية، الأردن، فإن كل عملة سوف يكون لديها ثلاثة أسعار صرف مع العملات الأخرى، وبالتالي فإن هذه الأربع عملات تضعنا أمام اثنتي عشر سعر صرف وعدد هذه الأسعار يخضع للقاعدة : ن(ن-1)، حيث يمكن وضع مصفوفة الأسعار التقاطعية كما يلي:

جدول رقم (01/01): أسعار الصرف التقاطعية لبعض الدول العربية في شهر يناير2007 .

الدولة	الجزائر	تونس	السعودية	الأردن
الجزائر	1	0.0184	0.0523	0.0099
تونس	54.3098	1	2.8403	0.5377
السعودية	19.1208	0.3521	1	0.1893
الأردن	100.9979	1.8597	5.2821	1

المصدر: صندوق النقد العربي متاح حتى (2011/03/05) على: http://www.amf.org.ae/ar/crossrates/2007

[1] السعيد عناني، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها**، مرجع سابق، ص ص:12-13.

يمكن القراءة من المصفوفة أن واحد دينار جزائري يباع ب: 0.0099 دينار أردني، في نفس المصفوفة فإن واحد دينار أردني يباع بمقلوب القيمة 0.0099، أي 100.9979 دينار جزائري، والمضاربون في الغالب يحولون عملاتهم إلى عملات أخرى لتحقيق الأرباح[1].

6- **سعر الصرف التوازني**: سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي[2]، وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، إن الصدمات الإسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغيير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الإقتصادي (الأساليب)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف، ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني[3].

وقد كتب Robinson 1947، إن سعر الصرف التوازنى ما هو إلا فكرة خيالية، حيث لا يمكن تحديد أياً من[سعر الصرف، سعر الفائدة، مستوى الطلب الفعال، أو مستوى الأجور الإسمية] بمنأى عن الآخر، حيث يتفاعل كل من هذه المتغيرات ويؤثر على الآخر؛ ونتيجة لذلك فقد صممت العديد من المناهج بهدف تقديم قاعدة علمية دقيقة لتقدير هذا المفهوم غير المشاهد.

ووفقاً ل Edwards 1989 فإن سعر الصرف التوازنى هو نسبة سعر السلع الداخلة في التجارة إلى سعر السلع غير الداخلة في التجارة؛ بحيث أنه في حالة وجود قيم توازنية مثلى في المدى الطويل لبعض المتغيرات مثل الأسعار الدولية، الضرائب، السياسة التجارية، تدفقات رؤوس الأموال، أو التكنولوجيا، فإن ذلك سوف يؤدى إلى حدوث توازن داخلي وخارجي في نفس الوقت [4].

[1] السعيد عناني، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها**، مرجع سابق ، ص ص: 13-14.

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص:121.

[3] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، العدد23، نوفمبر2003 ، ص:07.

[4] محمود محي الدين، أحمد كجوك، **سياسة سعر الصرف في مصر**، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف، معهد السياسات الإقتصادية – صندوق النقد العربي- بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 17/16 ديسمبر2002، ص :165.

ويمكن الوصول إلى المستوى التوازني لسعر الصرف بتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند سعر معين للصرف الأجنبي يعرف بالسعر التوازني، كما مبين في الشكل رقم (01/01):

الشكل رقم (01/01): تحديد سعر الصرف التوازني

المصدر: مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **التحليل الإقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص:385.

حيث نجد من الشكل أن السعر التوازني والكمية التوازنية من الصرف الأجنبي تتحدد عند تقاطع منحنى العرض (S) ومنحنى الطلب(D) على الصرف الأجنبي عند سعر التوازن(P_0) والكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف التوازني(Q_0)[1].

ويلاحظ أن سعر الصرف المتوازن يتوقف على بعض المتغيرات النقدية التالية:

- معدل نمو الدخل الوطني؛
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي ؛
- معدل التغير في سعر الفائدة ؛
- اتجاه الطلب على النقود.

وتجدر الإشارة إلى أن المتغيرات الأربعة ليست على نفس الدرجة من الأهمية في التأثير على سعر صرف التوازني[2].

---

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **التحليل الإقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص ص:384 -385.

[2] حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، مرجع سابق، ص: 40.

ثانيا: وظائف سعر الصرف يقوم سعر الصرف بعدة وظائف سنوجزها في مايلي:

1- **وظيفة قياسية** :حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2- **وظيفة تطويرية**: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات؛ ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

3- **وظيفة توزيعية** : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين اقطار العالم[1].

المطلب الثالث : تنظيم سعر الصرف والعوامل التي تؤثر على سعر العملة الآني

سنقوم بداية بدراسة تنظيم سعر الصرف، وذلك بالتطرق إلى مفاهيم تخفيض وانخفاض، رفع وارتفاع قيمة العملة، وكذا إلى مفهوم صندوق موازنة العملة، ثم سنحاول بعدها إظهار العوامل التي تؤثر على سعر العملة الآني.

أولا: تنظيم سعر الصرف

أصبح سعر الصرف بحاجة إلى التعديل منذ العدول عن قاعدة الذهب، والسبب في ذلك أن هذه الأخيرة كانت تكفل تلقائيا تنظيم سعر الصرف تنظيما تلقائيا، بطريقة آلية لا تحتاج فيها لتدخل من جانب أي قوة أجنبية عن طريق سوق الصرف؛ ولكن منذ أن اتبعت الدول قاعدة العملة الورقية أصبحت أسعار الصرف تعرف تقلبات في حدود واسعة، ومن هنا لم تعد الدول تقبل أن يتقلب سعر صرفها طبقا لظروف السوق، بل راحت تتدخل

[1] كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص:3.

لتنظيم تقلبات سعر الصرف إما بتخفيض قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، أو برفع قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية(نظام الرقابة على الصرف)، وإما بموازنة قيمة العملة (استخدام صندوق موازنة الصرف)؛ إذا فتنظيم سعر الصرف يهدف في الواقع إلى معالجة العجز في الميزان الخارجي[1].

1- مفهوم تخفيض وانخفاض قيمة العملة: من خلال هذا الجزء نتطرق إلى مفهوم تخفيض قيمة العملة ، ثم إلى مفهوم انخفاض هذه القيمة.

أ- **تخفيض قيمة العملة (Dévaluation):** يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي (1غ) وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10في المائة فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستنخفض بمقدار10 في المائة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

إن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى، وتلجأ الحكومات إلى هذا الإجراء من أجل :

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية يفقد الصادرات قدرتها على المنافسة وتصبح الإستيرادات أرخص من إنتاج السلع المحلية؛
- إرتباط العملة بكتلة نقدية معينة، أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، ومنطقة الفرنك ،...إلخ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات، وهو ما حصل بالنسبة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به؛
- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وذلك لأن تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي، سيحد من الطلب عليها من السوق الموازي.

ب- إنخفاض قيمة العملة (Dépréciation) : يقصد بانخفاض قيمة العملة إنخفاض قيمة عملة البلد إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي دون أن يكون لذلك علاقة بتغير المحتوى الذهبي للعملة، وإنما يحدث الإنخفاض في قيمة العملة نتيجة لعوامل السوق من العرض والطلب، وهذا يعني أن الإنخفاض المذكور

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2005، مرجع سابق، ص:192 .

يحصل في حالة نظام الصرف العائم. ويمكن حصر العوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة بلد ما في الآتي:

- زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز ميزان المدفوعات)؛
- إرتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين؛
- إنخفاض أسعار الفائدة المحلية؛
- إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج .

يمكن التعرف على نسبة انخفاض قيمة عملة ما باستخدام الصيغة الرياضية البسيطة التالية[1]:

$$\text{نسبة انخفاض العملة}(\%) = \frac{\text{السعرالجديدللعملة} - \text{السعر القديم للعملة}}{\text{السعر القديم للعملة}} \times \mathbf{100}$$

لذلك ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة (Dépréciation)، وبين انخفاض قيمتها(Dévaluation) .

2- مفهوم رفع وارتفاع قيمة العملة

من خلال هذا الجزء نتطرق إلى مفهوم رفع قيمة العملة، ثم إلى مفهوم ارتفاع هذه القيمة.

أ- **رفع قيمة العملة (Révaluation):** إن عملية رفع قيمة العملة معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة، فعملية رفع القيمة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، وبالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية (القيادية) مقابل الوحدة النقدية الواحدة، أما أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها فهي:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات، فلغرض التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مؤديًا ذلك بدوره إلى ارتفاع التضخم، وبالتالي تزايد الواردات مقابل إنخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات؛
- لمعادلة الإرتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط مثلا) ؛

---

[1] شريف بودري ، **تقلبات أسعار الصرف – الدولار والأورو– وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص ص:14-16.

- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى.

ب- إرتفاع قيمة العملة (Appréciation): يشير ارتفاع قيمة العملة إلى ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، و لا ريب أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما ستعاكس تلك المؤدية إلى انخفاضها – التي أشرنا إليها– وبالإمكان الإعتماد على الصيغة الرياضية المستخدمة لتحديد نسبة انخفاض قيمة العملة في نسبة ارتفاعها أيضا[1].

في أغلب الدول النامية تكون زيادة سعر صرف العملة الأجنبية سلبية بالنسبة للمنتجات الزراعية، والتخفيض يمكن أن يكون مفيدا، مع ذلك فمن غير الممكن على المدى البعيد الوصول إلى النمو الحقيقي من خلال التخفيض المستمر لقيمة العملة المحلية[2].

3- صندوق موازنة العملة: صندوق موازنة العملة هو عبارة عن احتياطي مكون من عملات وموضوع تحت يدي سلطة مركزية بغرض التدخل في سوق الصرف لمنع التقلبات غير المناسبة، ومن أجل الإحتفاظ بسعر صرف العملة عند مستوى معين يعتبر مستوى التوازن بالنسبة له*، وقد يستعين الصندوق بالذهب في عملياته، هذا ويمكن تشبيه عمليات صندوق موازنة الصرف بدور البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة، فإذا وجد أن سعر الصرف قد انخفض عن المستوى الذي يريده ينزل إلى السوق عارضا أن يشتري العملة الوطنية، مما يؤدي إلى رفع سعر صرفها، أما إذا وجد أن سعر الصرف قد ارتفع عن المستوى الذي حدده، فإنه سينزل إلى السوق عارضا أن يبيع العملة الوطنية مما يؤدي إلى خفض سعر صرفها.

والواقع أن هذه العمليات تعرض الصندوق إلى خطر أن يفقد مبالغ كبيرة في عمليات الصرف، وكذلك لا يمكن أن تكون عمليات الصندوق فعالة، إذ أن موارده قد لا تكفي لمواجهة حركات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل تحاول أن تخرج من البلد أو تدخل إليه.

---

[1] نفس المرجع، ص:22.

[2] متاح حتى (2011/02/12) على: www.fao.org...TM_Ag_Pol_Developing_Countries-Ar_68_135.pdf

* كانت بريطانيا أول من أنشأت هذا الصندوق، وذلك سنة 1935، وجعلت مهمته أن يعنى بأسعار الصرف ويتدخل لمنع رفع سعر الجنيه الإسترليني، ويحافظ على توازن سعر الصرف.

يمكن القول بأن صندوق موازنة العملة هو أولا معد لمعارضة حركات سعر الصرف، ولذلك فهو صورة من صور تنظيم الصرف، وهو ثانيا معد لموازنة سعر الصرف والإحتفاظ به عند مستوى معين، لذلك يعتبر محاولة لإعادة نظام في حدود الذهب دون أن يعيد قاعدة الذهب، وهو ثالثا يفترض أن الصرف حر في سوق الصرف، ولذلك يستخدم الصندوق سوق الصرف القائم[1].

ثانيا: العوامل التي تؤثر على سعر العملة الآني: يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر العملة إلى عوامل فنية وعوامل أساسية وهي كالتالي:

1- **العوامل الفنية:** من بين العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة نجد:

أ- **ظروف السوق:** إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الإقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات، كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة؛ كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغما أو متناسقا، فكل متعامل يحلل المعلومة من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر.

ب- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين، والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات؛ كما تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالأوضاع التي يتخذها المتعاملون أو بالأوضاع التي يرغبون باتخاذها.

ت- **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** عندما يكون سعر صرف لعملة يتحدد نتيجة لقوى السوق، فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.

ث- **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنويع في العمليات:** كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة أكبر فإن سعرها يميل إلى الإرتفاع حتى لوكانت الكميات المعروضة منها تساوي الكميات المطلوب، ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص ص:265-268 .

ج- **التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:** إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة لزيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم، وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها[1].

2- **العوامل الأساسية:** من بين العوامل الأساسية التي تؤثر على سعر العملة نجد:

أ- **العوامل التي تؤثر على عرض وطلب العملات الأجنبية:** تضم العوامل التي تؤثر على عرض وطلب العملات الأجنبية مايلي:

- **المعاملات التجارية:** يؤدي قيام التعامل التجاري بين الأفراد في الدول المختلفة، إلى ظهور الصادرات والواردات من السلع المختلفة بالنسبة لكل دولة، وعندما يقوم المصدرون بتصدير سلعهم إلى الخارج يصبح لهم حق الحصول على عملات أجنبية بقيمة هذه المبيعات، ليحولوها في سوق الصرف إلى عملات محلية على أساس سعر الصرف السائد، كذلك الحال بالنسبة للمستوردين الذين لا يملكون إلا العملات المحلية يسعون للحصول على العملات الأجنبية، ليتمكنوا من شراء السلع من الخارج، ولذلك ينشأ سوق الصرف الخارجي للتعامل في بيع وشراء النقود الأجنبية، أو بمعنى آخر للتعامل في أسعار الصرف الدولية[2].

- **النفقات السياحية:** السائح المحلي عندما يذهب إلى الخارج، فإنه يعرض عملة بلده ويطلب عملة البلد عملة البلد الأجنبي، وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية سوف ينخفض مقابل سعر صرف العملة الأجنبية والعكس صحيح.

- **أرباح الإستثمارات** : عندما يحصل المستثمرون المحليون على عوائد استثماراتهم، فإنهم يعرضونها لشراء عملة محلية، وبالتالي يزداد سعر صرف العملة المحلية في الأسواق العالمية.

- **الحوالات دون مقابل:** عندما يقوم المواطنون المحليون غير المقيمين بتحويل الأموال إلى عائلاتهم، فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية، وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة الوطنية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

---

[1] موسى سعيد مطر، آخرون، مرجع سابق، ص ص: 48 – 49.

[2] أحمد فريد مصطفى، **الإقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص:81.

– **المساعدة الخارجية**: وهذه المساعدات التي ترد للدولة هي تحويلات دون مقابل، فكلما زادت هذه المساعدات فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية، وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية، وينخفض سعرها وفي المقابل يزداد سعر صرف العملة المحلية، أما في حالة المساعدات الوطنية للدول الأخرى فيحدث العكس.

– **التحويلات الرأسمالية والإستثمارات الأجنبية**: وهي انتقال رؤوس من بلد لآخر بهدف الإستثمار، وقد يكون هذا الإستثمار مباشر كإقامة مشاريع في الدول الأخرى، أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات.

– **القروض الدولية**: وهي القروض المقدمة من دولة لأخرى، أو القروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية، مثل الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي وغيرها.

– **تحويل الأموال بقصد المضاربة**: وهي انتقال الأموال من بلد لآخر، وذلك للإستفادة من فروق أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح، فالبلد المتلقي للأموال تزداد لديه عرض العملة الأجنبية فينخفض سعر صرفها، ويزداد الطلب على العملة الوطنية فيزداد سعر صرفها[1].

ب- **عوامل أخرى**: هناك أسباب أخرى تؤثر على سعر الصرف فتقتضي تغيير النقود من عملة وطنية إلى أخرى أجنبية، كالإنفاق على مستلزمات الشحن والتأمين، وغير ذلك من الخدمات التي يجب أن تدفع بالعملات الأجنبية، وكذا الإنفاق على تعليم الطلاب المبعوثين إلى دولة أجنبية، وأيضا نفقات الجيوش المتحالفة التي تقيم في دولة أجنبية[2]، هذا بالإضافة إلى عوامل تدخل ضمن سياسات الدولة الإقتصادية كالدورة الاقتصادية، إحصائيات ميزان المدفوعات، قوانين الضريبة الأسواق المالية، التوقعات التضخمية، سعر الفائدة، سياسات البنك المركزي.

إن سعر الصرف يحكمه قوانين الطلب والعرض، فكلما زاد الطلب زاد سعر العملة، وكلما قل الطلب عليها قل سعرها، وإن عرض العملة المحلية يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات النقدية للدولة، حيث أن السلطات النقدية عادة تراقب النشاط الاقتصادي من اجل إبقاء عرض النقد عند مستوى يتناسب وحجم النشاط الاقتصادي، فمثلاً كثيراً من عرض النقد يؤدي إلى زيادة التضخم، انخفاض في سعر العملة وارتفاع بالأسعار، وبالمقابل قليلاً من عرض النقد يعني تباطؤ النمو الإقتصادي وارتفاع في حجم البطالة، أما مصادر الطلب على العملة المحلية فهي:

---

[1] موسى سعيد مطر ، آخرون، **التمويل الدولي**، مرجع سابق ،ص ص: 49-51.

[2] أحمد فريد مصطفى، **الإقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص:83.

- اقتصاد متنامي مع استقرار نسبي في الأسعار وتوفر خدمات وسلع ذات سعر تنافسي؛
- توفر أدوات مالية مثل الأسهم والسندات ذات عائد مرتفع ومستوى منخفض في المخاطر؛
- ارتفاع سعر الفائدة على العملة؛
- الإصلاحات الاقتصادية في بلد ما قد تؤدي إلى جذب الإستثمارات الأجنبية[1].

المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف

يعرف نظام سعر الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق النقد الأجنبي، وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف؛ ومن السمات الأساسية لنظام النقد العالمي، أن أسعار صرف عملات الدول الصناعية الرئيسية معومة وتتعرض للتقلبات انعكاسا للظروف والسياسات الإقتصادية لتلك الدول، أو ظروف أسواق النقد العالمي؛ وإن ظهر اتجاه يتسم بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية؛ وفي ظل هذا النظام تواجه الدول النامية خيارين، إما تعويم عملاتها مقابل العملات الأخرى، أو تثبيت قيمة عملاتها إلى عملة رئيسية أوسلة من العملات. ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: التطور التاريخي لنظم أسعار الصرف وترتيباتها الحديثة.

المطلب الثاني: : أنواع أنظمة أسعار الصرف.

المطلب الثالث: أساليب تحديد سعر الصرف.

---

[1] متاح حتى (31/01/2011) على: http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_12.htm

المطلب الأول: التطور التاريخي لنظم أسعار الصرف وترتيباتها الحديثة

شهدت نظم الصرف تطورات عديدة منذ نشأتها وصولا إلى ترتيباتها الحالية، فما هي أهم التطورات التي عرفتها أنظمة الصرف؟ وما هي ترتيباتها الحديثة؟

أولا: التطور التاريخي لنظم أسعار الصرف: كانت الدول حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تتبع النقود المعدنية في صورة نظام المعدنين، إلا أن المآخذ التي وجهت إلى هذا النظام أدت إلى التحول إلى الأنظمة الذهبية متمثلة في نظام الذهب الكامل (سادت قاعدة الذهب في الفترة 1880 إلى 1914، ووفقا لهذه القاعدة كانت كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها بوزن معين من الذهب، وفي نفس الوقت تكون الدولة مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته، و نظرا لأن المقابل الذهبي لكل وحدة من العملات المختلفة كان محددا بشكل ثابت، فإن أسعار الصرف و التحويل بين العملات المختلفة كان ثابتا بالتبعية)، ثم في نظام السبيكة الذهبية ونظام الصرف بالذهب، غير نظام الذهب بدوره لم يتحقق له النجاح، فلقد تخلت عنه انجلترا في سنة 1931 واقتفت أثرها عديد الدول، ويرجع فشل نظام الذهب إلى أسعار صرف بعض العملات كانت مقومة بأكثر من حقيقتها (الجنيه الإسترليني)، في حين كان البعض الآخر مقوم بأقل من حقيقته (الفرنك)، وكذلك الكساد الكبير سنة 1929 وماترتب عنه من نقص في التبادل، وتوقف عن دفع الديون أدى إلى أن البنوك البريطانية أصبحت عاجزة عن مقابلة التزاماتها، كما أن الإستقرار السياسي لم يكن متوفرا، هذا بالإضافة إلى أن الأنظمة الإقتصادية لم تتمتع بالمرونة التي هي شرط أساسي لنجاح أي نظام نقدي؛ كما وقد مر النظام النقدي الدولي بعدة مراحل تاريخية لحين وصوله إلى الوضع الحالي، وذلك ابتداء من اتفاقية بريتون وودز (Bretton woods) التي عقدت في سنة 1944م، والتي تم على أساسها إنشاء نظام سعر الصرف الثابت وتأسيس صندوق النقد الدولي ، ولكن هذه الإتفاقية انهارت سنة 1971م لعدة عوامل اقتصادية وسياسة، وحلت محلها اتفاقية سميثسونيان(Smithsonian) والتي حددت هامشا لتقلب أسعار الفائدة يصل 2.25 في المائة وزيادة سعر الذهب ليصل إلى 38 دولار بدلا من 35دولار للأونصة الواحدة، إلا أن هذه الإتفاقية لم تصمد طويلا إذ انهارت سنة 1973م، إذ تم تعويم العملات الأوربية مقابل الدولار وقررت الدول الأوربية خفض هامش تذبذب الأسعار من 2.25 في المائة إلى 1.25 في المائة فقط، ولهذا سمي هذا الإتفاق (Snake) أي الأفعى، ولكن هذا النظام تعرض إلى العديد من المشاكل بحيث أدت إلى انسحاب بعض البلدان الأوربية من نظام الأفعى، وعليه فقد تم تطوير هذا النظام في سنة 1979، وتم إنشاء النظام النقدي الأوربي حيث تم ربط أسعار الصرف وفق الأقطار

المنتمية إلى هذا النظام بوحدة (ECU) (European Currency Unit) وفق آلية معينة، وكانت اتفاقية ماسترخت (Maastricht) سنة 19991م من أهم هذه الإتفاقيات التي غيرت وجه النظام النقدي العالمي، والتي نتج عنها إطلاق العملة الأوربية الموحدة اليورو (Euro) في التعاملات الإلكترونية سنة 1999م والتعاملات الإعتيادية سنة 2002م[1]، و الجدول التالي يبين السرد التاريخي لنظم أسعار الصرف1880– 2000 .

جدول رقم (02/01): سرد تاريخي لنظم أسعار الصرف1880 – 2000

1917-1880	العملة المعدنية، قاعدة الذهب (ثنائية المعدن، الفضة)، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم.
1945–1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة (ترتيبات)، تعويم محض، تعويم موجه.
1971 –1946	الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم(كندا)، أسعار صرف ثنائية/متعددة.
2000 – 1971	تعويم حر؛ تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة، مجالس العملة.

المصدر :د.مايكل بوردو، **المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف**، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف، معهد السياسات الإقتصادية – صندوق النقد العربي – بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 17/16 ديسمبر2002، ص: 40.

ثانيا: الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف

بالرغم من المزايا التي يتميز بها كلا النظامين (الثابت والمرن) لسعر الصرف، إلا أنه يجب الإعتراف بعجز كلاهما عن إيجاد حلول للمشاكل التي تعتري النظام الإقتصادي الدولي، من هنا برزت البيئة الفكرية التي أفرزت ترتيبات نظم الصرف الراهنة، والمنبثقة عن مؤتمر جامايكا1976، والتي وضعت موضع التنفيذ في أبريل من سنة 1977، فجاءت هذه الترتيبات متنوعة وساعية جهد الإمكان إلى إيجاد قدر مناسب من التوفيق بين معايير تحديد واختيار نظام الصرف المناسب، والذي تعتقده الدولة بأنه قادر على تحقيق التوازن والإستقرار في ميزان المدفوعات، ويبين ظروف البلد وخصوصية تجربته الإقتصادية[2].

---

[1] حيدر نعمة الفريجي، **أثر تقلب سعرصرف اليورو في المخاطر المصرفية**، مرجع سابق، ص:11.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ، ص: 61.

يتضمن الجدول رقم (03) قائمة تحتوي على ترتيبات سائدة اليوم ، لخصها العالم الاقتصادي Frankel سنة 1999، وهي مرتبة من الأعلى إلى الأسفل حسب درجة الثبات[1].

جدول رقم (03/01) :الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف حسب Frankel

الترتيبات الثابتة	1- اتحادات العملة، 2- مجالس العملة (الدولرة)، 3- أسعار الصرف الثابتة بحق.
الترتيبات الوسيطة	1- الربط القابل للتعديل، 2- الربط المتحرك، 3- الربط بسلة عملات، 4- المناطق أو النطاقات المستهدفة.
أسعار الصرف العائمة	1- أسعار الصرف العائمة الموجهة، 2- أسعار الصرف العائمة الحرة.

المصدر: محمد أمين بربري ، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري–** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، السداسي الثاني 2009، ص:42.

كما يتضمن الجدول رقم (04/01) أنظمة سعر الصرف الحديثة وخصائصها

الجدول رقم (04/01): يوضح أنظمة الصرف الحديثة وخصائصها

الترتيب		النظام	الخصائص الرئيسية
أنظمة التثبيت	أنظمة الربط المحكم	الدولرة	يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول، بالإضافة إلى القطع النقدية المصدرة محليا، تكون السياسة النقدية في نظام الدولرة تابعة ومرتبطة بالبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته.
		مجالس العملة	نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار، وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني، وهذا مايؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية ودور المقرض الأخيرة.
		الإتحاد النقدي	تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة، تصدر عن بنك مركزي واحد (كمنظمة الفرنك لدول غرب إفريقي، أو ما يعرف بالجماعة المالية الإفريقية) .

[1] محمد لمين بربري ، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري** –، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، السداسي الثاني 2009، ص: 26.

	التثبت التقليدي	الربط بعملة أخرى	يرتبط العملة المحلية بعملة بلد آخر، ويتم تعديل قيمة العملة دوريا في حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الإحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الإقتصاد، إلا أن دور هذه الإحتياطات مهم للغاية في هذا النظام.
		الربط بسلة من العملات	يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من العملات لتشكيل السلة، ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة، أساس الإختيار عادة هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول، من مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الإستقرار النسبي في سعر الصرف.
الأنظمة المتوسطة	التعويم مع التدخل	الأنظمة التعاونية	تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملاتها، ويتم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.
		التثبيت الزاحف	يتم تحديد سعر الصرف على القيمة الحالية لفارق التضخم، أما بالنسبة لتحقيق القيمة التكافؤية للعملة فيمكن أن تحدد بالنسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات، كما تضع السلطات النقدية هامشا أو مجالا لتقلب العملة يمكن أن تتحرك فيه صعودا أو نزولا.
		المناطق المستهدفة	تقوم السلطات النقدية بوضع هوامش أو مجال يسمح فيه لسعر الصرف بالتقلب، ويتم التدخل في حالة وصول سعر الصرف إلى القيمة العليا أو الدنيا لهامش، تتحدد درجة مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هذا الهامش.
		التعويم المدار	يتحدد سعر الصرف في السوق بتلاقي العرض والطلب، وتتدخل السلطات النقدية عند الضرورة للحفاظ على سعر الصرف
الأنظمة المعومة بصفة كلية	التعويم الحر	التعويم الحر	يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف بتلاقي العرض والطلب، ونادرا ما تتدخل السلطات النقدية، كما أنه غالبا مالا يتم الاحتفاظ بالإحتياطات النقدية في هذا المجال

المصدر : لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص ص:140-141.

المطلب الثاني: : أنواع أنظمة أسعار الصرف

بناء على التطورات التي شهدتها نظم أسعار الصرف، ظهرت نظم أسعار صرف مختلفة يمكن إجمالها في نظامين رئيسيين هما سعر الصرف الثابت، ونظام سعر الصرف العائم ، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كل نظام بالتفصيل.

أولا: أنظمة أسعار الصرف الثابتة

في هذا الجزء من البحث سنحاول دراسة نظام سعر الصرف الثابت، من خلال التطرق إلى مفهومه وأنواعه، ثم إلى أسباب تثبيت سعر الصرف، ومنه إلى مزايا وعيوب سعر الصرف الثابت.

1- مفهوم وأنواع أنظمة أسعار الصرف الثابتة: من خلال هذا الجزء من الدراسة سنشير إلى مفهوم وأنواع أنظمة سعر الصرف الثابت.

أ- **مفهوم أنظمة أسعار الصرف الثابتة** : هي أنظمة تكون فيها معدلات الصرف ثابتة، أو تكون هذه المعدلات تتحرك داخل هامش ضيق، وعملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل – سعر التعامل- لعملتها الخاصة، والمعايير التي يمكن الإستناد عليها هي على ثلاثة أنواع : المعادن الثمينة وخاصة الذهب. – العملات الصعبة (الرئيسية). – سلات العملات.

ب- **أنواع أنظمة أسعار الصرف الثابتة:** أنظمة أسعار الصرف الثابتة تتمثل في نوعين اثنين هما:

– **أنظمة أسعار الصرف الثابتة (لعملة وحيدة)** : تتحدد آلية الصرف عن طريق الإرتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون عبر الزمن اتجاه العملة المرتبط بها مالم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الإرتباط المركزي للعملة.

إن عملية الربط بعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات بهذه العملة مثلما هو حاصل عند البلدان المصدرة للبترول التي تفوتر صادراتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الإقتصادي الوثيق وهو ما يميز العلاقات الإقتصادية القائمة بين الولايات الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية، كما أن بعض البلدان اختارت ربط عملاتها بالفرنك الفرنسي اعتبارا للإرث الإستعماري دون اعتبار للقوة الإقتصادية.

– **أنظمة أسعار الصرف الثابتة (لسلة من العملات)**: تتحدد آلية الصرف عن طريق الإرتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، ومن بين السلات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة، وسلات العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات، أو هيكل الواردات، أوفي هيكلهما معا.

2-**أسباب تثبيت سعر الصرف:** تثبت الدول لاسيما الصغيرة منها، أسعار صرف عملاتها وتفقد إحدى أدوات السياسة الإقتصادية لتصحيح الميزان التجاري، وكذلك تربط مستوى أسعار الفائدة بالمستوى العالمي ويصعب التحكم في الميزان التجاري، مع التوسع الجبائي يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، بالإضافة إلى أن الحكومة لا تستطيع استعمال السياسة النقدية لمحاربة العجز في الميزانية الناجم عن التوسع الجبائي، ويمكن أن نجمل بعض العناصر التي تدفع الدول لاعتماد سعر صرف ثابت في:

- تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف، والذي يؤثر على القرارات الإقتصادية مثل الإستثمار والإنتاج؛
- أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، وتقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية؛
- يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري، حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية، وبالتالي تصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الإسمية؛
- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنوك المركزية للتأثير سلبا على مجريات الإقتصاد[1].

3- **مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة:** من خلال هذا الجزء من الدراسة سنشير إلى مزايا وعيوب سعر الصرف الثابت.

أ- **مزايا أنظمة أسعار الصرف الثابتة:** يمكن إجمال أهم مزايا أنظمة أسعار الصرف الثابتة فيما يلي:

- تعمل على تحفيز التجارة و الإستثمارات وتدفقات رأس المال مع بلدان نفس منطقة العملة؛
- تقليل عوامل التكلفة أو المخاطرة للمتاجرين والمستثمرين؛
- تنعكس بالإيجاب إذا كان اقتصاد البلد لا يميز بالكبر، حيث يكون أكثر فاعلية من خلال تقليله لأثر الصدمات الخارجية (حالة الربط بعملة وحيدة)؛
- في حالة الربط بسلة عملات يتم تخفيف صدمات العرض الكلي باستخدام الإحتياطات؛
- تقليل أثر الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار إلى الحد الأقصى؛
- يراعى تكوين سلة العملات ووزن كل عملة في السلة إذا كان بلد الربط يعتمد على سلة من العملات؛

---

[1] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مرجع سابق ،ص ص: 18-19.

– إذا كانت العملات المكونة للسلة تتميز بالثبات و الإستقرار، فإن عملية الربط في هذا الحالة تكسب سياسات الحكومة الثقة القوية؛

– الربط بسلة عملات يستهوي البلدان التي تتمتع بنمط متنوع للتجارة.

ب– **عيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة**: أما فيما يخص عيوب أسعار الصرف الثابثة، فيمكن ذكرها في:

– مهما كان ثابت سعر الصرف، فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الإستقرار الداخلي أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛

– في حالة الربط بعملة وحيدة قد يحدث تحول في الخيارات من طرف الأجانب، الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأسمالية كبيرة، ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد؛

– في حالة الربط بسلة عملات، انعكاس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الإقتصادية والسياسات النقدية والمالية لبلد هذه العملة؛

– كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي إلى تغير الإحتياطات والكتلة النقدية والأسعار المحلية؛

– التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر في أسعار الواردات والصادرات التي يوجهها بلد الربط[1].

ثانيا: أنظمة أسعار الصرف المرنة

في هذا الجزء من البحث سنحاول دراسة نظام سعر الصرف المرن، من خلال التطرف إلى مفهومه وأنواعه، ثم إلى دواعي اللجوء إليه سعر الصرف، ومنه إلى مزايا وعيوب هذا النظام.

1– **مفهوم وأنواع أسعار الصرف المرنة**: من خلال هذا الجزء من الدراسة سنشير إلى مفهوم وأنواع أنظمة سعر الصرف المرن.

أ– **مفهوم أسعار الصرف المرنة**: تعبر أنظمة أسعار الصرف المرنة عن تلك الأنظمة التي تتحدد وفقها القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات أخرى وأنظمة أسعار الصرف المرنة تختلف في درجة المرونة.

[1] محمد علة ، **سعر الصرف وأثره الدولار على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص:22- 24 .

ب- **أنواع أنظمة أسعار الصرف المرنة:** هناك نوعان من أنظمة أسعار الصرف المرنة يمكن ذكرها فيما يلي:

– أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدود: تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة، أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد، ومثال ذلك آلية النظام النقدي الأوروبي الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال [-0.252% -+ 252.0%] مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

– أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية: ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع، حيث يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية، وهذا الأنواع هي:

- **أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات:** وفق هذا النوع يجري تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة؛ وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد سلفا.
- **أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار:** وفق هذا النوع يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يقوم بتغييره بشكل متكرر من حين لآخر، والتعديلات تتم بناء على التقديرات وعادة ما ترتكز على مجموعة من المؤشرات مثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الإحتياطات الدولية تطورات أسواق النقد الموازية.
- **أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام انطلاقا من آلية العرض والطلب في السوق بحيث تطرأ عليه تحركات واسعة تفوق التغيير الحاصل في مستويات النسبية الوطنية، كما تتأثر بالإضطرابات المفاجئة على ميزان الحساب الجاري .

2- دواعي اللجوء إلى سعر الصرف المرن

يمكن أن نحدد بعض أسباب اللجوء إلى سعر الصرف المرن فيما يلي:

أ- **عدم كفاية الإحتياطات** : إن نظام الصرف الثابت يحتاج إلى قدر كبير من الإحتياطات لاستخدامها في الدفاع عن سعر الصرف عندما يحيد هذا السعر عن التعادل القانوني، وإن عدم توافر هذه الإحتياطات تؤدي إلى عدم الثقة في النظام، خاصة عندما تزداد الأخطار بسبب التطور في نظام المعلومات ووسائل الإتصال التي تتوافر للمضاربين، وبالتالي الحاجة إلى التدخل في أسواق الصرف.

ب- **التداخل في السياسات وعدم كفاية المعلومات:** نظرا لقيام العديد من الدول باتباع سياسات الإصلاح مثل القيام بالخصخصة، وتقليص دور الدولة، وتحرير التجارة والمبادلات الأجنبية، فإن هذه التطورات تحتاج إلى معلومات دقيقة حتى يتم تقرير سعر الصرف المناسب في إطار هذه الظروف، وتجنبا للمشكلات التي يسببها عدم تحديد سعر الصرف المناسب يتم اتباع نظام الصرف المرن.

ت- **الإفتقار إلى الإستقرار على الصعيد الكلي:** نظرا لعدم الإستقرار داخل الكثير من الدول خاصة بالنسبة لمعدلات التضخم التي تزداد ارتفاعا في المراحل الأولى من الإصلاح، وفي مثل هذه الظروف لا يكون من المستطاع تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتلاحق تغيرات الأسعار، أو لتقوم بتحديد الإمكانيات الكبيرة لعمليات التحكم في مواجهة سعر الصرف خارج السوق الرسمية [1].

3- **مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة:** تتمثل أهم مزايا وعيوب أنظمة أسعار المرنة في النقاط التالية:

أ- **مزايا أنظمة أسعار الصرف المرنة:** من بين أهم مزايا أنظمة أسعار الصرف المرنة نذكر مايلي:

- تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض والطلب، وهو ما يظهر إذا كانت المرونة قوية (تعويم حر)؛
- يمكن أن تقف دون خسارة الإحتياطات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية؛
- في حالة حدوث اختلالات في المدفوعات لبلد فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي؛
- يمكن اتباع السياسة النقدية اللازمة دون قيد.

ب- **عيوب أسعار الصرف المرنة:** أما العيوب التي تميز هذه الأنظمة فهي كما يلي:

- حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف؛
- هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة، حيث تفقد الثقة التي تتمتع بها في ظل أسعار الصرف الثابتة؛
- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركية رؤوس الأموال طويلة الأجل زيادة على التبادلات الدولية، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الإستثمارات في الخارج وإيرادات الصادرات[2].

المطلب الثالث: أساليب تحديد سعر الصرف

---

[1] السيد محمد أحمد جاهين، **سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص ص:22- 23.

[2] محمد علة، **سعر الصرف وأثره الدولار على الإقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص: 39- 41.

إن سعر الصرف ثمن كأي الأثمان، حيث يتكون ثمن أي سلعة نتيجة لتلاقي عرضها بطلبها، وكذلك يتكون سعر صرف عملة من العملات بتلاقي عرضها مع الطلب عليها، وفي هذا الصدد نرى أثر بعض العوامل التي تساهم في تحديد سعر الصرف مثل:

- طلب العالم على سلع الدولة، وطلب الدولة على سلع العالم؛
- حركة رؤوس الأموال من الدولة وإليها.

يتأثر سعر الصرف فضلا عن العوامل الخاصة بالعرض والطلب بعاملين آخرين تمثلا في القاعدة النقدية وتدخل الدولة، وسنتناول هنا تدخل الدولة في الصرف[1]؛ فهناك العديد من الأساليب التي يتحدد في ظلها سعر الصرف، وقد تم العمل بمعظم هذه الأساليب في إطار التطور التاريخي لممارسات الدول في هذا المضمار، إن لم يكن بجميعها تقريبا، وهذه القواعد يمكن أن تقسم إلى مايلي:

- **نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة:** وهي التي يتم فيها ترك أسعار الصرف الأجنبي بدون تحديد لها، ويتم تحديدها من خلال تفاعل العرض والطلب على العملات الأجنبية في السوق، كما هو الحال في نظام النقد الورقي.
- **نظام أسعار الصرف الثابتة:** وبموجبها لا تحصل تغيرات في أسعار الصرف الأجنبي، وإن حصلت ففي أضيق الحدود، كما هو الحال في نظام قاعدة الدولار .
- **نظام الرقابة على الصرف، أو سعر الصرف المدار:** وهو النظام التي يتم بموجبه اتخاذ إجراءات تحدد سعر الصرف الأجنبي وحجمه ومداه وما يتصل به[2].

أولا: تحديد سعر الصرف الحر

بهذا الأسلوب يكون سعر العملة عائم تتحكم فيه عوامل العرض والطلب أي عرض العملة والطلب عليها، والذي هو مشتق من الطلب والعرض على السلع والخدمات بين الدول (التعامل التجاري والمالي) بينهما أي أن:

- الطلب على العملة الأجنبية يتحدد بطلب الدولة المحلية على سلع وخدمات الدولة الأجنبية (الإستيراد)؛
- عرض العملة الأجنبية في السوق المحلي يعتمد على طلب الدولة الأجنبية على السلع والخدمات المنتجة محليا (التصدير).

---

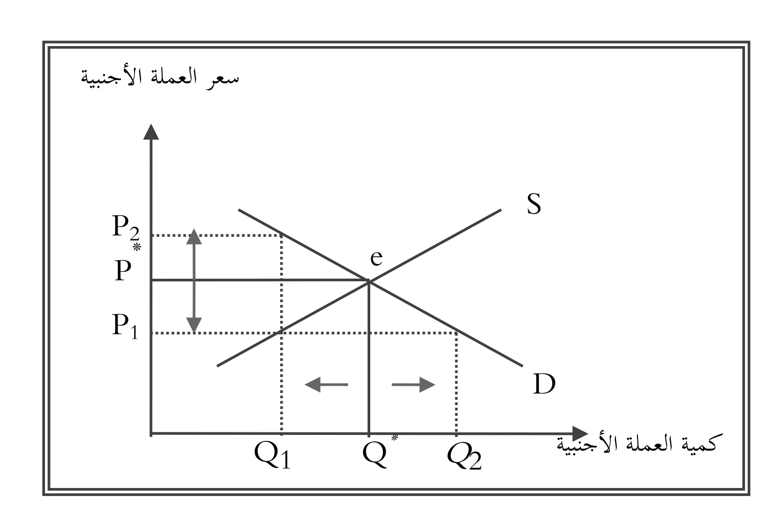
[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق ، ص:182.

[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص:68.

فارتفاع سعر الصرف الأجنبي يعني انخفاض القيمة الخارجية للعملة، والعلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والطلب على العملة الأجنبية والطلب على السلع والخدمات الأجنبية علاقة طردية.

والعلاقة بين عرض العملة الأجنبية المحلي المعتمد على طلب السوق الأجنبي على السلع المحلية وسعر العملة علاقة عكسية[1]. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02/01): تحديد سعر الصرف الحر



المصدر : موسى سعيد مطر، وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص:44.

يمثل المنحنى (S)عرض العملة الأجنبية، ويمثل المنحنى (D) الطلب على العملة الأجنبية، ويتضح من الرسم أن عرض الصرف الأجنبي ينخفض مع زيادة سعره مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويتحدد سعر صرف العملة الأجنبية التوازني عند نقطة التقاطع بين منحني العرض والطلب أي عند (P*)، إذا ساد في سوق الصرف الأجنبي أي سعر أعلى من السعر التوازني فإن هناك عرضا متزايدا للعملة الأجنبية يؤدي إلى تخفيض السعر إلى السعر التوازني؛ كما أن أي سعر للعملة الأجنبية أقل من السعر التوازني (P*) يؤدي إلى طلب متزايد على العملة الأجنبية مما رفع سعرها إلى سعر التوازن (P*).

[1] توفيق عبد الرحيم توفيق حسن، **الإدارة المالية الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص:67.

إن التكيف التلقائي لقوى السوق تضمن دائما توجيه السعر نحو سعر التوازن؛ وتعتمد التكيفات لأسعار صرف العملات الأجنبية على مرونات الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونات الطلب الأجنبي على السلع المحلية[1].

ثانيا: تحديد سعر الصرف الثابت

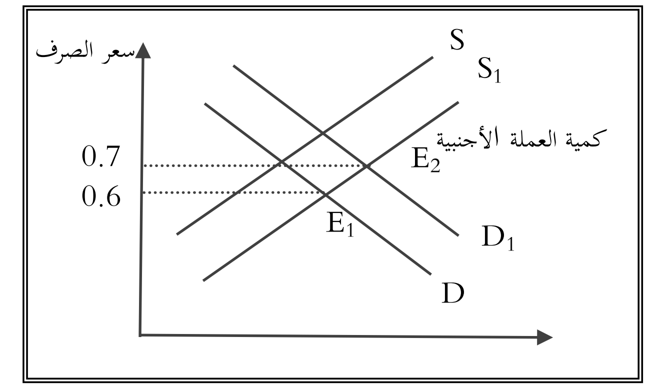
تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي، ووفقا لهذا النظام تقوم السلطات النقدية في الدولة (البنك المركزي) من واقع الظروف الإقتصادية التي تواجهها وعلاقاتها الإقتصادية مع الخارج، بتحديد أسعار العملات الأجنبية مقابل عملتها الوطنية، وفي هذه الحالة النظام -سعر الصرف الرسمي- يكون له سعران للعملة سعر شراء وسعر البيع، بحيث يكون عادة سعر البيع يزيد قليلا عن سعر الشراء – مقابل النفقات التي يتحملها البنك المركزي -، وفي ظل قاعدة الذهب أو الأنظمة النقدية الحالية، عادة يكون سعر الصرف ثابت، بحيث زيادة الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف [لأن أسعار الصرف ثابتة ويتحقق التوازن بشكل تلقائي][2].

ولقد تم بموجب نظام سعر الصرف الثابت ربط العملات بالذهب والذي يمكن تحويله إلى الدولار، فلنفرض أن الجزائر قررت تثبيت سعر صرف الدولار مقابل الدينار ب: (0.7)، ونتيجة لعملية ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة الإستثمارات في الجزائر، وبالتالي زيادة الدولار وانتقال منحنى العرض إلى اليمين من (S) إلى (S_1)، وهذا مايوصحه الشكل التالي:

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص:44.

[2] توفيق عبد الرحيم توفيق حسن، **الإدارة المالية الدولية**، مرجع سابق، ص 71.

الشكل رقم (03/01): تحديد سعر الصرف الثابت



المصدر: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الإقتصاد الدولي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص:101.

هذا العمل يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار إلى (0.6) مثلا، ولأن الحكومة قررت تثبيت هذا السعر فإنها ستحاول منع انخفاض الدولار إلى (0.6) وبالتالي تلجأ إلى شراء كميات من الدولار مقابل الدينار وبالتالي زيادة الطلب فينتقل منحنى الطلب لأعلى من (D) إلى (D_1) وبذلك ثبات السعر عند (0.7)، والعكس صحيح عند شراء السلع الأمريكية.

مما سبق يمكن أن نستنتج مايلي:

– إن اتباع نظام سعر الصرف الثابت يتطلب من الدولة الإحتفاظ بكميات كبيرة من العملة الأجنبية، وذلك للدخول كبائعة للعملة الأجنبية عند وجود فائض طلب عليها، وكمشترية للعملة الأجنبية عند وجود فائض عرض، وبالتالي المحافظة على سعر الصرف الرسمي؛

– قد تقوم السلطات النقدية وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية بالسماح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد، وهذه الحالة تعتبر تخفيضا لسعر صرف العملة المحلية؛

– قد تقوم السلطات النقدية بإجراءات رقابية لتقليل الطلب على العملة الأجنبية، مثل منع استيراد بعض السلع التي يوجد لها بديل وطني، ومنع الدراسة والإستشفاء في الخارج إلا بظروف استثنائية؛

– من مزايا سعر الصرف الثابت عدم تقلب أسعار الصرف وبالتالي ثبات التجارة الوطنية؛

– من المآخذ على سعر الصرف الثابت ضرورة احتفاظ الدولة باحتياطات من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية.

ثالثا: تحديد سعر الصرف وفق نظام المرونة المقيدة:

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لاتتجاوز 2.54 في المائة في كلا الإتجاهين؛ وبالتالي فإن هذا النظام من سعر الصرف يأخذ مزايا النظامين السابقين، فهو نظام لأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت، فهو لايمتاز بالجمود كما في نظام أسعار الصرف الثابتة، وأيضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير، مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية[1].

مما سبق يمكن أن نلاحظ مايلي :

– إن زيادة سعر صرف العملة الأجنبية يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية؛

– إن انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية يؤدي إلى زيادة قيمة العملة الوطنية؛

– إن زيادة قيمة العملة الوطنية، أي انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية يرفع أسعار الصادرات من المنتجات الوطنية، فإذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من واحد فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض عرض العملة الأجنبية بسبب عزوف المستوردين الأجانب عن استيراد السلع المحلية؛

– إن تخفيض قيمة العملة الوطنية أي ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات أكبر من المنتجات المحلية، فإذا كانت مرونة الطلب على الصادرات أكبر من واحد فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية بسبب زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة عرض العملة الأجنبية.

ومن الجدير بالذكر أن من مزايا سعر الصرف الحر التكييف التلقائي نحو الإختلالات في أسعار الصرف والناتجة عن الإختلالات في ميزان المدفوعات، ومن مزايا سعر الصرف الحر أيضا عدم حاجة الدولة للإحتفاظ بأرصدة من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر صرف توازني للعملة الوطنية؛ إلا أنه يؤخذ على نظام سعر الصرف الحر التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف والتي قد تحصل خلال فترة قصيرة جدا مما يعرض المصدرين والمستوردين لمخاطر هذه التقلبات[2].

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف ، سوق الصرف ومخاطر سعر الصرف

---

[1] موسى مطر، وآخرون، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص ص: 43-46.

[2] نفس المرجع، ص ص:45- 46.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول، كما سنتناول سوق الصرف الأجنبي وخصائصها ، وكذا المتعاملون في هاته السوق، بالإضافة إلى أننا سنحاول التعرف على مخاطر سعر الصرف من خلال تعريفها وخصائصها، وكذا طرق تغطيتها. ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المطلب الثاني: سوق الصرف.

المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تحاول كثير من النظريات الإقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول، وأهم هذه النظريات نظرية تعادل القوة الشرائية، ونظريات النقود والفائدة، وكذا نظريات الناتج وميزان المدفوعات، وسنحاول من خلال هذا المطلب أن نتطرق إلى كل نظرية بشيء من الدراسة والتفصيل.

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية للإقتصادي السويدي (Justaf Cassel)، وتشترط النظرية أن أي تباين لمعدل التضخم الإقتصادي بين بلدين يتعين أن يعوض في الأجل الطويل عن طريق تغير الأسعار بنفس الأهمية[1].

وظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تليها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف فحاول البروفيسور جوستف كاسل أن يبحث عن أساس جديد لتقييم كل عملة بالنسبة للأخرى بخلاف أساس الذهب، وقد خرج بنظرية تعادل القوة الشرائية التي تقوم على فكرة أن

[1] مسعود جايد مشكور العامري، **المالية الدولية**، خبراء الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2008، ص:151.

سعر التعادل بين عمليتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها على عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل [1] .

1- **عرض النظرية**: تم تقديم نظرية تعادل القوة الشرائية على شكلين هما النظرية المطلقة والنظرية النسبية.

أ- **نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة**

وفحوى هذه النظرية يقول إن نفس المجموعة من السلع (أو سلة من السلع) ينبغي أن تباع بنفس السعر في الدول المختلفة عندما يتم تقويمها بعملة مشتركة، لذلك نفترض أن (p) ، (p^*)تشير إلى الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية على التوالي أو الرقم القياسي للأسعار وعندئذ نكتب المعادلة التالية:

$$P = S\,P^*$$

حيث تشير (S) إلى سعر الصرف، هذا وقد تم استخدام القوة الشرائية كنظرية لمستوى الأسعار، فإذا كان سعر الصرف ثابت وكانت الدولة موضع الإهتمام دولة صغيرة، فإن الأسعار الأجنبية (P^*)سوف تحدد الأسعار المحلية، وبالمقابل نجد أنه تم استخدام تعادل القوة الشرائية على نطاق واسع كنظرية لسعر الصرف ، حيث أنه عند إعادة ترتيب المعادلة نجد أن[2] :

$$S = P / P^*$$

وقد لاقت نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة انتقادات عديدة في الجانب التطبيقي، إذ يرى بعض الإقتصاديين أن هناك صعوبة بإلغاء تكاليف الحصول على المعلومات وتكاليف انتقال السلع بين الأسواق في إطار عملية المراجحة (Arbitrage).

ب- **نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية**

نتيجة للعيوب التطبيقية في نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة ، ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية في مظهر أقل تشدداً في الشروط حيث يكتفي فقط افتراض تساوي فارق التضخم بين أسواق السلع المحلية والخارجية وتغير سعر الصرف كشرط للتوازن، ويمكن التعبير عن هذه النظرية من خلال المعادلة التالية :

$$\%\triangle S = \%\triangle P - \%\triangle P^*$$

---

[1] مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، مرجع سابق، ص 129.

[2] سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب محمود حسن حسني، **النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ، الرياض، 2007، ص:54.

حيث أن: $S \triangle$ % : مقدار التغير النسبي في سعر الصرف .

$P \triangle$ % : التغير النسبي في التضخم المحلي .

$P \triangle$ % : التغير النسبي في التضخم الأجنبي .

وتمتاز هذه النظرية بقدرتها على عكس الصدمات النقدية داخل الإقتصاد على الأسعار بنفس النسبة ودون تمييز، وبالتالي لا يكون لهذه الصدمات أثر على أسعار السلع النسبية[1].

2- الإنتقادات الموجهة للنظرية:

رغم أن الكثير من الاقتصاديين كانوا يؤيدون رأي كاسل باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية و ليس العكس، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات نلخصها فما يلي:

- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات، وسعر الصرف يمكن أن يتأثر ببنود أخرى من ميزان المدفوعات؛
- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين ؛
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس ؛
- تعتقد هذه النظرية أنه من الممكن تقدير معدل التضخم في كل البلدان، بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية؛
- تتوفر السلطات على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات[2]؛
- كما أن النظرية لا تأخذ في عين الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف؛
- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير و يعتبر حساب العلميات الجارية في ميزان المدفوعات مؤشرا أفضل في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف، نظرا لأن بنود هذا الحساب

---

[1] مشهور هذلول بربور، **العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985 – 2006)**، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص ص: 19-20.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:120.

(السلع و الخدمات، دخل، الاستثمارات، التحويلات) تمثل عمليات منفذة تعبر بدقة عن مدى القدرة التنافسية للدولة، فان تحقيق فائض في الحساب يدفع سعر العملة إلى أعلى و يحدث العكس في حالة وجود عجز[1]؛

– النظرية أهملت أو تجاهلت نفقات نقل السلع و شحنها من دولة إلى أخرى كما تتجاهل وجود اثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات و الواردات، كما أهملت التغير في أذواق المستهلكين و ظهور سلع بديلة[2].

ثانيا: نظريات النقود والفائدة

تضم نظريات النقود والفائدة نظرية تعادل أسعار الفائدة، إضافة إلى نظرية كمية النقود، وسنشير من خلال معطيات هذا الفرع إلى كل نظرية بشيء من الدراسة والتفصيل.

1– نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفرق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي حيث يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم "M" في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على "$M(1+I_D)$" حيث I_D: معدل الفائدة ؛ يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا)، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة I_E، وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$$M(1+ID)=\frac{M}{CC}(1+IE)\times CT \quad ....(1).$$

حيث : CC: سعر الصرف الآني نقدا. CT: سعر الصرف الآجل.

IE: معدل الفائدة الخارجي الإسمي. ID: معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

---

[1] yves simon, **marcher des changes et gestion du risque de change**, edition dalloz, paris , 1995, pp : 69 – 70.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، بدون دار النشر، الاسكندرية، 2000، ص: 77.

المعادلة (1) تؤدي إلى:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+I_D}{1+I_E} \quad \text{...........(2)}$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على :

$$\frac{CT-CC}{CC} = \frac{I_D-I_E}{1+I_E} \quad \text{..................(3)}$$

أو : إذا كانت I_E صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة (4):

$$\frac{CT-CC}{CC} = I_D - I_E$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

2- نظرية كمية النقود

نحاول في هذا الجزء من الدراسة أن نعرض نظرية كمية النقود، ونشير في ما بعد ذلك إلى عيوب هذه النظرية.

أ- **عرض النظرية:** تركز النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على أهمية النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول؛ كما أن النظريتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار عبارة عن دالة في كمية النقود.

وتقوم النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجرى بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوي قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P)، وعليه فإن (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروبا في سرعة تداول *النقود* (V) ويتم التعبير عن هذه المطابقة كالتالي:

$$MV = PT \quad \text{................. (1)}$$

حيث: M : عامل خارجي يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي.

T: دالة في مستوى الدخل (ثابتة في الأمد القصير).

V: ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى M ، T،P.

ويكون مستوى السعر كالتالي:

$$\frac{MV}{T} = P \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

من المعادلة رقم (2) يظهر أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود ، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من T، V .

فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها، انعكست هذه الزيادة على أسعار صرف العملة من خلال ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، الإرتفاع الذي يظهر على مستوى الصادرات وارتفاع تكاليفها، الأمر الذي يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي انخفاض الطلب عليها محليا وخارجيا، بحيث يؤول الأمر كله إلى ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية.

أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها، فيحدث العكس أي تقل تكاليف الصادرات، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية وأخيرا ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة.

إن الزيادة المفرطة في عرض النقود، تترتب عنها مستويات عالية من التضخم تنعكس على ميزان المدفوعات، مخلفة أوضاعا مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع المستوى العام للأسعار الجديدة.

ب- عيوب نظرية كمية النقود.

يرى كينز وأتباعه أن نظرية كمية النقود لا يمكن أن تحدد بالمستوى العام للأسعار فقط، كما يمكن اعتبار التغيرات في مستوى الأسعار تعتمد على التغيرات في مستوى النقود، وبالتالي فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه التغيرات فقط، وكمثال على ذلك المارك الألماني الذي لم تنخفض قيمته خلال الحرب العالمية الأولى برغم الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة.

كما يرى كينز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الإقتصاد في نطاق مصيدة السيولة، وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار[1].

ثالثا : نظريات الناتج وميزان المدفوعات.

تضم نظريات الناتج وميزان المدفوعات نظرية كفاءة السوق، نموذج مونديل – فليمنج في تحديد أسعار الصرف، إضافة إلى نظرية الأرصدة، وسنشير من خلال معطيات هذا الفرع إلى كل نظرية بشيء من الدراسة والتفصيل.

1- نظرية كفاءة السوق.

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية، أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم....الخ.

في السوق الكفء : - كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛

- تكاليف المعاملات ضعيفة؛ - تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- لايمكن لأي مضارب أن يحقق نتائج باستمرار؛
- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مواربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي، إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤة نسبيا.

2- نموذج مونديل – فليمينج [Mundell-Fleming] في تحديد أسعار الصرف:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الإستقرار الإقتصادي في الإقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج وأحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف[2].ويعود هذا النموذج إلى الإقتصاديين ماركوس فليمينج ((Fleming (1962)، وروبرت ماندل ((Mundell (1963)،

---

[1] محمد علة، **سعر الصرف وأثره الدولار على الإقتصاد الجزائري**، مرجع سابق ، ص:66-69.

[2] عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص: 118-120.

ويعتبر نموذج مونديل فليمينج حجر الزاوية في نظرية سعر الصرف الإسمية الحديثة، إذ يركز على مرونة سعر الصرف الإسمية في عالم مثالي لانتقال رؤوس الأموال وأسعار ثابتة، [1].

والشكل الأساسي لنموذج ماندل – فليمينج عبارة عن نموذج لاقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة عالمي معينا، وعرضا من الواردات يتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية[2] ؛ يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف، فيفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا، ويميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات ، كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية والخارجية.

يعتبر النموذج أن مستوى تغير الناتج مع سعر الفائدة الذي يترتب عليه في الإقتصاد المفتوح فائضا أو عجزا في ميزان المدفوعات، توازنا مؤقتا وظاهريا، وهو شبه توازن، وحتى يتحقق التوازن الكامل لابد من الإستجابة لشروط سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ففي حالة تبني نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتصاص الزيادة في عرض العملات الأجنبية، ويمكن لهذه الزيادة في الإحتياطي أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية، مما يؤدي إلى اضطراب عملية توازن سوق النقود؛ ويحدث التوازن الكامل فقط عندما تتدخل السلطات لمقابلة زيادة عرض النقود، وتعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري، وحساب رأس المال، هذا الخليط (المحدد) بنسب معينة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات، ويعيد التوازن لسوق السلع وسوق النقود عند مستوى أعلى من الناتج؛ وفي حالة تعويم أسعار الصرف يكون لمستوى الناتج وسعر الفائدة الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أثر على تحسن قيمة العملة التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات .

---

[1]Michael Wickens, Macroeconomic Theory, Princeton University Press, United Kingdom, 2008.p:321.

[2] سي بول هالوود، **النقود والتمويل الدولي**، مرجع سابق ،ص:130.

يعتبر ميزان المدفوعات في الإقتصاد المفتوح عبارة عن مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال، ويصبح ميزان المدفوعات مساويا للصفر عندما يكون الفائض (العجز) في الحساب الجاري معادلا للعجز (الفائض) في حساب رأس المال؛ يستجيب الحساب الجاري للتغيرات في سعر الصرف ومستوى النشاط الإقتصادي في الدول الأجنبية[1].

3- نظرية الأرصدة

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير، وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا فرض وكان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية، وعلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الإقتصاديين الألمان أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، فالأسعار الخارجية للمارك الألماني آنذاك لم تتأثر رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، والسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها، أي لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين يؤثر على القيمة الخارجية للعملة، إلا أن لهذه النظرية استثناء في حالة ما إذا كان الميزان الحسابي غير موافق، ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم، فلن يتأثر سعر الصرف في هذه الحالة[2].

ويلزم للوصول بهذه النظرية إلى تحديد سليم لسعر الصرف أربعة خطوات هي :

- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية في أقرب فترة ممكنة، وأثار التغيرات الدولية في النتائج والتوظف في الأجل القصير؛
- تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات لإمكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن في حالة الإضطرابات الطارئة؛
- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التي تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط؛

---

[1] عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص: 120.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص:337.

– تقدير التغيير الضروري في سعر الصرف[1].

المطلب الثاني: سوق الصرف

يلعب سوق الصرف الأجنبي دورا مهما في جمع المشترين والبائعين للعملات المختلفة ويسهل عمليات تبادل هذه العملات بسرعة وكفاءة، فما هو سوق الصرف؟ وما هي خصائصه؟ ومن هم المتعاملون فيه؟

أولا: تعريف سوق الصرف

سوق الصرف هو السوق الذي في إطاره يتم تحويل العملات لبعضها، وهذا السوق ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية، فسوق الصرف ليس محددا بمكان معين يجمع بين المشترين والبائعين للعملات المختلفة على نحو ما يحدث في سوق السلع والخدمات، أو السوق المالي أين يجتمع هؤلاء في البورصة حيث تتم العمليات المالية التي موضوعها الأوراق المالية.

سوق الصرف الأجنبي هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أي القيام بعمليات الصرف [2]، وتعني عمليات الصرف تبديل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، و في هذه السوق يلتقي العرض و الطلب على العملات فيتحدد سعر كل عملة بالعملة الوطنية عند التقاء الطلب مع العرض [3].

سوق الصرف الأجنبي هو سوق مجازي، حيث أنه لايقع بالفعل داخل حدود الدولة الواحدة، لأن سعر العملة الوطنية يتحدد بالنسبة لجميع العملات في جميع الدول، كما أنه سوق مستقل عن سوق الأوراق المالية، وذلك بالرغم من أن مؤسسات هذا السوق توجد في بعض الدول في نفس بورصات الأوراق المالية [4].

سوق الصرف الأجنبي يشمل التعاملات التي تتم من خلال وسائل الإتصالات المختلفة داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي في البنوك العاملة وفي مختلف المراكز المالية، وهذه الغرف الموجودة على مستوى البنوك والمزودة بأجهزة المعلومات تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة، وكذلك حول

---

[1] أحمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، عالم الغد للدعاية، ط3، مصر، 2000، ص:120.

[2] كمال العقريب ، مرجع سابق، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، ص:07.

[3] فريدة بخزاز يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص : 125.

[4] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 20.

أسعار الفائدة مما يتيح للمتعاملين من أفراد ومؤسسات اتخاذ قرارات مناسبة حول كل حركة أو تغير لأسعار الصرف ولمعدلات الفائدة، وتتمثل أهم وظائف سوق الصرف في[1] :

- منح الإئتمان والتحكيم، أو الموازنة والتغطية ضد المخاطر؛
- عملية المقاصة أو تهاتر الحقوق والديون(تسهيل تسوية المدفوعات الدولية)؛
- يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى دولة أخرى .

وفي سبيل القيام بهذه الوظائف تستخدم السوق العديد من الوسائل المعروفة مثل: الكمبيالات، الحوالات، خطابات الضمان،....، والتي تختلف فيما بينها من حيث النوع والقيمة والخصائص المميزة[2] .

تشارك البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي، ويؤدي تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف عن طريق بيع وشراء العملات المختلفة إلى التأثير على مستوى العرض والطلب لهاته العملات، وبالتالي التأثير على أسعار الصرف سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض، والهدف من هذا التدخل يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار خاصة في ظل إجراءات تعويم أسعار الصرف[3].

ثانيا: خصائص سوق الصرف والمتعاملون فيه.

نحاول في هذا الفرع من البحث أن نعرج على أهم الخصائص التي تميز سوق الصرف، إضافة إلى التعرف على المتعاملون الذين ينشطون في هذه السوق.

1- **خصائص سوق الصرف:** تتميز أسواق الصرف الأجنبية بالخصائص التالية:

- تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم، وقد قدر بنك التسويات الدولية* من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات لأسواق العملات الأجنبية أن متوسط حجم العملات الأجنبية هو 1190 مليار دولار في أفريل 1995؛

---

[1] السعيد عناني، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها**، مرجع سابق، ص:5.

[2] زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص:45.

[3] السعيد عناني، **آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها**، مرجع سابق، ص:5.

* بنك التسويات الدولية: هو منظمة دولية للبنوك المركزية "تقوي التعاون المالي والتمويلي العالميين وتعمل كبنك للبنوك المركزية"، ولا يخضع للمساءلة أمام أي حكومة، ويقوم البنك بأعماله من خلال لجان فرعية، والأمانات (سكرتاريات) التي تستضيفها، وعبر لقائها العام السنوي لجميع الأعضاء، ويؤدي أيضا خدمات مصرفية، ولكن فقط للبنوك المركزية، أو للمنظمات الدولية مثله، يقع مقر البنك في بازل، سويسرا، وكان قد تأسس وفق اتفاقيات لاهاي عام 1930.

- بالرغم من السيولة الضخمة والإتساع الجغرافي، فإن سوق العملات الأجنبية لديها القدرة على أن تخضع الأسواق المالية العالمية الحديثة لسلطانها؛
- رغم الإنتشار المتزايد للمشتركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو، وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى 30 في المائة من كل الصفقات، بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو إلى16 في المائة و10 في المائة على التوالي؛
- تركيز السوق حيث ما يعادل ثلثي صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث مابين سماسرة البنوك، وحوالي 16 في المائة من المعاملات تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي من المعاملات (20 في المائة)، فيشمل مؤسسات مالية خلاف سماسرة البنوك، والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية، تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملاتها.
- تتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة، فالصفقات كبيرة وتنفذ بكثرة، حيث تكتتب المؤسسة العادية للسمسرة مابين 3000 و 4000 تذكرة معاملات لصفقات في العملة الأجنبية خلال يوم متوسط من 24 ساعة؛
- تجرى الصفقات في سوق الصرف الأجنبي في كل ساعات النهار والليل، وتشمل في أغلب الأحوال مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.

2- المتعاملون في سوق الصرف

يضم سوق الصرف أربعة متعاملون هم البنوك والمؤسسات المالية، السماسرة، البنك المركزي، المستخدمون التقليديون، وسنحاول من خلال هذا الفرع أن نتطرق إلى كل متعامل بشيء من التفصيل.

أ- **البنوك والمؤسسات المالية:** تتمثل هذه الشريحة أساسا في البنوك التجارية التي تتعامل بصورة مباشرة في سوق الصرف الأجنبية، حيث يمثلون في هذه الحالة ماسكي الصفقات سواء لحسابهم الخاص أو لحساب الغير (الزبائن)، أو في حالة مستعملي سوق الصرف، حيث تكون العلاقة مع أسواق الصرف غير مباشرة، وفي كل الحالات يعتبرون وسطاء معتمدون على الرغم من أهليتهم في التعامل إلا أن هذا النشاط يبقى ثانويا جدا لعدد كبير منهم، حيث يعتمدون مثلهم مثل المؤسسات- الإقتصادية، التجارية – على هيئات أخرى تمثل في معظم الأحيان بنوكا ذات أحجام كبيرة، ويبقى الجزء الذي يتعامل في ميدان سوق الصرف من هذه الشريحة، ينقسم بين بنوك تمارس وظيفة ماسكي الصفقات، وأخرى مستعملا لها؛ وللتدليل على ذلك فإنه في الولايات المتحدة

الأمريكية تتمركز أغلب البنوك محليا والتي يفوق عددها 1000 بنك لها اهتمام بسوق الصرف، يوجد منها 400 نشطة فعلا، و50بنكا من هذه الأخيرة فقط لها وظيفة مسك الصفقات.

ب- **السماسرة** : يتمثل دور السماسرة عند تدخلهم في سوق الصرف في الوساطة بين المتعاملين في السوق، وهذا من خلال درايتهم ومعرفتهم الجيدة بظروف أسواق الصرف الأجنبي، حيث يقومون بتقديم أفضل العروض للعملات الأجنبية، ويتعاملون مع أفضل الطلبات، ولا يقتصر نطاق عملهم على الأسواق الوطنية، بل يمتد إلى الأسواق الدولية، حيث يتم توسيطهم في الصفقات التي تتم بين البنوك مع تقاضي العمولات نظير الخدمات المقدمة، وتتم السمسرة في مؤسسات قائمة بذاتها [1].

ت- **البنك المركزي** : يهدف التدخل في سوق الصرف من طرف البنك المركزي إلى تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها، وفي اتجاه تحقيق هذه الأهداف يمكن للبنك المركزي القيام بالعمليات التالية[2] :

- شراء وبيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية؛
- تنفيذ عمليات تخص نفس السندات على سبيل الرهن أو الإسترهان أو على سبيل نظام الأمانة ؛
- الحق في إعادة خصم هذه السندات و قبولها كوديعة، أو القيام بإيداعها لدى هيئات مالية أجنبية؛
- إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها؛
- فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون المحلي، والتي تقوم بعمليات تصدير أو تتمتع بامتياز استثمار أملاك الدولة، وإجبار هذه الشركات أثناء تعاملاتها مع الخارج أن تقوم بذلك باستعمال هذه الحسابات والعملات الصعبة المودعة بها؛
- شراء العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل تجنب ارتفاع قيمة العملة الوطنية بشكل أكثر مما هو مطلوب؛
- بيع العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية من أجل الحد من انخفاض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك المركزي أن يستعمل احتياطات الصرف غير المخصصة لتغطية الإصدار النقدي في العمليات التي ترمي إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف أو دعم الدين العام المستحق لصالح الدولة الدائنة ويمكن أيضًا أن يقوم

---

[1] محمد علة ، **سعر الصرف وأثره الدولار على الإقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص ص:71-74.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، **تقنيات البنوك**، ص ص:222-223.

بعمليات الإقتراض والإكتتاب في سندات مالية محررة بعملات أجنبية في الأسواق المالية الدولية، والتي تكون مسعرة بشكل منظم في الفئة الأولى.

كل هذه المجهودات على مستوى الصرف، تهدف إلى التحكم في حركة رؤوس الأموال والإستفادة من مزايا التدفقات المالية على المستوى الدولي، لذا ينبغي أن تتدعم باكتساب الخبرات الضرورية والمهارة الكافية في استعمال وإدارة التكنولوجيا المالية، كما يجب إقامة نظام معلومات فعال ومرن يقوم بمتابعة التغيرات وتسجيلها وتنظيمها وتوظيفها في اتجاه الإستفادة من المزايا أو تجنب المساوئ [1] .

ث- **المستخدمون التقليديون** : ونعني بهم المستوردين، المصدرين، السياح، المستثمرين، الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية ليدفعوا عن معاملاتهم الدولية، فضلا عن المضاربين (أفراد، مديري استثمار، مديرين ماليين للشركات) الذين يتاجرون في العملات سعيًا وراء تحقيق أرباح قصيرة الأجل بالمراهنة على اتجاه التغيرات في سعرها النسبي، هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرون للعملات الأجنبية، وعادة هؤلاء لا يقومون مباشرة بشراء أو بيع العملات الأجنبية ذاتها، أو بالأحرى هم يعملون عن طريق تقديم أوامر شراء أو بيع إلى البنوك التجارية [2].

المطلب الثالث: مخاطر سعر الصرف

يعتبر التعامل في أسواق العملات الأجنبية من أكثر التعاملات خطورة، وذلك بسبب اختلاف أسعار العملات من وقت لآخر، فتؤثر أخطار الصرف بعمق على الأطراف المشاركة في التجارة الخارجية، و لمواجهة هذه الأخطار ابتكرت عدة وسائل، فما هو خطر الصرف؟ وما هي خصائصه؟ وما هي أهم الطرق لتغطيته؟

أولا: تعريف وأنواع خطر سعر الصرف

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تعرف خطر سعر الصرف، إضافة إلى إظهار أنواع الأخطار التي تتعرض لها عمليات الصرف.

---

[1] كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص ص:7-8 .

[2] كامل بكري، **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001، ص:244.

1- **تعريف خطر سعر الصرف:** هناك عدة تعاريف لخطر الصرف نذكر منها:

– خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير ، عمليات مالية) يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية[1]، وخطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للآجال الفاصلة بين إعداد الطلبية و التسوية النهائية لها؛

– مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الإستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الإقتراض بالعملة الأجنبية، وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط، وأن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر الذي يمس أساسا المؤسسات ذات العلاقات التجارية و المالية مع الخارج؛

– خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات.

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الإقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم لنشاطات تلك المؤسسات[2].

2- **أنواع مخاطر عمليات الصرف:** تتخلل عمليات الصرف عدة مخاطر منها:

أ- المخاطر المالية: هي المخاطر التي تنطوي على احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين بصورة غير متوقعة خلال الفترة الفاصلة بين اتخاذ قرار بعملية ما و حول موعد الدفع[3]. و هي من أكثر المخاطر وضوحا و هذه التغيرات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف و يمكن خلال ساعات فقط أن تفقد العملة 10في المائة من قيمتها أو أكثر[4].

[1] Xatier B, Didier M, Dahlia T, **Le marché des changes et la zone franche** .EDICEF, France,1989; P:9.

[2] عبد الحق بوعتروس، **حول أهمية إدارة مخاطر الصرف – حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال–** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد12، 1999، ص: 111.

[3] جمال جويدان الجمل، **الأسواق المالية و النقدية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2002، ص: 276.

[4] عبد الحق بوعتروس، **تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف**، مؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، بدون سنة النشر، ص:2. متاح حتى(2011/02/12) على موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي: http://iefpedia.com/arab/?p=5378

ب– مخاطر التمويل: هي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، و يضطر إلى سداد أسعار فائدة باهضة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.

ت– المخاطر الإئتمانية: ينصب عادة في عقود الإئتمان التي تمنح بالعملة الأجنبية، عند التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر و في الموعد المتفق عليه في العقد، و هنا ينشأ خطر من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه.

ث– المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة: قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه، والتي تجري عادة مرة كل شهر، وتختلف أساليب إعادة التقييم إلا انه يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.

إذن أهم مخاطر سعر الصرف هي المخاطر التي تنشأ عن تقلبات سعر الصرف بشكل فجائي و غير منتظر مما يؤدي إلى خسائر صرف أحيانا تكون فادحة.

ج–المخاطر التي تترتب على التغيرات التنظيمية: تتعلق هذه المخاطر بالتعاملات الأجنبية سواء بالنسبة للبنوك أو للمشروعات التجارية، فلو وضعت الدولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها يحدد سعر الصرف للعملة مقابل العملات الأخرى، كأن يكون هناك سعر حر يحدده العرض و الطلب و يوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية، فيصب السعر الأول على العمليات التجارية والثاني على العمليات المالية، وهناك قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسبب اختلاف سعر الصرف؛ إذن تتعلق هنا مخاطر الصرف بالإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة وتؤثر على سعر الصرف، وبالتالي على رصيد العملات الأجنبية الموجودة بحوزة المتعاملين الإقتصاديين ...الخ[1].

وتؤثر أنظمة سعر الصرف على المخاطر التي يتعرض لها المقترض من أوجه متنوعة، فإذا كانت عملة البلد معومة فستتقلب قيمة العملة من يوم إلى آخر، ولكن بمرور الوقت يتوقع أن تنضبط بحسب التضخم النسبي ومستويات سعر الفائدة الإسمية للبلد، أما إذا كانت عملة البلد مربوطة ربطاً ضعيفاً بعملة صعبة، فستكون قيمة

---

[1] كمال العقريب ، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**،مرجع سابق، ص ص: 23 -24.

تلك العملة مستقرة على الأرجح (ولكن يمكن تعديلها من خلال سياسات حكومية)، ولكنها تكون عرضة أيضاً إلى انخفاضات كبيرة في القيمة في حالة حدوث أزمات للعملة نتيجة للفروق بين مستويات التضخم أو التدفقات الخارجية الكبيرة لرأس المال؛ أما إذا كانت العملة مرتبطة ارتباطاً شديداً من خلال اتحاد نقدي مشترك أو الدولرة، فستظل العملة مستقرة بالنسبة للعملة التي ترتبط بها نظراً لعدم وجود سيطرة على السياسة النقدية، وسيكون معدل التضخم في البلد مماثلاً للبلد الذي ترتبط عملتها بعملته[1].

ثانيا: تغطية مخاطر سعر الصرف

نظرا للتغيرات التي تعرفها أسواق الصرف و عدم التأكد الناجم عن هذه التغيرات تزداد الحاجة إلى أدوات أو وسائل لتغطية مخاطر أسعار الصرف الناتجة عن هذه التغيرات، و تعددت وسائل تغطية أخطار الصرف، لذلك ارتأينا فيما يلي أن نقف عند بعضها على سبيل المثال لا الحصر فنذكر:

1- **التغطية عن طريق العقود الآجلة للعملات**

تستخدم العقود المستقبلية للعملات كإجراء وقائي من أجل تخفيض مخاطر الخسارة المستقبلية الناجمة عن التقلبات السعرية المعاكسة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أو أسعار الأسهم، وذلك عن طريق أخذ مركز مضاد في سوق العقود المستقبلية ومساوٍ تماما للمركز الحالي الذي يراد تغطيته، وفي هذا العقد، تقوم المؤسسات بالإقتراض بالعملة الصعبة ثم تدخل في عقد آجل منفصل- غالبًا ما يكون مع طرف ثالث - لتثبيت سعر الصرف في المستقبل الذي ستشتري به العملة الصعبة لتسديد القرض للمقرض.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الأهمية القصوى أن لا تعقد هذه الإتفاقات إلا مع مؤسسات قوية وتتمتع بسمعة طيبة، لأنه قد يفشل الطرف المقابل في تسليم العملة الصعبة في موعد التسليم الآجل، كما يجب أن تؤخذ تكاليف المعاملات بعين الإعتبار على هذا المستوى الذي ينبغي أن يحدد بمبلغ تكون معه هذه الآلية التحوطية ذات جدوى اقتصادية[2].

---

[1] متاح حتى (13/02/ 2011) على: http://www.cgap.org/gm/document-1.9.2619/FN31_AR.pdf

[2] شريف بودري ، مرجع سابق، ص:34.

2- عمليات المبادلة (Swaps).

تمثل عملية المبادلة (Swaps) شراء وبيع عملة على أساس التسليم الفوري بالسعر الفوري وإعادة بيعها أو شرائها في نفس الوقت على أساس التسليم الآجل بسعر تسليم آجل يتم تحديده على أساس فروقات أسعار الفائدة على القروض والودائع بين العملتين، وتقوم البنوك بعمليات التبديل لأغراض عديدة، فهي تسمح لها بالتحويل من عملة إلى أخرى بشكل مؤقت دون الإحتفاظ بأي وضع من العملات المتعامل بها، ويمكن للمصارف المركزية عبر التبديل توفير السيولة، كما يمكن من خلال التبديل خلق وضع آجل مقابل وضع آجل وغير ذلك من الأغراض، والفرق بين سعر الشراء وسعر البيع يسمى بسعر المبادلة، هذا الأخير هو ليس سعر الصرف، وإنما هو سعر لفرق العملة يرتبط بالسعر الفوري والسعر الآجل للعملة، وعلى هذا الأساس يمكن للمقترضين اللجوء إلى أحد البنوك لإبرام عقد مبادلة للعملات بينهما لتغطية مخاطر الصرف، وكذلك تغطية المخاطر الإئتمانية في مقابل عمولة تدفع للبنك[1].

3- خيارات الصرف (OPTIONS DE CHANGE).

نشير في هذا الجزء من الدراسة إلى خيارات الصرف كأداة لتغطية مخاطر الصرف، وذلك من خلال الإشارة إلى مفهوم خيار الصرف، وكذا إلى سعر الخيار، وبعدها إلى كيفية تغطية مخاطر الصرف عن طريق خيارات الصرف.

أ- مفهوم خيار الصرف: برز أسلوب التعامل بخيارات العملة إلى الوجود كأداة للتحوط من مخاطر تذبذب أسعار الصرف المستمرة عندما قدمت بورصة فيلادلفيا في الولايات المتحدة لأول مرة التعامل بحقوق خيارات العملات في ديسمبر1982، حيث أتاحت الفرصة لشراء وبيع عملات مثل الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الدولار الكندي، الين الياباني والفرنك الفرنسي على أساس الخيار كوسيلة للتحوط والحماية ضد تقلبات أسعار هذه العملات.

---

[1] هزاع مفلح، **التمويل الدولي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2007، ص ص:326-327.

ويمكن تعريف خيار العملات أنه "عقد قانوني يعطي لمشتريه حق (وليس التزاما) بشراء أو بيع حجم معين من العملات بتاريخ متفق عليه يسمى تاريخ الإستحقاق وبسعر محدد مسبقا يسمى سعر التنفيذ (الممارسة)، ذلك مقابل علاوة أو مكافأة تدفع لبائع العقد (محرر العقد).

من هذا التعريف يتضح أن هذه العقود تشبه في وجوه عديدة عقود الصرف الآجلة، لكنها غير ملزمة، يضاف إلى ذلك إمكانية تداول هذا العقد في السوق[1].

ب- سعر الخيار: سواء تعلق الأمر بخيار الشراء أو خيار البيع فإن الصفقة تتم على أساس سعر يسمى سعر الممارسة، و يتضمن سعر الممارسة علاوة مقابل الحق الذي يتيحه خيار الصرف، والفرق بين سعر الممارسة وسعر الصرف نقدا يسمى القيمة الذاتية أو الأصلية للخيار، و الخيار يعطي لصاحبه حق تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد حسب تطورات سوق الصرف.

ت- خيارات الصرف وتغطية أخطار الصرف: يمكن للمتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى خيارات الصرف للحد من أخطار الصرف على قيمة عائداتهم أو مدفوعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقاتهم الناتجة عن التجارة الخارجية، وفي هذا المجال يمكن للمصدرين الذين لم يحصلوا عائداتهم فورا أن يلجؤا إلى شراء خيارات بيع؛ فإذا ارتفع سعر العملة الأجنبية التي تتم بواسطتها المعاملة عند لحظة التحصيل، فإن المصدرين المعنيين ليس من مصلحتهم ممارسة الخيار بل يقوموا ببيع مبلغ العائدات من العملة الصعبة في سوق الصرف نقدا حيث سعر الصرف مرتفعا و هو أعلى من سعر الخيار، ولكن إذا انخفض سعر صرف العملة الصعبة المعنية، فعليه القيام بممارسة الخيار لأنه في هذه الحالة ليس من مصلحته القيام ببيع عائداته في سوق الصرف نقدا حيث سعر الصرف منخفضا و هو اقل من سعر الخيار.

كما يمكن للمستوردين الذين لم يسددوا قيمة وارداتهم فورا أن يلجؤا إلى شراء خيارات شراء؛ فإذا انخفض سعر صرف عملة الدفع الأجنبية في سوق الصرف نقدا عند لحظة القيام بالدفع، فإن المستوردين المعنيين ليس من مصلحتهم ممارسة الخيار بل يقوموا بشراء مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا، حيث سعر الصرف نقدا منخفضا وهو أقل من سعر الخيار، أما إذا ارتفع سعر الصرف العملة المعنية في سوق الصرف نقدا لحظة القيام بالدفع، فمن

[1] آيت يحيى سمير، **سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2006، ص:46.

مصلحة هؤلاء المستوردين ممارسة الخيار لأنه ليس من مصلحتهم شراء مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقدا، حيث سعر الصرف مرتفع و هو أعلى من سعر الخيار.

وبهذه الكيفية، نلاحظ أن اللجوء إلى خيارات الصرف قد أتاح للمصدرين و المستوردين على السواء إمكانية تجنب الخسائر المحتملة الناجمة عن تغير سعر الصرف الخاص بالعملات الصعبة المستعملة في عمليات الدفع من طرف كل الأطراف المشاركة في التجارة الخارجية[1].

وتتألف إدارة مخاطر سعر الصرف من أربعة **عناصر** هي كالتالي:

- نظم المعلومات لرصد الأخطار المختلفة في اسعار الصرف، بما في ذلك مصادر واستخدامات التمويل بالعملات الأجنبية وشروط الإبلاغ الرسمي، وينبغي كذلك رصد الأخطار غير المباشرة لسعر الصرف من خلال إجراء مسوح منتظمة لقطاع الشركات أو مطالبة المقترضين بتوفير معلومات عن دخولهم وديونهم الخارجية وعمليات التمويل بالقروض بالعملات الصعبة.
- الصيغ والأساليب التحليلية لقياس مخاطر الصرف، حيث تتضمن وسائل قياس المخاطر مقاييس مركز النقد الأجنبي الكلي القائم على أساس محاسبي وأساليب إدارة المخاطر الإستشرافية مثل نماذج القيمة المعرضة للخطر واختبار القدرة على تحمل الضغط.
- السياسات والإجراءات ذات الصلة بالمخاطر الداخلية، وتشمل عدة أمور منها فرض القيود على تركز الإقتراض بالعملة الصعبة، ووضع شروط محددة لمخاطر الإئتمان الإضافية المقترنة بالنقد الأجنبي، وشروط الأرباح أو الضمانات الإضافية الأجنبية بالنسبة للمقترضين بالنقد الأجنبي، وتحليل تأثير تحركات أسعار الصرف المحتمل على المقترضين بالنقد الأجنبي، ومن الأمور الأخرى المهمة أيضا قوة الضوابط الداخلية بما في ذلك وجود سياسة مكتوبة بشأن عمليات الصرف الأجنبي، وتعيين حدود للإنكشاف للقروض وإجراءات إدارة المخاطر، إضافة إلى التحكم من حوكمة الشركات، بما في ذلك قيام المجلس التنفيذي بأعمال المراقبة المنتظمة، ومراجعة سياسات وإجراءات مواجهة المخاطر واعتمادها بغية الحفاظ على نظام ملائم للضبط والتوازن داخل المؤسسة، وينبغي للبنوك تشجيع العملاء على الوقاية ضد مخاطر أسعار الصرف.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص: 111.

- التنظيم والرقابة الإحترازية لمخاطر النقد الأجنبي، وقد تشتمل التدابير الاحترازية وضع قيود على صافي المركز المفتوح(كنسبة من رأس المال)، والإقراض بالعملة الأجنبية (كنسبة من الالتزامات بالعملة الاجنبية) ، والإقتراض وإصدار السندات في الخارج(كنسبة من رأس المال)، وتحديد نطاق عمليات الصرف الأجنبي التي يسمح للبنوك بممارستها من خلال شروط إصدار التراخيص؛ وشروط رأس المال الإلزامي مقابل مخاطر النقد الأجنبي، وإصدار القواعد التنظيمية أو التوجيهات بشأن تصميم الضوابط الداخلية للبنوك، ويتعين على القطاعات التي لا تدر إيرادات بالنقد الأجنبي أو المعرضة لتقلب عائداتها أن تتوخي الحرص بصفة خاصة إزاء الاقتراض بالعملة الأجنبية[1] .

[1] روبا دوتاغوبتا، غيلدا فرنانديز، سيم كاراكاداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة؟ سلسلة قضايا اقتصادية، الصندوق النقدي الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، العدد 38، 2006، ص ص:14-15.

خلاصة الفصل الأول

يعرف سعر الصرف على أنه سعر وحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، فيوجد بهذا سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي، حيث أن الثاني يعد أحسن من جانب الدراسة الإقتصادية لأنه يأخذ بعين الإعتبار معيار التضخم، كما أخذ نظام الصرف عدة محطات في تطوره، وانتهى اليوم إلى نظامان رئيسيان لسعر الصرف هما نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم، إضافة إلى أنظمة أخرى فرعية ولكل نظام إيجابياته وسلبياته، بحيث لا يمكن الحكم على نظام بأنه أحسن من الآخر إلا بتوفر معطيات كاملة عن الدولة.

وتقوم أسواق الصرف الأجنبي بتحويل القوة الشرائية من عملة لأخرى، وبالوظيفة الإئتمانية، وتوفير التسهيلات لتجنب المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الصرف، ونظرا للصلة الوثيقة بين التقلبات في أسعار الصرف وبين درجة الإستقرار الإقتصادي للدولة كان لابد من دراسة العوامل المحددة لتغيرات سعر الصرف، فظهرت بذلك محاولات عديدة أولاها نظرية تعادل القوة الشرائية في 1916م على يد الإقتصادي جوستف كاسل.

ويعتقد البعض أن سعر صرف العملة المحلية لا يرتبط بميزان المدفوعات ولا بالفائض أو العجز الذي يظهره، وهو اعتقاد غير صحيح لأن سعر صرف العملات المحلية له علاقة وثيقة بمركز ميزان المدفوعات الكلي طالما تتبع الدولة نظام الصرف الحر ولا تطبق التحديد الإداري، وهذا ماسنحاول توضيحه في الفصل الموالي من البحث .

الفصل الثاني:

سعر الصرف واختلالات ميزان المدفوعات

الفصل الثاني: سعر الصرف واختلالات ميزان المدفوعات

تمهـــــــيد:

عندما تواجه الدول صعوبات في تجارتها الخارجية أو عجز كبير في موازين مدفوعاتها، فإنها تتجه نحو سياسة رفع أو تخفيض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، لكون سعر الصرف هو الذي تتم على أساسه تسوية كل المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين المدونة في ميزان المدفوعات، ويعد ميزان المدفوعات أهم سجل اقتصادي للحسابات الإقتصادية لأي بلد كان، وأكثره شمولا لهذه الحسابات وعناصرها من التعاملات الدولية المختلفة، هذا ويعطي الميزان صورة واضحة عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للإقتصاد الوطني، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الإقتصاد القومي، فلميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الإقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبا ما يطلب الصندوق النقدي الدولي من جميع أعضائه تقديم قف موازين مدفوعاتها سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للبلد العضو، من جهة أخرى يعبر جانبي ميزان المدفوعات عن عمليات العرض والطلب على العملة المحلية ، وبالتالي تكون لحركة أسعار الصرف عالميًا تأثيرا مباشرًا وجوهريا على مختلف عناصر هذا الميزان.

وسنحاول من خلال مباحث هذا الفصل التطرق إلى ماهية ميزان المدفوعات، وكذا إلى مفهوم التوازن والإختلال في هذا الميزان، إضافة إلى المناهج النظرية لتصحيح العجز فيه؛ ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول مع بعضها بعلاقات مديونية متبادلة تتطلب تسويتها إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف أطرافها، فتعمل كل دولة على تسجيل مختلف المعاملات الإقتصادية التي تتم بينها وبين سائر دول العالم خلال السنة، وعليه فإن هذه المعاملات وضعت تحت سجل سمي بميزان المدفوعات. ومن أجل توضيح مفهوم هذا الميزان جاء هذا المبحث الذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني : التقسيمات الرئيسية لميزان المدفوعات.

المطلب الثالث :: التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التي تعتمد عليها حكومات الدول في رسم سياساتها الإقتصادية، وزاد أهمية نتيجة الإرتفاع في حجم المبادلات الدولية، فما هو ميزان المدفوعات؟ وماهي أهميته؟ وما هو الدور الإقتصادي له؟

أولا:: تعريف وأهمية ميزان المدفوعات.

في هذا الجزء من البحث نحاول تسليط الضوء على ميزان المدفوعات، من خلال تعريفه وإبراز أهميته.

1- تعريف ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات* (Balance de paiement) شأنه شأن الكثير من المصطلحات الإقتصادية التي تحدد مفهومه، والتي يمكن حصر بعضها في مايلي:

أ- ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات، والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية، وكميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة زمنية

* يتألف مصطلح ميزان المدفوعات من كلمتين لكل منهما مدلولا لغويا، فكلمة ميزان تعني أداة لتقدير ثقل الشيء، يقال وزن الشيء أي قدره، أما كلمة مدفوعات فتعني ما يدفع للغير بمقابل أو بدونه.

معينة عادة سنة؛ أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الإقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه[1].

ب- يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ت- هو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة[2].

ث- يمكن تعريف ميزان المدفوعات (Balance de paiement) لقطر ما بأنه سجل منتظم لجميع معاملاته الإقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة [3].

ج- ميزان المدفوعات لبلد ما هو سجل موجز عن جميع العمليات (الحركات) المالية للبلد مع بقية العالم خلال عام واحد، والغاية الرئيسية منه وضع السلطات الحكومية بالصورة حول الموقف الدولي للبلد، ومساعدة هذه السلطات في صياغة السياسات المالية والنقدية والتجارية[4].

ح- يقدم الصندوق النقدي الدولي تعريفا وظيفيا لميزان المدفوعات الدولي كما ورد في التعريف التالي:

يستخدم صندوق النقد الدولي أسلوبا وظيفيا للتعريف بميزان المدفوعات عن طريق الإشارة إلى الوظائف و المهام التي ينبغي على الميزان تبيانها، إذ يعرفه بأنه عبارة عن سجل يعتمد على القيد المزدوج يغطي إحصائيات فترة معينة بالنسبة إلى:

- التغيرات في مكونات أصول اقتصاديات دولة بسبب التعامل مع بقية دول العالم؛
- التغير في القيمة الشاملة لأصول اقتصاديات دولة بسبب هجرة الأفراد؛
- كل التغيرات الأخرى في القيمة الشاملة، أو في مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة في الصندوق النقدي الدولي، و كذلك حقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم [5].

---

[1] عمروش شريف ، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك (غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص:92.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009 ، ص ص: 225-226.

[3] دومينيك سالفادور ، **الإقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا علي العدل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993، ص: 123.

[4] دومينيك سالفادور، يوجين ديوليو، **مبادئ الإقتصاد** ، أكاديميا إنترناشيونال، بيروت، 2001، ص: 397.

[5] إبراهيم محمد الفار ، **سعر الصرف بين النظرية و التطبيق**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991، ص: 84.

وكنتيجة عامة يمكن أن نقول أنه مهما تعددت التعاريف الخاصة بميزان المدفوعات إلا أن جميعها لا تخرج أو تتجاهل الدلالات التي يحملها التعريف التالي الذي يعرف ميزان المدفوعات بأنه:

السجل الأساس المنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة[1].

و من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

— إن ميزان المدفوعات يتضمن المعاملات الإقتصادية الخارجية فقط، أما المعاملات الداخلية المحققة بين الأعوان الإقتصاديين المقيمين داخل البلد فلا شأن له بها فهي من اختصاص سجلات محاسبية أخرى؛

— لا توجد هناك قاعدة محددة تبين الفترة الزمنية التي يمكن أن يغطيها الميزان، إذ عادة ما يسجل المعاملات المنجزة خلال سنة واحدة، لكن هذه ليست بقاعدة، إذ هناك بعض الدول تقوم بإعداد ميزان لمدفوعاتها لفترة تقل عن السنة كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم المصالح المختصة بإعداده كل ثلاثة أشهر (فصليا)، و هذا بغية مساعدة السلطات المختلفة على استنتاج حقيقة الوضع الإقتصادي الخارجي، و من ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك قصد تدارك الوضع بدلا من الإنتظار إلى غاية نهاية السنة؛

— إن مفهوم الإقامة يشتمل كل الأشخاص الطبيعيين و الإعتباريين الذين يمارسون نشاطاتهم داخل إقليم الدولة، أما غير المقيمين فهم جميع من يمارس نشاطاتهم خارج إقليم الدولة، هذا يعني أن المقيمين هم الموجودين داخل الإقليم بغض النظر عن جنسيتهم، بحيث أن المقيمين عرضا مثل السواح الأجانب لا يدخلون في هذا النطاق، كما أن الإقامة العارضة في الخارج لا تنفي صفة المقيم عن ذلك*؛

— يتسع مفهوم الدولة هنا ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين المزاولين لنشاط اقتصادي ما داخل إقليم الدولة، بما في ذلك مياهها الإقليمية و مجالها الجوي يضاف إلى ذلك السفن و الطائرات و أساطيل الصيد في المياه الدولية المسيرة بواسطة رعاياها.

كما يجب التفرقة هنا بين مفهوم ميزان المدفوعات الحسابي و ميزان المدفوعات السوقي، فالأول يركز على المعاملات الإقتصادية التي جرت فعلا بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية، أما ميزان المدفوعات السوقي

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، مرجع سابق، ص: 40.

* إن نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية يعني بالوحدات المقيمة تلك الوحدات التي لها منفعة دائمة لأكثر من عام على القطر الإقتصادي مهما كانت جنسيتها، والقطر الإقتصادي هنا هو القطر الجغرافي مضافا إليه السفارات والقنصليات والإدرات الجزائرية بالخارج، المياه الإقليمية، البواخر والطائرات وسفن الصيد، مستثنى منه الممثليات الخارجية في الجزائر .

فيركز على المعاملات الإقتصادية عند نقطة زمنية معينة، و هذا جد مفيد في تحديد الأوضاع التوازنية، ذلك لكون أنه يناظر التطورات التي تحدث في سوق الصرف الأجنبي[1].

2- **أهمية ميزان المدفوعات:** تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

أ- **يعكس قوة الإقتصاد الوطني للدولة:** لأن هيكل هذه المعاملات الإقتصادية يعكس قوة الإقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الإقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الإستثمارات، ودرحة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف.

ب- **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة، ونتائج سياساتها الإقتصادية.

ت- **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

ث- **يقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث أن المعاملات الإقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الإقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة[2].

ثانيا: الدور الإقتصادي لميزان المدفوعات .

يؤدي ميزان المدفوعات عددا من الوظائف الإقتصادية الهامة التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1) تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الإقتصاد القومي محل الدراسة مع اقتصادات العالم الخارجي فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لمنحتنا المزيد من التفصيلات عن التطور الزمني و التحولات الهيكلية للمعاملات الإقتصادية الدولية التي مر بها الإقتصاد القومي؛

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، الطبعة الثانية ، 1993، ص: 336.

[2] السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص ص: 229-230.

2) معاونة واضعي السياسة الإقتصادية في توجيه دفة الأمور بالبلاد، نظرا لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية و النقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة؛

3) تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم و التفسير العلمي للكثير من الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاد العالمي [1]؛

4) الغرض من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجي للإقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الإقتصاد بصورة فعالة، فإذا قامت الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي فقد يتسبب ذلك في إحداث تغييرات كثيرة على مستوى الإقتصاد ككل، فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للإقتصاد فإننا نحتاج إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية؛

5) يسمح بالحكم على الوضعية الإقتصادية و المالية للبلد خاصة في المدى القصير؛

6) توفير معلومات عن المعاملات الإقتصادية التي يترتب عنها التزامات اتجاه الغير؛

7) يوضح أثر المعاملات الإقتصادية على الدخل القومي؛

8) يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف؛

9) يسمح بتحديد طبيعة وبعد العلاقات الإقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم؛

10) يسمح بمعرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي، و ما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه للدولة، وبالتالي معرفة مكانة و دور الدولة في السوق الدولية مقارنة بباقي الدول؛

11) المتابعة لحركة المبادلات السلعية والخدماتية وعمليات التوزيع للمداخيل والتحويلات، وأيضا متابعة تطور الإستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدولة [2].

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص: 337.

[2] عمروش شريف ، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق ، ص: 100.

المطلب الثاني : التقسيمات الرئيسية لميزان المدفوعات

يتم الحصول على المعلومات اللاّزمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة، فنحصل على قيمة السلع المستوردة والمصدرة من مصلحة الجمارك ، كما تتضمن حسابات الحكومة الإنفاق الرسمي في الخارج، وتظهر ميزانية البنوك المركزية التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية، كما تقدم مصلحة الضرائب إحصاءات عن عائدات رأسمال المال المستثمر في الخارج[1]، ومن هنا فإن ميزان المدفوعات مكون من عدة عمليات يمكن تصنيفها كما يلي:

- عمليات يكون موضوعها السلع والخدمات والمداخيل والتحويلات؛
- عمليات يكون موضوعها رأس المال طويل وقصير الأجل؛
- عمليات التعديل أو التسوية وتغيرات احتياطات الصرف.[2]

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق النقدي الدولي يقترح طريقة لإعداد الميزان في دليل ميزان المدفوعات وفق ما يعرف بالطبعة الرابعة لسنة 1977م، وهو ما كانت تعتمده الجزائر لغاية تبنيها تطبيق الطبعة الخامسة منذ 1993م. ووفقا لهذه الطبعة فإن ميزان المدفوعات مهيكل وفق ميزانين كبيرين هما: ميزان العمليات الجارية، وميزان عمليات رأسمال.

أولا : هيكل ميزان المدفوعات.

في هذا الجزء من البحث نحاول تسليط الضوء على هيكل ميزان المدفوعات، من خلال الإشارة بالتفصيل إلى البنود المكونة له.

1- حساب العمليات الجارية.

في هذا الميزان تدرج كافة المعاملات الإقتصادية التي تبدي تأثيرا على ميزان المدفوعات في السنة نفسها ، وليس في السنوات أو المراحل الآتية وهو يتكون من :

أ- الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع، فتسجل الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري وفق طريقة (FOB) *،

---

1 نفس المرجع، ص52-53.

2 يوسفي عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع التسيير(غير منشورة)، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2001، ص:21.

* FOB: لتقييم الصادرات وتعني قيمة السلعة قبل أن يضاف إليها نفقات النقل، التأمين، الشحن من ميناء التصدير.

أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين وفق طريقة (CIF)**، حيث يترتب عنها خروج نقد أجنبي؛ فإذا كانت حصيلة الصادرات السلعية مساوية تماما لمدفوعات الواردات فإن الميزان يكون متوازنا، أما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فالميزان يكون في حالة فائض، ويحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من وارداتها.

ب- ميزان الخدمات: تسجل في ميزان الخدمات جميع المعاملات الخدمية، ويسمى حساب المعاملات غير المنظورة، لأنها لا تقع تحت أعين الجمارك ولا يحصونها في سجلاتهم، ومن أمثلة صادرات الخدمات:

استخدام الأجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل، وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن في ميزان التجارة غير المنظورة، أما وارداتها فتسجل في الجانب المدين، ومن أمثلتها نجد مدفوعات لشركات النقل الأجنبية، ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية، وتجدر الملاحظة أن حوالي 70 في المائة من التجارة الدولية هي تجارة خدمات[1].

ميزان السلع و الخدمات = الميزان التجاري + ميزان الخدمات.

ت- ميزان التحويلات الأحادية الجانب: وتندرج فيه كافة المبادلات التي تتم بين الدولة والخارج دون مقابل، فهي عمليات غير تبادلية أي تكون من جانب واحد ولا يترتب عنها حق أو دين[2]، ويشمل أساسا ما يلي:

- التحويلات الخاصة بالعمال الوطنيين في المهجر لصالح عائلاتهم و ذويهم؛
- المنح و الهبات لصالح أو من عند المنظمات ذات الطابع الاجتماعي، الإنساني و الفكري لصالح الحكومة أو للأفراد؛
- بعض التحويلات العمومية في شكل إعانات.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدول تستبعد من ميزان المدفوعات بعض الهبات و التعويضات ذات الصفة الإستثنائية[3].

ميزان العمليات الجارية = ميزان السلع و الخدمات + ميزان التحويلات الأحادية الجانب.

** CIF: لتقييم الواردات وتعني قيمة السلعة مضافا إليها نفقات النقل، التأمين والشحن.

للإشارة فإن غرفة التجارة الدولية C.C.I تضع حوالي 13 مصطلحا، وهي مصطلحات -تجارية دولية -من بينها CIF و FOB.

1 السيد أحمد السيريتي ، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص ص: 230- 231.

2 زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص: 103.

3 كامل بكري، **الإقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص: 251.

2- حساب رأس المال.

ويدخل في هذا الحساب جميع المعاملات التي يترتب عنها حركات رؤوس أموال سواء كان أصولا حقيقية، أو مالية من بلد لآخر والتي تنقسم إلى نوعين[1]:

أ- **تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل** : ويشمل تدفقات رأس المال بين البلد المعني وباقي العالم، ويطلق عليه طويل الأجل لأن الفترة الزمنية التي يستغرقها تتعدى السنة مثل: الأسهم والسندات أو القروض التي يتطلب نضوجها أكثر من سنة، معبرا عنها بالتدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو العكس، ونجد في هذا الحساب:

- عمليات الإستثمار المباشر في الخارج؛
- عمليات الإستثمار الأجنبي في الداخل؛
- عمليات الإقتراض طويل الأجل؛
- شراء عقارات في الخارج أو بيعها؛
- حصة الدولة في المنظمات الدولية، وفي ملكية العلاقات التجارية وبراءات الإختراع.

ويترتب عن تدفق رؤوس الأموال للخارج مدفوعات للأجانب، ولذلك فإنه يقيد مدينا في حساب رأس المال بميزان المدفوعات، وفي مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية (سندات، أسهم، وثيقة ملكية...إلخ) على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الإستثمار.

أما تدفق رؤوس الأموال للداخل فإنه يقيد دائنا في حساب رأس المال، لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي مقابل ذلك يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين.

وعندما يتم تصفية الإستثمارات الوطنية في الخارج، فإن النقود التي يستلمها المستثمرون تمثل تدفق رؤوس أموال للداخل بالنسبة للبلد، وبالعكس تمثل تصفية الإستثمارات الأجنبية في البلد تدفق رؤوس الأموال للخارج بالنسبة لهذا البلد[2].

الميزان الأساسي= الميزان الجاري + ميزان رأس المال طويل الأجل.

[1] السيد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص: 233.

[2] عميروش شريف، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق،ص:96.

ب- تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويشمل تدفقات تلقائية لرؤوس الأموال بين البلد وباقي دول العالم بأصول مالية تقل مدتها الزمنية عن السنة مثل حسابات الإدخار والودائع قصيرة الأجل[1].

ويشمل بدوره ثلاث حسابات فرعية هي:

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الخاص اللابنكي؛
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع البنكي؛
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الرسمي[2].

وتسجل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الحانب المدين، أما تحركات رؤوس الأموال للداخل فتسجل في الجانب الدائن[3].

ميزان رأس المال = ميزان رؤوس الأموال طويل الأجل + ميزان رؤوس الأموال قصيرة

3- **ميزان التسويات الرسمية:** وهو تركيب لمجموع هياكل ميزان المدفوعات مثل العمليات الجارية، وكذلك حركات رؤوس الأموال إضافة إلى الأخطاء والسهو- ويستخدم رصيده من أجل أن تستدل به السلطات النقدية- وكذلك احتياطات الصرف ومنها :العملات الصعبة الأجنبية، وحقوق السحب الخاصة والذهب ، ويستطيع أن يتأثر بزيادة هذه الإحتياطات الدولية كعملية مديونية خارجية اتجاه بنوك مركزية أخرى أو هيئات مالية[4]. و تتم هذه التسوية بالكيفية التالية :

أ- في حالة العجز:

- إما تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل و بالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف؛
- أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي ارتفاع مديوينة البلد صاحب العجز؛
- أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي؛
- أو بالاقتراض ، إما من بلد آخر أو من السوق المالية الدولية أو من مؤسسة مالية دولية كالصندوق النقدي الدولي.

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، مرجع سابق ، ص:41.

[2] يوسفي عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص: 25.

[3] السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص: 233.

[4] الأخضر عزي، **صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي 1990-2002**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع تسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص:123.

ب- في حالة الفائض:

- اما بزيادة احتياطاتها من الذهب و العملات الصعبة؛
- أوبتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة ، و بالتالي زيادة دائنيتها اتجاه العالم الخارجي؛
- أوبتسديد ديونها السابقة[1].

ونظرا لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي يتم إدرج حساب **السهو و الخطأ** ليتطابق مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة[2] ؛ وقد يكون هذا الحساب نتيجة لتغطية بعض النشاطات المالية غير المشروعة، فيتم تصفيتها ضمن هذا الحساب من أجل إخفائها[3].

وفي الأخير نستطيع أن نقول أن رصيد ميزان المدفوعات الدولية يتحدد بالرصيد النهائي للحساب الجاري، وحساب رأس المال، فيحقق ميزان المدفوعات فائضا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من هذين الحسابين أكبر من الجانب المدين فيهما، ويتحقق العجز إذا كان الجانب المدين فيهما أكبر من الجانب الدائن، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابيا بواسطة التحركات في عناصر الإحتياطات الدولية، ويعد ميزان المدفوعات متوازنا حسابيا، لذا يجب أن نفرق تماما بين هذا التوازن الحسابي والتوازن بالمفهوم الإقتصادي الذي يتحقق إذا تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية، مع مجموع الجانب الدائن فيهما، أما التوازن الحسابي فهو توازن حتمي ولابد أن يتم[4].

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا لم تظهر البيانات الإحصائيات المتوفرة للبلد المعني مجموع في الجانب الدائن يساوي مجموع الجانب المدين، فيجب إضافة بند يعادل بينهما على أساس أن الفرق كان نتيجة لسهو في القيد أو خطأ، يتم ذلك عن طريق بند أو حساب السهو والخطأ[5].

[1] متاح حتى (2011/0/05) على: http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-25461.html

[2] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 2003، ص:60.

[3] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، مرجع سابق ، ص:41.

[4] السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص ص: 235-236.

[5] عميروش شريف، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص: 98.

ثانيا: عرض الطبعة الخامسة من ميزان المدفوعات.

إن من أسباب السعي إلى إبراز النسخة الخامسة لميزان المدفوعات هو أنه كان هناك تطورا في المحيط الدولي منذ العام 1977م – تاريخ النموذج الرابع–، أدى إلى العديد من المتغيرات المهمة في سير عمليات الصرف في اقتصاديات العالم قاطبة، من بينها:

- تحرير الأسواق المالية؛
- الإبتكار في خلق تركيب الوسائل المالية؛
- الطروحات الجديدة في مجال إعادة الهيكلة للديون الخارجية.

ومن بين خصائص الطبعة الخامسة أن هذا النموذج نجح بوضع توافق من ناحية المفاهيم والترتيبات والمعاهدات التي تميز المدفوعات مع نظام المحاسبة الوطنية، وعليه فإن الإحصائيات الدولية لاقتصاد معطى حسب النسخة الخامسة يجب أن تسمح بإعداد الحسابات الخارجية المقدرة على أساس المحاسبة الوطنية بدون صعوبة تذكر[1].

ويوضح الجدول رقم (01/02) أن أي عملية ينجم عنها تدفق عملة أجنبية للداخل في صالح ميزان المدفوعات وتسجل بالجانب الموجب (دائن)، في حين أن العمليات التي ينجم عنها خروج للعملات الأجنبية للخارج فهي في غير صالح ميزان المدفوعات وتسجل بالجانب السالب (مدين)[2].

فالعمليات الإقتصادية هي عبارة عن عمليات تبادلية لها وجهان: وجه خروج قيمة ووجه دخول قيمة، لذلك يقوم ميزان المدفوعات في حقيقته المنطقية على مبدأ القيد المزدوج أي قيد كل عملية من العمليات الإقتصادية، لابد أن تظهر به مرتين :مرة في جانب الأصول (الجانب الدائن) باعتبارها خروجا لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج، ومرة في جانب الخصوم (الجانب المدين) باعتبارها دخولا لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج[3].

[1] الأخضر عزي ، **صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي 1990–2002**، مرجع سابق، ص: 190.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**،مرجع سابق، ص: 42-43.

[3] محمد أمين بربري ، **سياسات التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك(غير منشورة)، جامعة الشلف، 2005، ص: 05.

جدول رقم (01/02): تقسيمات ميزان المدفوعات وفق الطبعة الخامسة لصندوق النقد الدولي.

البـــند	دائـن +	مديـن −
1- الحساب الجاري:		
أ- السلع والخدمات :		
- السلع .		
- الخدمات		
- النقل .		
- الخدمات الحكومية .		
- خدمات أخرى .		
ب- الدخل :		
- تعويضات العاملين .		
- دخل الإستثمار .		
ومنه الفائدة على الدين الخارجي .		
ج- تحويلات جارية .		
2- الحساب الرأسمالي والمالي :		
أ- الحساب الرأسمالي :		
- تحويلات رأسمالية .		
- اكتتاب / التصرف في أصول غير مالية وغير منتجة .		
ب- الحساب المالي :		
- صافي الإستثمار المباشر.		
- صافي استثمار المحفظة .		
- صافي استثمار آخر .		
- قروض وائتمانات تجارية.		
- استخدام ائتمانات الصندوق وقروض من الصندوق .		
ج- الإحتياطات :		
- الذهب النقدي .		
- حقوق السحب الخاصة .		
- نقد أجنبي		
- مستحقات أخرى .		

المصدر : عمروش شريف، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك (غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص:99.

المطلب الثالث : التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه.

نحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات، وكذا على العوامل المؤثرة في الميزان، إضافة إلى علاقة الميزان بسعر الصرف.

أولا: التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات.

في هذا الجزء من البحث نحاول تسليط الضوء على التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات، مع الإشارة إلى مؤشرات التحليل الإقتصادي لميزان المدفوعات.

1- التفسير الإقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات.

هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالته الإقتصادية وتتمثل هذه الأرصدة فيما يلي :

أ- **الرصيد التجاري** : وهو عن الفرق بين الصادرات من سلع وخدمات الدولة ووارداتها، ويعبر هذا الرصيد عن :

- مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل؛ — يبين درجة ارتباط الدولة بالخارج؛
- يبين درجة تنافسية صادرات الدولة ؛ — القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني للصادرات ؛
- مدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الإستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات .

ب- **رصيد العمليات الجارية** : يعبر عن صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات مضافا إليه صافي التحويلات بدون مقابل .

ففي حالة تحقيق رصيد موجب هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج ، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج البلد للتمويل .

مما سبق يمكن القول أن رصيد العمليات الجارية يعبر عن قدرات أو احتياجات الإقتصاد للتمويل .

ت- **الرصيد الإجمالي** :هو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال ، ويعبر هذا الرصيد عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في جانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية ، وبالتالي تدهور في قيمة هذه الأخيرة[1].

[1] عمروش شريف ، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق ، ص ص: 100-101.

2- : مؤشرات التحليل الإقتصادي لميزان المدفوعات

تجدر الإشارة إلى أنه في التحليل الإقتصادي لميزان المدفوعات يمكن استخدام عدة مؤشرات نذكر منها :

أ- معدل خدمة الدين:

$$\text{معدل خدمة الدين} = \frac{\text{القسط السنوي المدفوع} + \text{الفوائد}}{\text{إجمالي حصيلة الصادارات السنوية}}$$

تعبر هذه النسبة عن عبء المديونية الخارجية على الإقتصاد من حيث امتصاصها للعوائد من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير، فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة هذا يعني أن الدولة قادرة على تسديد الإلتزامات الخارجية و الإستيراد ودعم احتياطي الصرف؛ و ما يعاب على هذا المؤشر هو أنه يربط بين متغيرين من طبيعة مختلفة، فمبلغ خدمة الدين بالنسبة للمستقبل معلوم، في حين أن حجم الصادرات هو قيمة تقديرية ، لهذا نقول أن هذا المؤشر أكثر دلالة عن الماضي منه بالنسبة للمستقبل.

ب- نسبة خدمات الدين إلى الناتج الوطني الخام: وهي نسبة بين خدمات الدين و الناتج الوطني الخام مقوما بسعر السوق، وتعبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية الوطنية موجهة بصفة أساسية لخدمة الخارج.

والمشكل الذي يطرحه هذا المؤشر هو تباين الأنظمة المحاسبية الوطنية في تقدير الناتج الوطني الخام ، لذا يعد غير صالح للمقارنة بين الدول التي تختلف أنظمتها المحاسبية.

ت- نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات: تعتبر الصادرات المصدر الرئيسي لدفع هذه الديون على المدى الطويل و المتوسط، فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة وقريبة من الواحد بقدر ما يواجه الإقتصاد خطر التوقف عن سداد الديون ، لذلك تحرص الكثير من الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%.

ث- نسبة الإحتياط الأجنبي إلى الديون : تعبر هذه النسبة عن قدرة الإقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لهذا فارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، ذلك لأن الإحتياطي الأجنبي بمثابة هامش الأمان الذي تلجأ إليه السلطات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف ، فهو يستخدم لمواجهة الإختلالات الظرفية لميزان المدفوعات.

كما أن الإرتفاع المفرط لهذه النسبة يعبر عن تجميد للأموال، وبالتالي فرصة ضائعة لاستثمار هذا الإحتياطي، و هكذا تتحمل الدولة تكلفة اقتصادية إضافية.

ج- **الطاقة الإستيرادية للإقتصاد .**

يعبر عن الطاقة الإستيرادية بالعلاقة

$$Cm = (X+F) - (D+P)/B$$

حيث:

Cm : الطاقة الكلية على الاستيراد. X: حصيلة الصادرات.

F: حجم الأموال الأجنبية المحصل (قروض و تحويلات). D : خدمات الدين كمدفوعات.

P: تحويلات نحو الخارج (أرباح ، مدا خيل الاستثمار). B: متوسط سعر الوحدة من الواردات.

و يمكن كتابة العلاقة السابقة على النحو التالي :

$$Cm= X-D /B + F-P/B$$

حيث يعبر (X-D /B) عن الطاقة الإستيرادية الذاتية الناتجة عن الفائض من حصيلة الصادرات، بينما (F-P/B) من العلاقة فيعبر عن الطاقة الإستيرادية المعتمدة على القروض.

ح- **تحليل البنية الإقتصادية.**

يمكن تحليل البنية الإقتصادية لبلد ما على ميزان السلع و الخدمات الذي يوضح السلع والخدمات الفائضة عن حاجة الإقتصاد و تلك التي هو بحاجة إليها ، كما يمكن أن يوضح هذا الميزان أيضا أهمية الصادرات ضمن الناتج المحلي الخام، ويعبر عن هذا الأخير بالعلاقة التالية :

$$PIB = CF+ ABFF + DS +X-M$$

حيث أن : PIB : الناتج المحلي الخام. CF : الإستهلاك النهائي.

ABFF : التراكم الخام للأصول الثابتة. DS : تغير المخزون.

X : الصادرات. M : الواردات.

وما تجدر بنا الإشارة إليه هو أن التحليل الديناميكي لهيكل التجارة الخارجية من شأنه أن يعكس تطور البنية الإقتصادية عبر الزمن ، و ذلك بالإعتماد على موازين المدفوعات لعدة سنوات[1].

[1] نفس المرجع ،ص ص: 101-103.

ثانيا: العوامل الإقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.

هناك عدة عوامل تؤثر في ميزان المدفوعات وتؤدي إلى اختلال التوازن فيه، نذكر منها مايلي :

1- **التضخم** : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية فتصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، ومنه تنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المحلية .

2- **معدل نمو الناتج المحلي** : تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات .

3- **الإختلاف في أسعار الفائدة** : يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في داخل الدولة المعنية مقارنة بالخارج إلى تدفق رؤوس الأموال للداخل ، مايؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات ، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال للخارج وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

4- **سعر الصرف** : تبدي التغيرات في سعر الصرف أثر على ميزان المدفوعات، فارتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية[1] .

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سابق، ص: 64.

المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات.

إن الوضع الطبيعي لميزان المدفوعات هو أن يكون متوازنا دائما من الناحية المحاسبية بمعنى تعادل القيمة الكلية لجانب المدين مع القيمة الكلية لجانب الدائن في الميزان، غير أن هذا الوضع لا يكون كذلك دائما من الناحية الإقتصادية، أي قد تكون هناك اختلالات إما إيجابية في شكل فائض أو سلبية في شكل عجز، نظرا للعلاقات التبادلية والتشابكية لموازين المدفوعات لمختلف الدول فيما بينها؛ لهذا ارتأينا في هذا المطلب من البحث أن نفسر قضية التوازن ثم الإختلال في ميزان المدفوعات وكيفية معالجته، ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات.

يقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات وهما التوازن المحاسبي والتوازن الإقتصادي، وسنحاول توضيح كل منهما من خلال محتويات هذا المطلب من الدراسة.

أولا: التوازن المحسابي.

يتضمن ميزان المدفوعات جانبين، جانب مدين وتقيد فيه كافة المعاملات الإقتصادية الدولية التي تؤدي بغير المقيمين إلى كسب حق التصرف على القوة المملوكة للمقيمين، وجانب دائن ويشمل جميع المعاملات الإقتصادية الدولية التي تكسب المقيمين حق التصرف على القوة الشرائية لغير المقيمين، سواء تعلق الأمر بالتجارة المنظورة أو غير المنظورة، أو هبات و إعانات، أو منح وعطايا، و كذا رؤوس الأموال بجميع أشكالها؛ و مضمون ذلك أن الجانب الدائن يشمل كافة الصادرات التي تزيد من القوة الشرائية الخارجية للبلد، وأن الجانب المدين يبين الكيفية التي استفاد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية، لهذا لا بد وأن تتعادل القيمة الكلية للجانبين[1] كما هو مبين في الشكل التالي:

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الكتاب الأول ، مرجع سابق، ص: 366.

الجدول رقم (02/02): التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات

دائن (+)		مدين (−)	
البـــــيان	المبلغ (دج)	البـــــيان	المبلغ(دج)
1- صادرات السلع. 2- صادرات الخدمات.	500 100	6- واردات السلع. 7- واردات الخدمات.	400 60
3-رصيد الميزان التجاري	+ 140	/	/
4- تحويلات أحادية. 5- واردات رؤوس أموال.	50 300	8 - مدفوعات بلا مقابل. 9- صادرات رؤوس أموال.	70 380
		10 - الزيادة الصافية لاحتياطي الميزان التجاري من الذهب والعملات الأجنبية.	40
∑	**950**	∑	**950**

المصدر: سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، ط1، ص:367.

من الجدول أعلاه نستنتج التوازن المحاسبي والمعبر عنه في كثير من المؤلفات بتعبير التعادل الحسابي الذي يرمز إلى تساوي القيمة المدينة و القيمة الدائنة، كما يفضل بعض الإقتصاديين تسميته بالتوازن الورقي الذي يحدث على الوثائق أو الدفاتر، ولكن في نفس الوقت فإن الحسابات الجزئية التي يتكون منها ميزان المدفوعات غير متوازنة فميزان المعاملات الجارية يحقق فائضا قدره 140 دينار، و في المقابل هناك عجز في كل من حساب التحويلات الأحادية الجانب بمقدار 20 دينار، و في ميزان رؤوس الأموال بقيمة 120دينار، وبالتالي يمكننا القول بأن هذا الفائض في الميزان التجاري هو المستخدم لتمويل العجز في الحسابين السابقين، من هنا تتضح حتمية التوازن الحسابي و هذا لكون أن حدوث عجز في أحد حسابات الميزان الجاري يتكفل به بالتغير في حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل و حركات الذهب النقدي في إتمام العجز أو امتصاص الفائض.

وعليه فإن حركة الذهب وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي وسيلة أو أداة المراجحة المسؤولة عن إعادة التوازن لأقسام ميزان المدفوعات الأخرى في إطار عملية تسوية المدفوعات الدولية، وفي إطار مبدأ القيد المزدوج

فإن حتمية التوازن الحسابي لا شك فيها، ولتوضيح حتمية التوازن الحسابي طبقا لقاعدة القيد المزدوج نعرض المثال التالي:

- تصدير الذهب بمقدار 100دج إلى الخارج؛
- شراء عملات أجنبية من البنك المركزي الوطني بمقدار 100دج؛
- الحصول على قرض من الموردين الأجانب بقيمة 100دج؛
- أن تكون العملية الإستيرادية بلا مقابل في صورة هدية أومنحة من غير المقيمين.

وبالتالي تظهر الحسابات في ميزان حركة رؤوس الأموال كما يلي:

جدول رقم (03/02): حتمية التوازن الحسابي طبقا لقاعدة القيد المزدوج.

دائن (+)		مدين (−)	
البـــــــيان	المبلغ	البـــــــيان	المبلغ
* صادرات الذهب	100	* نقص في الاحتياطي المركزي من الصرف الأجنبي.	100
* واردات رؤوس الأموال	100	* متحصلات بلا مقابل.	100
$\sum$	200	$\sum$	200

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، ط1، ص ص:369-370.

كما تجدر الإشارة إلى أن حتمية التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات قد نجد صعوبة أحيانا في تجسيدها، نظرا لكون أنه قد يصعب في الواقع العملي تسجيل جميع المعاملات الإقتصادية الدولية التي تتم بين الدولة محل الدراسة و العالم الخارجي، لذلك قد لا يتطابق الجانبين، و للتغلب على هذا المشكلة الإحصائية فإننا نرجع إلى التسوية العملية في بند السهو و الخطأ.

مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

1) إذا كان ميزان المعاملات الجارية في حالة عجز فإن ميزان رؤوس الأموال لا بد و أن يكون في حالة عجز و بنفس القيمة؛
2) إذا كان ميزان المعاملات الجارية في حالة فائض فإن ميزان رؤوس الأموال لا بد و أن يكون في حالة فائض؛
3) إذا كان ميزان المعاملات الجارية في حالة توازن فإن ميزان رؤوس الأموال لا بد و أن يكون في حالة توازن.

و عليه يمكننا صياغة شرط التوازن الحسابي[1] الدائم لميزان المدفوعات على النحو التالي:

رصيد الميزان الجاري + رصيد ميزان رؤوس الأموال + رصيد ميزان الذهب و الصرف الأجنبي + بند السهو و الخطأ = 0

ثانيا: التوازن الاقتصادي.

إن مفهوم التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي كافة بنود الأصول و الخصوم كما هو الحال في ظل التوازن الحسابي، بل ينصب على بعض البنود ذات الطبيعة الخاصة، ومن هنا يمكننا القول بأنه إذا كان التوازن الحسابي حتمي الحدوث فإن التوازن الإقتصادي قد يحدث وقد لايحدث، و على هذا الأساس فقد قسم الإقتصاديون بنود الميزان أفقيا إلى قسمين رئيسيين:

1- المعاملات الإقتصادية التلقائية (فوق الخط).

يقصد بها المعاملات الإقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاه معين كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه، وهي تعبر عن مركز ومصدر الخلل في الميزان سواء في صورة فائض أو في صورة عجز، وتشمل هذه العمليات :

- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ، قصد تحقيق رغبات المستهلكين؛
- التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في الدخول؛
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح؛
- بعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة ، أو تهريبها بدافع الحيطة والحذر[2].

2- المعاملات الإقتصادية المحفوزة (تحت الخط).

وهي عبارة عن مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية حول مصير مجموع هذه العمليات، وعليه فإن وضع السياسة الإقتصادية من قبل السلطة العمومية يكون من خلال التصرف في المعاملات الإقتصادية الواقعة تحت الخط على حسب الحالة التي تكون عليها المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط، فإن وجد عجز في مجموع المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط تطلب تمويله من طرف السلطات النقدية عن طريق إحداث فائض مناظر في مجموع المعاملات الإقتصادية الواقعة تحت الخط[3].

---

[1] نفس المرجع، ص:371.

[2] عميروش شريف ، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق ، ص: 105.

[3] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار المصرية اللبنانية ، الكتاب الأول، مرجع سابق ، ص: 373.

مما سبق يمكن أن نقول أنه:

– نستطيع أن نعرف العجز في ميزان المدفوعات على أنه يظهر عندما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة، وبالتالي فإن التسوية تتم بالفارق فيما بينهما من خلال البنود أسفل الخط مثل السحب من الأرصدة الدولية، حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري، الإحتياطي من العملات الأجنبية واستعمالها؛

– أما الفائض فيظهر في ميزان المدفوعات عندما تتفوق المعاملات التلقائية الدائنة على المعاملات التلقائية المدينة، ويتطلب ذلك الموقف إضافة الفارق للبنود أسفل الخط حتى يتم تسوية الميزان، مثل زيادة الأرصدة الدولية؛

– وأخيرا يكون ميزان المدفوعات متوازنا من و جهة النظر الإقتصادية عندما تتساوى المعاملات التلقائية الدائنة مع المعاملات التلقائية المدينة، وبالتالي لا يظهر أي تغير في العناصر أسفل الخط[1] .

المطلب الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات.

إذا كانت فكرة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات مستحيلة حسابيا، وأنه يجب أن يكون متوازنا دائما، فماهي صور وأسباب هذا الإختلال؟ وكيف يمكننا التعرف على حالة المركز الإقتصادي الخارجي للدولة؟

أولا: صور الإختلال في ميزان المدفوعات.

عادة ما يتم التمييز بين حالتين رئيسيتين فيما يخص الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات هما الإختلال المؤقت والإختلال الهيكلي، إضافة إلى اختلال آخر هو الإختلال المستمر، وهي على النحو التالي:

1– الإختلال المؤقت.

حينما يرتبط العجز ببعض التغيرات الإقتصادية قصيرة الأجل، أي تلك التي تحدث خلال سنة ما، وقد لاتتكرر في السنة الواحدة أو السنوات التالية لها، يقال أنها عجزت مؤقتا، فالإختلال المؤقت لا يثير مشكلات

[1] عميروش شريف ، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق ، ص:106.

كبيرة ، ويمكن اعتباره عاديا لأنه لايكون مرتبطا بالبنية الإقتصادية للبلد أو بالهيكل الإقتصادي فيه لأنه سرعان ما يزول بزوال مسبباته .

كما يتركز العجز المؤقت في الحساب الجاري ، وربما أمكن تغطيته بفائض لدى البلد في حساب رأس المال.

ومع ذلك قد يساهم حساب رأس المال نفسه أحيانا وبشكل مباشر في ظهور العجز المؤقت في ميزان المدفوعات كحالة بعض البلدان التي تلعب فيها التدفقات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل دورا كبيرا في حساب رأس المال بشكل تقليدي، فقد تسبب بعض التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية أو في أسعار بعض العملات الدولية الرئيسية، أوفي الظروف السياسية في تدفق رؤوس أموال قصيرة الأجل ضخمة إلى خارج البلد دون أن يقابلها تدفقات مماثلة إليه مما يؤدي إلى حدوث العجز في موازين المدفوعات لهاته البلدان[1] ، وعموما أن هناك عدة صور للعجز المؤقت في ميزان المدفوعات نذكر منها :

أ- **الإختلال العارض (العشوائي)**: هو ذلك الإختلال الحاصل في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة نتيجة لظروف طارئة كالكوارث الطبيعية، و المشاكل المصاحبة للحروب، و يتصف هذا النوع من الإختلال بقصر مدته حيث أنه سرعان ما يزول بزوال مسبباته.

ب- **الإختلال الموسمي**: و يصيب هذا النوع من الإختلال التوازن الإقتصادي لفترة زمنية أقل من سنة، و عادة ما يتكرر حدوثه خاصة في الدول النامية، ويحدث هذا النوع من الإختلالات في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية،[2] في فترة معينة أقل من السنة (كأن ترتفع صادرات الغاز الطبيعي الجزائري مثلا خلال فصل الشتاء).

ت- **الإختلال الدوري**: ويصيب هذا النوع من الإختلال عادة البلدان الرأسمالية، إذ يرتبط ارتباطا مباشرا بالدورات الإقتصادية، سواء فترة الرواج أو الكساد في الإقتصاد الوطني، فحدوث العجز والفائض إنما يعكس اختلالا دوريا، و قد ينتقل هذا العجز من دولة لأخرى بفضل التبادل الدولي (التجارة الخارجية) كما حدث خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933).

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق ، ص: 10.

[2] إبراهيم محمد الفار، **سعر الصرف بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق ، ص:91.

2- الإختلال الهيكلي (الدائم).

إذا استمر عجز ميزان المدفوعات لفترة طويلة من السنوات لسبب يعود إلى مجرى الحياة الإقتصادية في البلد، أو بسبب بعض الظروف الإقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الإقتصادي بصفة مستمرة، فإنه يقال أن لدى البلد عجز دائم.

فالعجز الدائم هو ذلك الإختلال الذي يصيب تركيبة واتجاه العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة، بحيث يصيب هيكل وأسس الإقتصاد بما يؤدي إلى تزايد التكاليف، مما يؤثر سلبا على مركز الدولة من حيث دائنيتها و مديونيتها، و تتميز به العديد من الدول النامية نتيجة الفروقات في معدل النمو، و بالتالي فإن هذا النوع من الإختلال يؤثر في القدرة الإنتاجية والإستهلاكيه للإقتصاد الكلي، وهذه عوامل راسخة و ليست بعوامل عارضة، و بالتالي فإن الدول التي تعاني من عجز هيكلي تجد نفسها مضطرة للقيام بسياسات تصحيحية داخلية وخارجية بغية الحد من آثار هذا الإختلال وهو ما يستغرق وقتا طويلا لمكافحته.

على الرغم من تنوع أسباب هذا النوع من الإختلال إلا أن جميعها ترجع إلى البنية الإقتصادية للبلد ، كما قد ترجع إلى حدوث تغيرات في هيكل العلاقات الإقتصادية بين الدول وفي اتجاهاتها .

إذا قلنا أن بعض الدول النامية تمكنت من تغطية بعض العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق الإقتراض طويل الأجل من الخارج فإن الصورة العامة تؤكد أن تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل لم تسهم إلا بالقدر اليسير في حل مشكلة العجز الدائم في موازين مدفوعات هاته الدول .

وقد يبدو أن الدولة التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها هي في أفضل الأوضاع ، لكن الواقع يقول أن الفائض ما هو إلا صورة من صور الإختلال في التوازن ، فالتوازن يتحقق في حالة واحدة حينما يتساوى مجموع العناصر المدينة في حساب الميزان التجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، مع مجموع العناصر الدائنة في هذين الحسابين ومن ثم فلا يظهر فائض ولا عجز[1] .

[1] صفوت عبد السلام عوض الله ، **سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق ،ص: 14.

3- الإختلال المستمر.

ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الإقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجدرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الإقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتتطلب حلولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الإقتصادية الدورية التي تطول فترتها[1].

ثانيا : أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات .

يعود اختلال ميزان المدفوعات إلى عدة أسباب يمكن حصرها في :

1- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية** : توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر صرف عملة بلد ما أكبر من قيمته الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان .

2- **أسباب هيكلية** : تتعلق بهيكل الإقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية، إضافة إلى قدرة البلد الإنتاجية، حيث عادة ما تتأثر صادرات الدول النامية بالعوامل الخارجية المتمثلة في مرونة الطلب عليها في الأسواق العالمية .

3- **أسباب دورية** : تتعلق بالتقلبات الدورية التي تصيب الإقتصاد الرأسمالي، ففي فترات الإنكماش ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما يؤدي إلى حدوث فائض، أما في فترات التضخم فتقل قدرة البلد على التصدير وتزداد وارداته، مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

4- **الظروف الطارئة** : قد تحدث أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها فتؤدي إلى اختلال في ميزان مدفوعات القطر، كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا.

5- **أسباب أخرى** : قد ينشأ اختلال في ميزان المدفوعات ناتج عن انخفاض في الإنتاج في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، فتتجه هذه الدول إلى رفع مستوى الإستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الإدخار

[1] السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص: 239.

الإختياري الذي ينجر عنه اتجاه نحو التضخم، وبالتالي تعاني عجزا دائما في ميزان مدفوعاتها لأنها تمول وارداتها بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما [1] .

ثالثا: مؤشرات تقدير حجم الإختلال في ميزان المدفوعات.

هناك عدة طرق لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات نذكر من بينها:

1- **الميزان الصافي للسيولة .**

وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية بالإضافة إلى حساب رأس المال طويل الأجل وكذا قصير الأجل، أما المعاملات الإقتصادية تحت الخط فتتمثل في الإحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، ويحقق ميزان المدفوعات فائضا إذا كانت المعاملات الإقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الإقتصادية المدينة، مع استبعاد حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة، حيث أن حساب الإحتياطي من الذهب والصرف الأجنبي يستعمل في عملية معادلة ميزان المدفوعات حسابيا.

2- **الميزان الشامل للسيولة .**

يعطي هذا المعيار أهمية للدور الذي تلعبه احتياطات البنوك من الذهب والصرف الأجنبي، فالمعاملات الإقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية مع حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، وكذا حساب رأس المال قصير الأجل بعد استبعاد الحقوق والإلتزامات الخارجية للبنوك التجارية، أما المعاملات الإقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الإحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي وكذا الإحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية.

ويكتسب هذا المعيار أهميته البالغة عندما تكون احتياطات الذهب والصرف الأجنبي تخضع لرقابة البنك المركزي.

3- **الميزان الأساسي.**

يتميز هذا الأسلوب بالمعاملات الإقتصادية التي لها صفة الدورية والتكرار والمعاملات الإقتصادية التي لا تملك هذه الصيغة، وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الإقتصادية فوق الخط تشمل كلاً من حساب المعاملات الجارية

[1] عادل أحمد حشيش ، **الإقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر 1999، ص: 99.

وحساب رأس المال طويل الأجل، بينما المعاملات الإقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال قصير الأجل الإحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي[1].

المطلب الثالث: معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات.

التوازن في ميزان المدفوعات هو افتراض نظري، والوضعية الطبيعية الواقعية لهذا الميزان هو الإختلال سواء كان إيجابيا أو سلبيا، وهناك تحليلات عديدة عملت على تبيان الآليات التي تحقق العودة إلى وضعية التوازن عندما يسجل ميزان المدفوعات عجزا أو فائضا في رصيده.

أولا: إعادة التوازن عبر حركات الأسعار (المدرسة الكلاسيكية).

إن التقليديون هم أول الذين تناولوا بالتحليل توازن ميزان المدفوعات، ولقد ميز هؤلاء بين وضعين مختلفين حيث يسود الوضع الأول النظام النقدي الذي يرتكز إلى القاعدة الذهبية (-ETALON-OR)، والوضع الثاني حيث يسود نظام النقد غير قابل التحويل إلى ذهب (السعر الجبري)، إذ أنه في ظل هذا النظام الأخير تحقق تبديلات أسعار الصرف التوازن في الميزان المذكور، وفي الحالة الأولى تنتج آلية إعادة التوازن عن طريق حركة الأسعار الداخلية[2].

1- إعادة التوازن عن طريق تغير الأسعار الداخلية .

وتنسب الفكرة التي بني عليها ذلك التفسير في المعتاد للإقتصادي دافيد هيوم (1711-1886) وإن سبقه إلى التعبير عن الفكرة الإقتصادي ريشار كانتيون (1680-1734)، وقد كان نظام الصرف حينذاك هو القائم على قاعدة الذهب، كما إن الكلاسيك قد استخدموا أسلوب التحليل الجزئي لسهولة العرض، بمعنى أنهم افترضوا بقاء الأشياء على حالها وبوجه خاص تغييرات الدخل عند بحث أثر تغير الأسعار على توازن ميزان المدفوعات.

واستنادا إلى ما تقدم فإنه يترتب على وجود الفائض في ميزان المدفوعات الجارية لهذه الدولة دخول الذهب إليها، ويترتب على الزيادة في كمية الذهب زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية عن المستوى العالمي، ومعنى ذلك أن أسعار السلع الوطنية تصبح مرتفعة الثمن بالنسبة إلى السلع

---

[1] متاح حتى (2011/04/20) على: http://www.iraqism.com/vb/showthread.php?p=16997 .

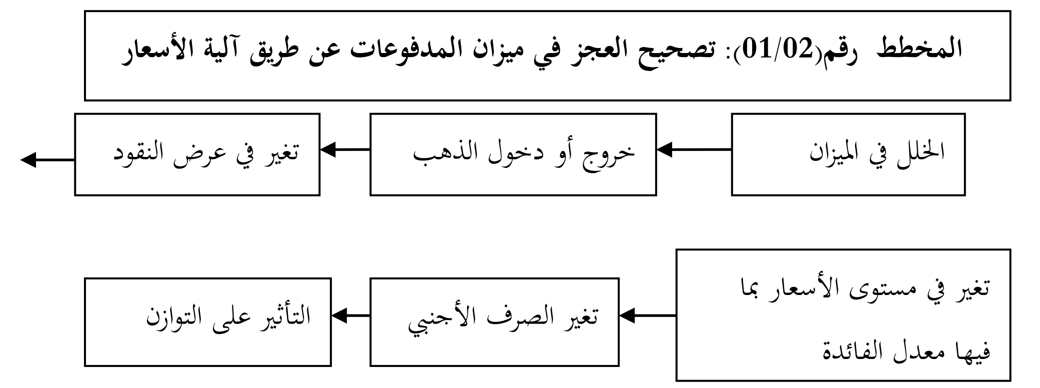
[2] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2001 ، ص ص: 65-67.

الأجنبية، وهذا يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات الجارية يعوض الفائض الذي كان موجودا في البداية مما يعني عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما إذا افترضنا أن ميزان العمليات قد أصابه عجز، فمعنى ذلك أن المطلوب من النقد الأجنبي أكبر من المعروض منه، و عند الوصول إلى نقطة خروج الذهب فإن الدولة ستقوم بتصديره إلى الخارج وانخفاض المخزون منه سيولد وفقا لنظرية كمية النقود انخفاضا في الأسعار الداخلية، وذلك في حد ذاته يعتبر أمرا منشطا للصادرات و كابحا للواردات، و من ثم سينحوا ميزان المدفوعات نحو التوازن[1].

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات، ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن، ففي حالة الفائض بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد، وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن ثانية، أما في حالة العجز فبالإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل ، وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية ويعود التوازن للميزان[2]. ويمكن بيان هذه الآلية بالرسم التوضيحي التالي

المخطط رقم(01/02): تصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار



المصدر: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الإقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص: 106.

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2007، ص ص: 267-269.

[2] عرفات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص: 130.

2- إعادة التوازن عن طريق تغير سعر الصرف.

يقصد بتغير سعر الصرف تخفيض (Dévaluation) قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، كما قد يقصد به رفع أو إعادة تقدير (Récvaluation) قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، والغالب هو أن يتم التغير في اتجاه التخفيض، ويمكن أن يسهم تغير سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات[1].

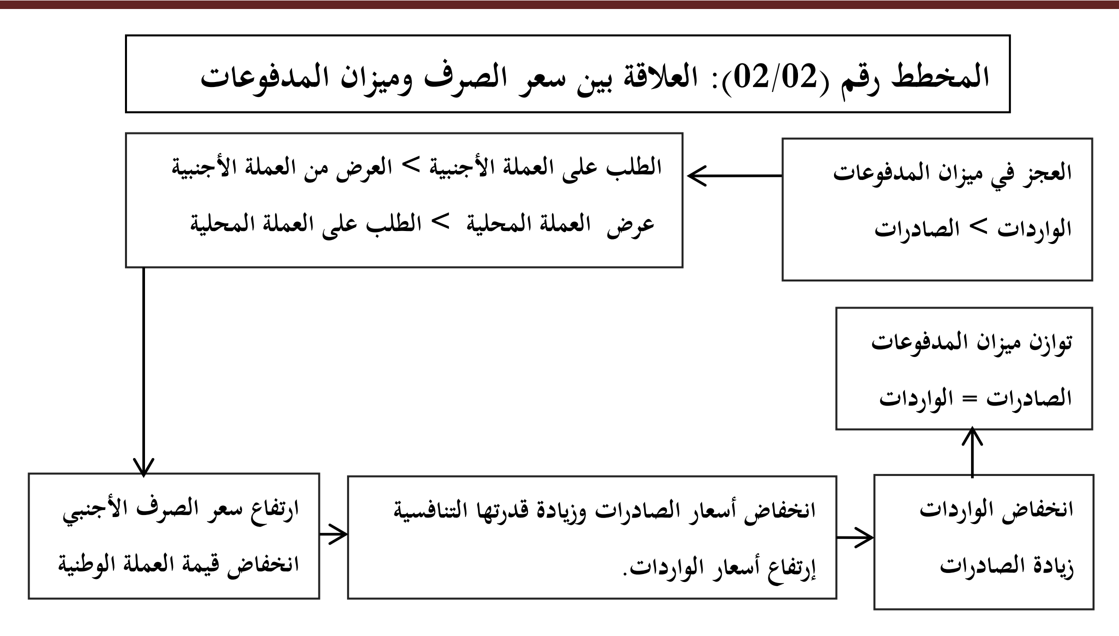
من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات الجارية أو الرأسمالية التي تظهر في الجانب الدائن أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات، والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية، الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بالتوازن في ميزان المدفوعات* وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للإحتفاظ بأرصدة دولية؛ فيمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية له، ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات ويقلل الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز؛ وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية الذي يعطي ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه، ويمكن بيان هذه الآلية بالرسم التوضيحي التالي[2]:

---

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص ص:272-275.

* إن ميزان المدفوعات يسجل المعاملات التي تمت بالفعل خلال فترة زمنية عادة سنة، بينما التعامل في سوق الصرف يتم بصورة يومية لتحديد أسعار الصرف التوازنية لكافة المعاملات بالنقد الأجنبي، لذلك فإن التوازن في ميزان المدفوعات إنما يتم عند سعر صرف يمثل في الحقيقة بمتوسط لأسعار الصرف التوازنية خلال الفترة التي يغطيها الميزان.

[2] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية** ، مرجع سابق، ص ص:318-319.



المصدر: محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ص:320.

هذا المخطط يشير فقط إلى جانب العجز الذي يعتبر الصفة الغالبة في الإختلال، ويحدث نفس الميكانيزم بالنسبة للفائض.

ثانيا: إعادة توازن ميزان المدفوعات عبر حركات المداخيل (التحليل الكينزي).

وتعتمد هذه الطريقة على النظرية التي تبدأ من تأثير العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على الدخل والإنفاق الإستثماري، والإنفاق الإستهلاكي[1]، ولقد قامت هذه التحليلات على افتراض ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف)، ويتضمن هذا الإفتراض أن الإقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وأن العرض من الموارد الإنتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية، ونتيجة لهذا الإفتراض فإن تغيرات الدخل التي تؤخذ في الحسبان تكون هي التغيرات في الدخل الحقيقي[2].

وتتلخص هذه النظرية في أن الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الإستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق، وتعتمد في ذلك على الميل الحدي للإستيراد وعلى مضاعف التجارة الخارجية *[3]، المعطى كما يلي:

$$DY / DE = 1/(s + m) = k$$

---

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص:168.

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص:288.

* يرمز إلى مضاعف التجارة الخارجية للدولتين طرفي التبادل (A)، (B) ب: $KA = \frac{1+{}^{MB}/_{SB}}{SA+MA+MB(SA/SB)}$ بحيث :SA : الميل الحدي لادخار الدولةA ، SB: الميل الحدي لادخار للدولةB ، MA: الميل الحدي لواردات الدولةA ، MB: الميل الحدي لواردات الدولةB .

[3] عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص:132.

حيث: DY: التغير في الدخل. DE : التغير في الصادرات.

S : الميل الحدي للإدخار. m : الميل الحدي للإستيراد.

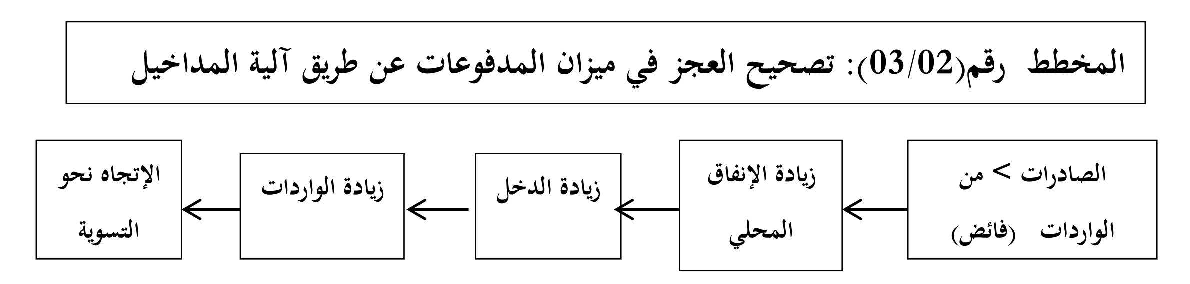
ويرمز مضاعف التجارة الخارجية إلى أن تغير الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الدخل بمقدر (K)، أي بمقلوب الميل الحدي للإستيراد والميل الحدي للإدخار[1].

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل أثر الميل الحدي للإستيراد، وهكذا يميل الفائض إلى الزوال[2].

ويترتب على وجود عجز في ميزان المدفوعات أن تضيق فرص الإستثمار المحلي، وبالتالي الإنخفاض في مستويات الدخول بمقدار الإنخفاض في الصادرات مرجحا بمضاعف التجارة الخارجية، وبالتبعية الطلب الإستهلاكي خاصة الطلب على الواردات بفضل الميل الحدي للإستيراد، فتقود تلك الأوضاع في النهاية إلى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات، مما يؤدي إلى زوال العجز على ميزان المدفوعات[3].

وتصحيح ميزان المدفوعات حسب هذه النظرية وبافتراض حدوث فائض في ميزان المدفوعات يكون كما يلي:

المخطط رقم(03/02): تصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق آلية المداخيل



المصدر: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الإقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص:108.

هذه النظرية لاتقدم لنا تفسيرا كاملا لعملية التوازن، وذلك لأنه لايوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية لميزان المدفوعات المختل بسبب تغيرات الدخل القومي، كما أنها همشت دور الأسعار، حيث أن

[1] محمد أمين بربري ، **سياسات التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003**، مرجع سابق، ص ص:25-26.

[2] يوسفي عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص:42.

[3] رضا عبد السلام، **العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص:168.

التغيرات في الدخل يمكن أن تسبب تغيرات في الأسعار إذا كان العرض غير تام المرونة[1]، كما تعتمد على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز[2].

ثالثا: إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية وعن طريق تدخل الدولة.

في هذا الفرع من البحث نحاول تسليط الضوء على إعادة التوازن لميزان المدفوعات عن طريق التدفقات المالية وعن طريق تدخل الدولة.

1- إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق هذا الفائض، فتؤدي هذه السيولة إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضًا في معدلات الفائدة، وبالتالي خروج لرؤوس الأموال من البلد، ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم إلى انخفاض عرض رؤوس الأموال، وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخول لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

ورغم أن آلية التسوية التلقائية تبدوا منطقية إلا أن الفرضيات التي ترتكز عليها أصبحت غير محققة حاليًا، كون أن اتباع البلد لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف، مما قد يؤدي إلى استمرار الإختلال وزيادة حدة آثاره السلبية، لذا لابد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات ، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل والتي تختلف عن آلية التسوية في كونها تكون من طرف السلطات وليس قوى السوق[3] .

2- إعادة التوازن عن طريق تدخل الدولة.

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان و الدخل القومي، و هو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، و هي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن

[1] كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص:60.
[2] يوسفي عبدالباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص:43.
[3] نفس المرجع ، ص ص: 43 – 44 .

الإقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، فهناك إجراءات تتخذ داخل الإقتصاد الوطني و إجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني.

أ- **الإجراءات التي تتخذ داخل الإقتصاد الوطني**: من بين الإجراءات التي تتخذها الدولة داخليا نذكر:

- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان؛
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي؛
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

ب- **الإجراءات التي تتخذ خارج الإقتصاد الوطني**: من بين الإجراءات التي تتخذها الدولة خارجيا نذكر:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ....الخ؛
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج؛
- بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي[1].

ونشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي[2]، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية في الدول المختلفة، إذ في المحيط الإقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول و بين فائض البعض الآخر، وما لم تتلاق الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمرا مستحيلا[3].

1 عرفات تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، مرجع سابق ، ص:134 .

2 زينب حسين عوض الله ، **العلاقات الإقتصادية الدولية**_ ، الفتح للطباعة والنشر، مصر ،2003 ، ص : 117.

3 عرفات تقي الحسني، **التمويل الدولي**، مرجع سابق ،ص: 142.

المبحث الثالث: المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

يعتبر سعر الصرف هدف وسيط للسياسة النقدية، يهدف إلى معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات، إضافة إلى اعتباره أحد قنوات إبلاغ هذه السياسة، ومن أجل تحقيق ذلك تعددت المناهج النظرية التي حاولت تحليل الآثار الإقتصادية المحتملة للتغيرات في سعر الصرف لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات، فأخذت هذه المناهج مسارا متوافقا مع التطور الفكري للنظرية الإقتصادية، كما تفاعلت مع حركة وآلية نظم الصرف المتاحة، ويمكن أن نتابع هذا من خلال عرض أبرز مناهج العجز في ميزان المدفوعات؛ ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: منهج المرونات.

المطلب الثاني: منهج الإستيعاب لتحديد معدل الصرف.

المطلب الثالث: المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: منهج المرونات .

أخذ منهج المرونات لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارا متوافقا مع الفكر الإقتصادي للمدرسة الكلاسيكية التي تستخدم أدوات التحليل الجزئي[1]، وقد تم تقديمه بواسطة ألفريد مارشال –آبا ليرنر (A.lener - A.Marshall) ، وقام بتطويره ماخلوب روبنسون (Robinson-Machlup) (1937)، ويبدأ هذا المنهج بالتركيز على رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند أنصار هذا المنهج، ومن ثم فإن أية تغيرات تحدث في معدل الصرف سوف تمارس على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري [2]، ويقوم في الأساس على مباشرة التخفيض في سعر الصرف ودوره في إحداث تحسن في ميزان المدفوعات من خلال تغيير مستوى أسعار السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية في كل من الأسواق المحلية والأجنبية، مما يشجع على استبدال السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الإستهلاك والإنتاج، ضف إلى ذلك أنه يزيد الطلب الخارجي على

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، مرجع سابق، ص: 69.

[2] نشأت نبيل محمد الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص ص: 2-3.

الصادرات لانخفاض أسعارها[1]، ويكون بهذا مدخل المرونات يتناول أثر التغيرات في السعر على توازن ميزان المدفوعات.

أولا: فرضيات وصياغة النظرية.

في هذا الفرع من البحث نحاول تسليط الضوء على فرضيات نظرية المرونات، بالإضافة إلى عرض صياغة النظرية.

1- فرضيات النظرية: لنموذج المرونات عدة افتراضات مبسطة للواقع نجملها في ما يلي:

أ- يفترض دولتان فقط هما الإقتصاد الوطني والعالم الخارجي، على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات، وأن عرضهما تام المرونة؛

ب- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطية تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي هي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا؛

ت- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات[2].

2- **صياغة النظرية**: تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال-ليرنر، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان الدفوعات ولاشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض مايلي:

X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P : سعر الصرف.

B : الميزان التجاري هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات مقومة بالعملة الوطنية.

e_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف.

$$ex = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \qquad \text{.............................(1)}$$

[1] الأخضر عزي، صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي 1990-2002، مرجع سابق، ص: 156.

[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية ، مرجع سابق، ص: 333.

حيث Δx: التغير في الصادرات ، ΔP : التغير في سعر الصرف

وتعني قيمة $\mathbf{e_x}$: التغير في قيمة الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما هذه القيمة كبيرة كلما دل على أن الصادرات على درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة تكتب مرونتها بالنسبة لسعر الصرف بالشكل التالي:

$$ex = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X} \qquad \text{..................} \quad (2)$$

em: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$em = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{M}{P} \qquad \text{..............................} (3)$$

حيث ΔM: التغير في الواردات ، ΔP : التغير في سعر الصرف.

وتعني قيمة $\mathbf{e_m}$: التغير في قيمة الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة، كلما دل على أن الواردات على درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة تكتب مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$em = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \qquad \text{................................} (4)$$

بما أننا افترضنا أن (M) مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح القيمة بالعملة الوطنية، وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \qquad \text{......................................} (5)$$

إن هذه الأخيرة تسمى معادلة رصيد الميزان التجاري، ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف (P) على الميزان التجاري B نجري التغيير رياضيا (الإشتقاق بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - (\frac{dM}{dp} P + M)$$

أو :

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - (M + \frac{dM}{d} P)$$

بإخراج (M)عامل مشترك:

$$\frac{dB}{dP} = M(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M} - (1 + \frac{dM}{d}\frac{P}{M}))$$

أو:

$$\frac{dB}{dP} = M(\frac{dX}{dP}\frac{1}{M}\frac{P}{P} - (1 + \frac{dM}{d}\frac{P}{M})) \qquad ....(6)$$

وحيث أنه تم الإنطلاق من ميزان متوازن أي: $X - MP = 0$ أو: $X = MP$

فإنه يمكن كتابة المعادلة (6) كمايلي:

$$\frac{dB}{dP} = M(\frac{dX}{dP}\frac{P}{X} - (1 + \frac{dM}{d}\frac{P}{M})) \qquad ....(7)$$

بتعويض (2)و(4)في المعادلة (7) مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M(ex - (1 - em)) = M(ex + em - 1) \qquad ....(8)$$

وتعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير الميزان التجاري بمقدار:

$$M(ex + em - 1) \qquad ....(9)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$(ex + em > 1)$ وهوشرط مارشال – ليرنر .

- أما إذا كان: $(ex + em = 1)$ فإن التغير الذي يحدث في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.
- أما إذا كان: $(ex + em < 1)$ فإن التغير في سعر الصرف يحدث تدهور في الميزان[1].

لذلك فإن أثر التغيير لا يترجم بالضرورة في تحسن ميزان العمليات الجارية، لأن الشرط الضروري هو شرط مارشال– ليرنر، والذي مفاده أن أي تخفيض يعدل ميزان المدفوعات يجب أن يكون مجموع المرونات السعرية

[1] محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية –الواقع والتحديات–، جامعة الشلف، الجزائر 2004، ص ص:336-339.

للعرض والطلب أكبر من الواحد، أما إذا كان المجموع مساو للواحد فإن ميزان المدفوعات لا يتغير، ويزيد من العجز إذا كانت هذه القيمة أقل من الواحد[1].

ثانيا: الركائز المدعمة للنظرية:لقد بين **ج . روبنسون** أن نجاح سياسة التخفيض يتوقف على المرونات الأربعة التالية:

- مرونة الطلب المحلي على الواردات؛
- مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات؛
- مرونة العرض المحلي على الصادرات؛
- مرونة العرض الأجنبي على الواردات.

كما أظهر التحليل أن أثر هذه المرونات على ميزان التجارة يمكن توضيحه على النحو التالي:

1- **بالنسبة للصادرات:** يؤدي رفع سعر الصرف إلى انخفاض أسعار السلع في الدولة التي قامت بالتخفيض، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية، ويتوقف ذلك في الواقع على درجة مرونة الطلب الخارجي على مرونة الصادرات ومرونة العرض الداخلي منها.

فإذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات معدومة، فإن أثر التخفيض على قيمة الصادرات يكون أقل ما يمكن، حيث أن الصادرات في هذه الحالة لن تزيد على الإطلاق حتى ولو كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية مالا نهاية.

أما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للواحد، فمعنى ذلك أن الطلب الخارجي على الصادرات سيزداد بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة، وفي هذه الحالة فإن الإنفاق الكلي على الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية* يكون ثابتا أي أن قيمة الصادرات ستظل دون تغيير وإذا كانت مرونة الطلب الخارجي مساوية مالا نهاية، يكون أثر التخفيض على الصادرات أكبر ما يمكن[2].

---

[1] حسان أوناسي، **سعر الصرف وأ ثره على اقتصاديات الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وبنوك(غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص: 56.

* أسعار الصادرات(الواردات) بالعملة الأجنبية= $\frac{\text{أسعار الصادرات (الواردات) بالعملة الوطنية}}{\text{سعر الصرف}}$

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص ص:272-273.

أما من ناحية مرونة العرض الداخلي من الصادرات، فيمكن القول أنه إذا كانت هذه المرونة مساوية للصفر فلن يتغير حجم الصادرات، ولن يتغير سعرها مقوما بالعملة الأجنبية حتى ولو كانت مرونة الطلب الخارجي عليها مساوية مالا نهاية، وذلك لأنه يمكن للمصدرين في هذه الحالة رفع أسعار الصادرات إلى مستواها السابق قبل التخفيض، ومن ثم تعود قيمتها مقومة بالعملة الأجنبية إلى المستوى السابق، ولكن السعر بالعملة الوطنية يرتفع ومن ثم تزداد قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

أما إذا كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية مالا نهاية، فسيبقى السعر المحلي للصادرات ثابتا، وينخفض السعر للمستوردين بنفس نسبة الإنخفاض في قيمة العملة، حيث مرونة العرض الكبيرة تعني أن زيادة طلب المستوردين نتيجة لانخفاض السعر سيقابله استجابة من جهة العرض عند السعر الأجنبي المنخفض وبذلك يبقى السعر المحلي دون تغير.

وإذا كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات تقع بين الصفر ومالا نهاية، ففي هذه الحالة يرتفع السعر المحلي كلما اتجهت المرونة نحو الصفر وينخفض كلما اتجهت نحو مالا نهاية، ومع ارتفاع السعر المحلي للصادرات ينخفض سعرها للأجانب بأقل من الإنخفاض النسبي في قيمة العملة الوطنية، ويحدث العكس في حالة انخفاض السعر المحلي للصادرات، أي ينخفض سعرها للأجانب بأكبر من الإنخفاض النسبي في قيمة العملة الوطنية.

وحاصل ما تقدم أن التخفيض سيكون فعالا تماما بمعنى أن أثره على زيادة الصادرات سيكون أكبر ما يمكن عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات مساوية مالا نهاية، ومرونة العرض المحلي منها مساوية مالا نهاية[1].

2- **بالنسبة للواردات**: تتوقف درجة الزيادة أو النقصان في الواردات، مقومة بالعملة الوطنية، على مرونة الطلب المحلي عليها، وعلى مرونة العرض الأجنبي منها.

فمن ناحية الطلب المحلي عليها يمكن القول أنه إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات مساوية للصفر، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدي إلى تحقيق أكبر زيادة في قيمة الواردات، لأن حجمها في هذه الحالة سيظل ثابتا وسعرها الخارجي لن يتغير في حين يزيد سعرها المحلي وكذلك قيمتها الإجمالية بنفس نسبة

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص:273.

الإنخفاض في قيمة العملة الوطنية، أما إذا كانت مرونة الطلب مساوية مالا نهاية فإن قيمة الواردات ستهبط إلى الصفر.

أما من ناحية مرونة العرض الأجنبي من الواردات، فيمكن القول أنه إذا كانت هذه المرونة مساوية للصفر فإن نقص الطلب يؤدي إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات بنفس نسبة التخفيض في قيمة العملة الوطنية، أما إذا كان العرض الأجنبي من الواردات مساويا مالا نهاية فسيبقى سعرها بالعملة الأجنبية دون تغير.

وحاصل ما تقدم أن التخفيض سيكون فعالا تماما، بمعنى أن أثره على تخفيض الواردات سيكون أكبر ما يمكن عندما تكون مرونة الطلب مساوية مالا نهاية ومرونة العرض الأجنبي مساوية مالا نهاية[1].

ثالثا: الإنتقادات الموجهة لمنهج المرونات:

تتركز أهم انتقادات منهج المرونات في الفروض التي يقوم عليها، ويمكن إيجاز أهم الإنتقادات فيما يلي:

1) يفترض منهج المرونات ثبات الدخل، وثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات، وهو ما يجافي الواقع، فقد يفوق الأثر السلبي لتغيرات الدخل الأثر لرفع معدل الصرف؛

2) افتراض المنهج بأن مرونات عرض الصادرات والواردات لانهائية، وهذا ما يصعب بل قد يستحيل في الواقع، ولاسيما في الدول المتخلفة التي تتسم أساسا بجمود الجهاز الإنتاجي، فضلا عن جمود هيكل وارداتها، ومن ثم لن تظل أسعار الصادرات وأسعار السلع المنافسة لها ثابتة؛

3) يفترض عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع معدل الصرف، وهو ما يتنافى مع الواقع، فمعظم الحروب التجارية لم تكن في البداية سوى إجراءات اتخذتها دول معينة لتحييد آثار قيام إحدى الدول الأخرى برفع معدل صرف عملتها، ومن ثم لن تظل أسعار الواردات وأسعار السلع المنافسة لها ثابتة؛

4) يهمل منهج المرونات الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف، وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود ومن ثم التأثير على ميزان التجارة[2].

[1] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مرجع سابق ، ص274.

[2] نشأت نبيل محمد الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، مرجع سابق، ص ص: 14-15.

المطلب الثاني: منهج الإستيعاب لتحديد معدل الصرف.

جاء منهج الإستيعاب لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات من رحم الفكر الإقتصادي الكينزي الذي انتقل بالفكر الإقتصادي إلى مرحلة جديدة عقب أزمة الكساد العالمي التي ألمت بالنظام الرأسمالي، وبدأت أدوات التحليل الكلي تهيمن على مخططي السياسة الإقتصادية في ذلك الوقت ممهدة الطريق لإعطاء المجال الرحب للسياسة المالية المدعومة من قبل شرعية تدخل الدولة في النشاط[1].

أولا : صياغة النظرية.

يرجع الفضل الكبير لصياغة مدخل الإستيعاب إلى الإقتصادي ألكسندر "Alexander" سنة 1952، والذي أشار إلى أن فعاليته مقرونة بانخفاض الإنفاق الوطني، ويعرف الإستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب أي الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستهلاكي، والإنفاق الإستثماري، وذلك من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي لاقتصاد مفتوح على العالم الخارجي والتي تأخذ الصورة التالية:

الدخل القومي= الإستيعاب + الصادرات – الواردات.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بحيث ترتبط بين الدخل القومي والإستيعاب من جهة، ورصيد الحساب الجاري من جهة أخرى فتصبح المعادلة على الصورة التالية:

الدخل القومي– الإستيعاب = الصادرات — الواردات

ومن الصورة الأخيرة للمعادلة يمكن إرجاع العجز الناتج عن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى زيادة الإستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي، ولذلك فإنه ولعلاج العجز المذكور يجب أن يعمل التخفيض في قيمة العملة على تخفيض الإستيعاب وفي نفس الوقت على زيادة الدخل القومي بالقدر الكافي لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات[2].

فيفترض هذا النموذج أن التخفيض سوف ينجح في رفع الأسعار المحلية لكل من الصادرات والواردات التي تدخل كمنتج وسيط في الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية بصفة عامة، كذلك يفترض هذا

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، مرجع سابق، ص: 88.

[2] عميروش شريف، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص: 122.

النموذج أن التخفيض قد ينجح في حفز الصادرات مما يخلق زيادة في مستوى الدخل القومي، هذا إلى جانب افتراض أن عناصر الإستيعاب ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل القومي؛ وسوف نبحث كيف يؤثر التخفيض على الدخل القومي من ناحية وعلى الإستيعاب من ناحية أخرى

ثانيا: تأثير تخفيض قيمة العملة على الدخل القومي وعلى الإستيعاب.

في هذا الفرع من البحث نحاول تسليط الضوء على تأثير تخفيض قيمة العملة على الدخل القومي وعلى الإستيعاب.

1- تأثير تخفيض قيمة العملة على الدخل القومي.

ونميز بين أثرين للتخفيض يعمل من خلالهما على التأثير على الدخل القومي هما:

أ- أثر الموارد العاطلة : ويقوم هذا الأثر على افتراض أن التخفيض قد نجح في زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، هذا إلى جانب افتراض أن الإقتصاد الوطني لديه قدرا من الموارد العاطلة خاصة في قطاع التصدير، ولذلك فإن التخفيض سوف يؤدي إلى آثار توسعية في صناعات التصدير، والتي ينتظر أن ينتشر تأثيرها في كافة الصناعات المحلية بفعل مضاعف التجارة الخارجية[1]، فيزيد التوظيف والدخل ، ومنه يرتفع الإستهلاك وهو ما ينجم عنه زيادة أخرى في الدخول، الشيئ الذي يؤدي إلى تحسين وضعية الحساب الجاري.

إذا رمزنا لتغير الدخل الناتج عن تأثير الموارد المعطلة بـ [$\Delta ye(1-\alpha)$] فإنه يتوقف على مقدار (α) (αهو المعدل الحدي للإستيعاب)، حيث أنه من أجل [$\Delta ye(1-\alpha) > 0$] ضروري أن يكون [$\alpha < 1$] ويمكن أن نميز الحالات التالية :

- حالة وجود موارد عاطلة و$\alpha < 1$: فالتخفيض يعمل على الرفع من التوظيف وزيادة الدخل القومي، ومنه تحسين ميزان المدفوعات الجارية؛
- حالة وجود موارد عاطلة و $\alpha > 1$: في هذه الحالة التخفيض يؤدي إلى زيادة التوظيف والدخل القومي مع احتمال تدهور ميزان المدفوعات الجارية إلا إذا عاكس ذلك أثر معدلات التبادل والأسعار؛

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص:339.

– حالة التشغيل الكامل ($\Delta ye = 0$) : فإن التخفيض لن يؤدي إلى تحسين الميزان الجاري إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران في هذه الوجهة[1] .

ب– أثر شروط التجارة : يؤدي التخفيض إلى تدهور معدلات التبادل للدولة التي قامت به، حيث أن صادرات أي دولة عادة ما تكون قليلة التنوع عن وارداتها، ومعنى ذلك أن قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ستنخفض بنسبة أكبر من انخفاض قيمة الواردات مقومة بذات العملات، ومن شأن تدهور شروط التجارة الدولية أن يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي الحقيقي، وبالتالي تدهور رصيد الميزان التجاري[2]، ومن ناحية أخرى يؤثر التدهور في شروط التجارة على الإستيعاب بصورة غير مباشرة حيث يترتب على انخفاض الدخل القومي الحقيقي إنخفاض في حجم الإستيعاب، وبالتالي يعمل على تحسين مركز ميزان المدفوعات، وكما هو الحال بالنسبة لأثر الموارد العاطلة فإن الأثر النهائي أو الصافي للتخفيض إنما يتوقف أيضًا على قيمة الميل الحدي للإستيعاب ، فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد ($1<\alpha$) فإن التخفيض سوف يعمل من خلال أثر شروط التجارة على تخفيض الدخل القومي بمقدار يقل عن تخفيضه للإستيعاب ، وبالتالي يتحسن مركز ميزان المدفوعات ، وبالطبع يتدهور مركز ميزان المدفوعات إذا كان الميل الحدي للإستيعاب أقل من الواحد ($1>\alpha$).

فإذا ما أخذنا في الإعتبار كل من أثر الموارد العاطلة وأثر شروط التجارة لتحديد تأثير التخفيض على الدخل القومي، وبالتالي على الإستيعاب بصورة غير مباشرة، فإننا نفرق بين حالتين : الأولى حيث يكون الميل الحدي للإستيعاب أقل من الواحد، في هذه الحالة فإن تأثير التخفيض سوف يعمل على تحسين مركز الميزان الجاري بشرط أن يفوق أثر الموارد العاطلة أثر شروط التجارة، والحالة الثانية حيث يكون الميل الحدي للإستيعاب أكبر من الواحد فإنه يشترط أن يفوق أثر شروط التجارة أثر الموارد العاطلة حتى يتحسن الميزان الجاري كنتيجة للتخفيض[3] .

2– تأثير تخفيض قيمة العملة على الإستيعاب.

وضع البروفيسور ألكسندر عدة افتراضات لكي يعزل الآثار المباشرة للتخفيض على الإستيعاب عن آثاره على الدخل، فيفترض سيادة ظروف التوظيف الكامل، وبالتالي فإنه يلغي أثر الموارد العاطلة، وكذلك يفترض أن العرض الأجنبي للواردات والطلب الأجنبي على الصادرات لا نهائي المرونة ، حتى تظل أسعار الواردات والصادرات بالعملة الأجنبية ثابتة فيلغي بذلك أثر شروط التجارة ، واعتمادًا على ما يحدثه التخفيض من ارتفاع في أسعار كل

---

[1] كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص: 74 .

[2] نفس المرجع ، ص: 75.

[3] محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية**، مرجع سابق ، ص ص : 341 – 342 .

من الواردات والصادرات بالعملة الوطنية الأمر الذي يحفز المشروعات على تنمية صادراتها من ناحية، ويحفز المستهلكين على إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات الأجنبية من ناحية أخرى، فيميل المستوى العام للأسعار للإرتفاع مما يعمل على تخفيض الإستيعاب بصورة مباشرة من خلال عدة آثار هي :

أ- أثر الإحتياطي : عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، تنخفض القدرة الشرائية للنقود، وهذا ما يدفع الحائزين على النقود إلى زيادة احتياطاتهم لأن القيمة الحقيقية لهذه الإحتياطات انخفضت، وذلك يتطلب منهم تخفيض إنفاقهم الحقيقي بالنسبة إلى دخولهم الحقيقية، أو بيع بعض أو كل ما لديهم من أصول مالية لزيادة سيولتهم النقدية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي إلى كبح الإستثمار، وإذا كانت حركة رؤوس الأموال الدولية ممكنة فمن الممكن أن يختفي أثر الإحتياطات أو يقل[1] .

ب- أثر الخداع النقدي : يمكن للخداع النقدي أن يساهم في الأثر الإيجابي للتخفيض إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخول الإسمية، حيث أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الإستهلاك حتى إذا ارتفعت الدخول الإسمية بنفس الإرتفاع في الأسعار، ولذلك أثره الإيجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الإستيعاب[2] .

ت- أثر إعادة توزيع الدخل : يعمل إرتفاع المستوى العام للأسعار على إعادة توزيع الدخل من ذوي الدخول المتغيرة ومن ذوي الميل الحدي للإنفاق الكبير إلى ذوي الميل الحدي للإنفاق الصغير، وهنا ينتظر أن ينخفض الإستهلاك انخفاضا جوهريًا، ولكن لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للإستثمار، حيث أن من يكون ميله للإستهلاك منخفض يكون ميله للإستثمار مرتفع[3] .

ث- آثار أخرى : هناك ثلاث آثار أخرى للإستيعاب هي:

الأثر الأول: أثر توقعات الأسعار الذي يعمل على تدهور ميزان المدفوعات من خلال زيادة الإستيعاب حيث يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار عقب التخفيض مما يجعلهم يعجلون بإنفاقهم بقصد التخزين .

الأثر الثاني: أثر ارتفاع تكلفة الإستثمار الذي يعمل على تحسين ميزان المدفوعات من خلال تخفيض الإستيعاب، حيث يؤدي التخفيض إلى زيادة تكلفة الواردات من السلع الاستثمارية مقومة بالعملة الوطنية .

[1] مندور احمد، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1990،ص : 232.

[2] كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مرجع سابق ، ص: 76.

[3] مندور أحمد ، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق ، ص : 232.

الأثر الثالث: أثر ارتفاع تكلفة الواردات الذي يعمل أيضًا على تحسين ميزان المدفوعات من خلال اتجاه بعض الأفراد إلى الإمتناع عن الإنفاق عن الواردات من بعض السلع نتيجة ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية بصورة تجعلهم يفضلون زيادة مدخراتهم عن تحولهم إلى سلع أخرى ، وقد ذكر ألكسندر أن هذا الأثر يعد نظريًا إلى حد بعيد ، ويرى أيضًا أن التأثير المباشر للتخفيض على الإستيعاب قد يكون وقتيًا ، فعلى سبيل المثال قد يختفي أثر الأرصدة النقدية تدريجيًا مع زيادة العرض النقدي استجابة لزيادة الطلب على الأرصدة النقدية ، عقب إرتفاع الأسعار الناتج عن التخفيض ، كذلك قد يؤدي قيام البنوك بخلق الإئتمان إلى تمويل قدرًا من استيعاب بعض النقص الذي أحدثه أثر الأرصدة النقدية .

ومن ناحية أخرى قد يختفي أثر إعادة توزيع الدخل القومي مع ارتفاع مستويات الأجور لاستعادة العلاقة التي كانت بينها وبين الأرباح قبل التخفيض؛ وأخيرًا قد يختفي أثر الخداع النقدي إذا قامت السلطات الإقتصادية بإجراء تخفيض حاد في القيمة الخارجية للعملة الوطنية مما قد يدفع أيضًا العمال إلى المطالبة بزيادة أجورهم النقدية مما يساعد على سرعة إلغاء أثر توزيع الدخل [1].

ثالثا: الإنتقادات الموجهة لمنهج الإستيعاب.

يمكن إيجاز أهم انتقادات منهج الإستيعاب فيما يلي:

1) عدم وضوح أثر رفع معدل الصرف على الدخل، حيث يرتبط هذا الأثر بمدى تحقق شرط مارشال- ليرنر من عدمه، وإذا تحقق هذا الشرط فإن الأثر السلبي لمعدل التبادل الدولي يؤدي إلى تخفيض الدخل، ولو افترضنا زيادة الدخل فإن تأثيره على ميزان التجارة يتسم بعدم الوضوح نظرا لاعتماده على الميل الحدي للإستيعاب، ويحتمل أن يكون هذا الأخير أكبر من الواحد في الأجل القصير، وبالتالي لا يمكن التعرف ما إذا كانت الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى تحسن أم إلى تدهور الميزان التجاري؛

2) عدم وضوح أثر رفع سعر الصرف على الإستيعاب، فإذا كان أثر الأرصدة النقدية يعمل على تخفيض الإستيعاب، فإن آثارا أخرى من شأنها تقليل أو زيادة الإستيعاب، وتزداد الأمور تعقيدا إذا ما أخذنا في الإعتبار حدوث هذه الآثار المختلفة في أوقات مختلفة، ناهيك عن تفاوت أهمية هذه الآثار بين الإقتصادات المختلفة.

---

[1] عميروش شريف، **السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص: 126.

وخلاصة القول أنه يصعب تحديد أثر رفع أو خفض معدل الصرف على الدخل القومي أو على الإستيعاب وبالتالي على الميزان التجاري[1].

المطلب الثالث: المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

تطور المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وانسجم مع طروحات النقديين من أنصار مدرسة شيكاغو أمثال روبرت ماندل وهاري جونسون مسبوقا بدراسات قام بها جاك بولاك الذي قدم الصياغة الأولى للإتجاه النقدي[2]، ولقد اعتقد هؤلاء أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية ينبغي فهمها من خلال تحليل العرض والطلب على النقود[3]، ويتكون الميزان في الأساس من العناصر أسفل الخط فيما يسمى بالحساب النقدي أو حساب التسويات الدولية والذي يتضمن التغيرات في الأرصدة الدولية، أما باقي أجزاء الميزان فإنها تعتبر بمثابة الحسابات التي يتم من خلالها تصحيح العلاقة بين المستوى المرغوب والمستوى الفعلي من الأرصدة النقدية.

وترتكز أهم افتراضات هذا النموذج على الآتي:

1) الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغيرا خارجيا، والذي يتكون من مكونين هما: المكون المحلي والمكون الأجنبي[4]؛
2) ثبات أسعار الصرف في الإقتصاد؛
3) التوازن في العمالة المتاحة في الإقتصاد؛
4) التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد؛
5) تقارب مستوى الأسعار وسعر الفائدة المحلية مع المستوى العالمي في المدى البعيد[5]؛
6) ميزان المدفوعات المعالج خاص باقتصاد وطني صغير متفتح على اقتصاديات العالم.

---

[1] نشأت الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، مرجع سابق، ص: 20.
[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، مرجع سابق، ص: 102.
[3] هزاع مفلح، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص:357.
[4] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ص: 348-349.
[5] الأخضر عزي، **صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي 1990-2002**، مرجع سابق، ص: 166.

أما عن صياغة النظرية فإن رصيد الميزان الذي ينعكس في صافي الإحتياطات النقدية الدولية يعادل رصيد ميزان العمليات الجارية مضافا إليه ميزان التحويلات الرأسمالية أي :

$$SB = RMIN = B + BC \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: SB : رصيد ميزان المدفوعات. RMIN: صافي الإحتياطات النقدية الدولية.

B: الميزان التجاري. BC : ميزان رأس المال طويل الأجل.

إن صافي الإحتياطات النقدية الدولية يرتبط بشكل دالي بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود أي:

$$RMIN = f(Dm - Om) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث Dm : حجم الطلب على النقود ، Om: حجم عرض النقود .

ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الفجوة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقود[1].

ومن جهة أخرى فإن الطلب على النقود الذي يمثل الرغبة في الإحتفاظ بالثروة على أرصدة نقدية مكون من ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية أو من نقود حاضرة، يمكننا التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$Dm = f\,[Y, P, i, W, E(p), O]$$

حيث : Y: مستوى الدخل الحقيقي في الإقتصاد. P: مستوى الأسعار.

I: سعر الفائدة. W: مستوى الثروة الحقيقي.

E(p): نسبة التغير المتوقع في مستوى الأسعار . O: المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها.

[1] محمد أمين بربري، **سياسات التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003**، مرجع سابق، ص:33.

كما يمكن كتابة معادلة الطلب على النقود بالشكل التالي:

$$Dm= f[Y,P,K] \quad ....(3)$$

حيث(K)كمية ثابتة، وتشمل كل المتغيرات الأخرى أي أن الطلب على النقود يعتمد بشكل رئيسي على الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار[1].

ووفقا للمنهج النقدي أن حجم عرض النقود بالنسبة لدولة ما يتوقف على مضاعف خلق الودائع و صافي الإحتياطات الدولية، وكذا على الإئتمان المحلي أي:

$$Om= mp\,(CL+RMIN) \quad .... (4)$$

حيث mp :مضاعف خلق الودائع. CL :الإئتمان المحلي.

ويشكل الإئتمان المحلي وصافي الإحتياطات النقدية الدولية القاعدة النقدية للبلد أي :

BM=CL+RMIN. حيث BM: القاعدة النقدية.

ومن ذلك فإن المعادلة (4) تدل على أن الكتلة النقدية المعروضة تساوي مضاعف خلق الودائع مضروبا في القاعدة النقدية المشكلة أساسا من الإئتمان المحلي وصافي الإحتياطات النقدية الدولية [2].

وتنقسم القاعدة النقدية إلى قسمين: الأول يختص بالإئتمان المحلي الذي يسيطر عليه البنك المركزي بهدف التوسع في العرض الوطني للنقود، ويزداد هذا الجزء أو يتقص من خلال أدوات السياسة النقدية المعروفة والتي يرسمها البنك المركزي للدولة، أما القسم الثاني فيتعلق بالإحتياطات النقدية للدولة، وهو ذلك الجزء الناتج عن تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي.

وفي ضوء هذه المعادلات الأربعة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1) يتكافأ رصيد ميزان المدفوعات مع صافي الإحتياطات النقدية الدولية، وهو بهذا التعريف أي-رصيد ميزان المدفوعات- عبارة عن التغير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الإئتمان المحلي؛

---

[1] هزاع مفلح، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص: 359،361.

[2] بربري محمد أمين، **سياسات التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، مرجع سابق، ص: 33-34.

2) إذا كان $Dm < Om$ وهو يشير إلى وجود فائض في عرض النقود، يعني ذلك أنه يكون التغير في الإئتمان المحلي أكبر من التغير في الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى أن يصبح التغير في صافي الإحتياطات النقدية الدولية سالبا، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات سالبًا؛

3) أما إذا كان $Dm > Om$ أي وجود فائض في الطلب على النقود، فيعني ذلك أن التغير في الإئتمان المحلي أقل من التغير في الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى أن يصبح التغير في صافي الإحتياطات النقدية الدولية موجبا، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات موجبا؛

4) و إذا كان $Om= Dm$ أي إختفاء كل من فائض العرض وفائض الطلب على النقود، فإن هذا الوضع التوازني ينعكس في المساواة بين التغير في الإئتمان المحلي والتغير في الطلب على النقود، ومن هنا تصبح التغيرات في صافي الإحتياطات النقدية الدولية مساوية للصفر بدورها، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات معادلا للصفر هو الآخر.

في إطار هذه الملاحظات المقدمة تبرز أهمية السياسة النقدية كوسيلة فعالة في إحداث التكيف والتوازن المطلوب في ميزان المدفوعات، فمادام السبب في عجز الميزان هو زيادة عرض النقود أكبر من الطلب عليها، فإن علاج العجز يكون بتدخل السلطات النقدية لزيادة عرض النقود، وتخفيضها على أن تعود إلى مستواها التوازني، وإذا أخذنا الحالة العكسية، وهي وجود فائض في ميزان المدفوعات ناشئ عن تراخي معدل نمو العرض النقدي بالنسبة لمعدل نمو الطلب عليها، الأمر الذي أدى إلى وجود فائض في الطلب على النقود في السوق النقدية، من هنا وجب على السياسة النقدية التدخل لزيادة معدل نمو العرض النقدي لكي تتكافأ مع معدل الطلب على النقود[1].

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير** ، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص ص:155-157.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن النظر إلى ميزان المدفوعات على أنه المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للدولة، حيث يخصص فيه الحساب الجاري لتسجيل المعاملات التجارية في السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويخصص حساب التحويلات من جانب واحد لتسجيل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية أو مالية من وإلى الخارج، ويخصص حساب رأس المال في ميزان المدفوعات لتسجيل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أومديونية البلد الخارجية، وكذلك حركات الذهب النقدي، وذلك خلال فترة زمنية معينة.

وبالرغم من وجود أكثر من معيار لتصنيف بنود ميزان المدفوعات، إلا أن الجدل يتركز حول ثلاث معايير أساسية هي: ميزان السيولة والميزان الصافي للسيولة والميزان الأساسي ولكل من هذه الموازين مزاياه وعيوبه.

إن عدم التوازن أو الإختلال في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن، ولقد استقر الفكر التقليدي على قدرة جهاز الأسعار على تحقيق التوازن الخارجي، كما وجهت أفكار كينز الأنظار نحو تغيرات الدخل الوطني لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي.

تعد هذه الآليات تلقائية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، يكون فيها لهذا الأخير القدرة على تسوية نفسه بنفسه، إلا أن ترك الأمر لقوى السوق قد ينجر عنه اختلالات اقتصادية خطيرة تضر باقتصاد البلد، لذلك تكون تسوية ميزان المدفوعات وفق إرادة محددة من طرف السلطات النقدية عن طريق ما يسمى بسياسات التسوية أمر لامفر منه في ظل ضعف سياسة هيكلية شاملة.

الفصل الثالث:

الدينار الجزائري بين الإصلاحات الداخلية والمتغيرات الخارجية

الفصل الثالث: الدينار الجزائري بين الإصلاحات الداخلية والمتغيرات الخارجية.

تمهــــــيد:

عرف الإقتصاد الجزائري في أواخر ثمانينات القرن العشرين العديد من المشاكل الإقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الإقتصادية، ولعلّ أهم هذه المشاكل ضعف النمو الإقتصادي بشكل عام، واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن المعدلات العالية للتضخم، ونتيجة لذلك تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات الدولية، تهدف في مجملها إلى تصحيح الإختلالات السعرية، وإعادة توجيه الإقتصاد الوطني لقوى السوق، وسياسات التحرير.

ومن بين الإجراءات الهامة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياسة سعر الصرف، وذلك من خلال تطبيق جملة من التخفيضات قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، ومن أجل إحداث تغيير في وجهة سلوك العديد من المتغيرات الإقتصادية إلى الإتجاه المرغوب تماشيًا مع الإصلاحات والأهداف الإقتصادية قصد اللحاق بالركب العالمي.

من هنا جاء هذا الفصل الثالث من البحث من أجل عرض مختلف التطورات التي مست سعر صرف الدينار الجزائري مرورا بتطبيق الرقابة على الصرف إلى سياسة التحرير والإنفتاح، ومن أحل تسهيل الدراسة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: مسار الإقتصاد وتطور سياسة الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: تطبيق الرقابة على الصرف ونشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر.

المبحث الثالث: الدينار الجزائري وفعالية تخفيض قيمة العملة.

المبحث الأول: مسار الإقتصاد وتطور سياسة الصرف في الجزائر.

يعتبر الإقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد في طور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، جراء المشاكل التي صادفته جراء انهيار أسعار البترول في السوق العالمية بداية من منتصف الثمانينات، حيث أجبرت السلطات الجزائرية على طلب المساعدة من الصندوق النقدي الدولي، وتطبيق برامج التعديل والتثبيت الهيكلي، وقد لعبت سياسة الصرف دورا في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار من القيود الإدارية واعتماد سياسة التخفيض لاسترجاع التوازن الخارجي في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على النفط في صادراته؛ ومن أجل توضيح ما ذكرناه سابقا وتسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: مسار الإقتصاد الجزائري 1990-2010.

المطلب الثاني: تطور سياسة الصرف في الجزائر.

المطلب الثالث: التسيير الشفاف لسعر الصرف وقابلية تحويل الدينار الجزائري.

المطلب الأول: مسار الإقتصاد الجزائري 1990-2010م.

عرفت أسعار النفط سنة 1986م انهيارا كبيرا بعدما كانت تناطح في النصف الأول من الثمانينات سقف الأربعين دولارا، لتنخفض بعد ذلك إلى ما يتراوح بين 10 و18 دولارا أي بنسبة 40 في المائة عما كانت عليه[1]، مسببة ضائقة مالية خطيرة أصبحت بها الجزائر غير قادرة على سداد التزاماتها اتجاه الجهات الدائنة، وغير قادرة على توفير حاجات المواطنين في الداخل هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى اعتماد سياسة الإصلاحات الإقتصادية والتي طبقت على مرحلتين، ليدخل الإقتصاد الجزائري بعدها في مرحلة جديدة تزامنت مع انتعاش أسعار البترول ابتداء من سنة 1999.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص : 263.

أولا: الإصلاحات الذاتية.

عرفت سنة 1988 مجموعة من الإصلاحات شملت عدة مجالات، وذلك للحد من الآثار السلبية للأزمة العالمية والتخلص من الإختلالات الإقتصادية الناتجة عن مرحلة النظام الإقتصادي الموجه وتمثلت أهم إجراءات الإصلاح فيما يلي:

1- **نظام الأسعار**: أدخل تعديل على النظام السابق للأسعار والذي يتميز بعدم المرونة، وعرف النظام الجديد نوعين من الأسعار هما:

أ- نظام الأسعار المقننة: والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام تهدف مجملها إلى ضمان الأسعار في مرحلة الإنتاج حتى لا تكون أسعار السلع مرتفعة في السوق، تسقيف الأسعار والهوامش للسلع والخدمات الضرورية والواسعة الإستعمال، يسمح هذا النظام بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتجسيد السياسة الإقتصادية والإجتماعية، كما أنه يسمح بتجنب المغالاة في الأسعار.

ب- نظام الأسعار الحرة: يسعى هذا النظام إلى مكافحة السوق الموازية والتهرب الضريبي، أي تمكين آليات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات بواسطة قانون العرض والطلب بشرط أن يتم التصريح والإعلان عن هذه الأسعار وتبرير مستواها[1].

2- استقلالية المؤسسات العمومية: استهدفت هذه السياسة رفع المردودية الإقتصادية والمالية للمؤسسات العمومية، والتخلص من الوصاية المباشرة للإدارات المركزي، كما يسمح للمؤسسة باختيار شركائها الإقتصاديين، وحرية إدارة مواردها البشرية، كما تسمح هذه السياسة لهيئات الدولة بلعب دورها الرقابي بشكل فعال.

3- إصدار قانون حول علاقات العمل.

4- التوجه التدريجي نحو إلغاء الدعم وتحرير الأسعار.

5- إعادة النظر في تنظيم ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية[2].

---

[1] Hocine ben Issad, **Algérie de la planification socialiste a l'économie de marché(1962-2004),** Enag Edition, Alger,2004, pp.70-71.

[2] Mustapha Mekideche, **l'algerie enter économie de rente et économie émergent**, Dahlab édition, Alger,2001, pp.36-37.

6- قانون النقد والقرض (90-10) واستقلالية البنك المركزي: أصبح لبنك الجزائر* السلطة المطلقة في تحديد السياسة النقدية وفق مبدأ العرض والطلب والتنافسية وهذا بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)[1] .

انتهى الأمر بالحكومة الجزائرية إلى الفشل في حل المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد عن طريق التصحيح الذاتي، مما اضطرها إلى الإقتراب من المؤسسات المالية الدولية، والذي بيَّن فيما بعد إن الإتفاقية مع هذه المؤسسات كانت عسيرة، يصعب تسييرها خاصة في ظل المناخ الإجتماعي والسياسي الذي ساد الجزائر نهاية عام 1991م[2].

ثانيا : دور الصندوق والبنك الدوليين في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

ترتبط أهداف سياسات برامج المواءمة الإقتصادية في الدول النامية، بتعدد الإختلالات الإقتصادية والهيكلية التي تسود اقتصاديات تلك الدول، وبصفة عامة يمكن حصر تلك الأهداف فيما يلي:

- خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة، نظرا لتأثيرها السلبي على استمرار تزايد معدلات التضخم وعجز الميزان التجاري من ناحية، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية من ناحية أخرى؛
- تحجيم العجز في ميزان المدفوعات، وحصره في أضيق الحدود الممكنة، بما يمكن الدولة من مواجهته، علاوة على تخفيض رصيد المديونية الخارجية، إلى حدود تتفق وقدرة الدولة على خدمة أعباء ديونها الخارجية في الأمد الطويل.
- تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للسكان، والتخفيف من آثاره السلبية في كل من عجز الموازنة وميزان المدفوعات؛
- السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية، وتحسين تخصيص الموارد الإقتصادية، باستخدام سياسات تعديل هيكلي ملائمة؛
- ترشيد برامج الإستثمار العام ورفع انتاجيتها؛
- تطوير الفن التقني المستخدم، بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الإقتصادية في الدول النامية[3].

---

*البنك المركزي الجزائري أصبح يسمى ببنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض90-10.

[1] Fadil Hassam, **vingt ans de réforme libérales**, l'économie d'Algérie éditions, Algérie, 2005, pp.90.

[2] عبد السلام مخلوفي ، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، جامعة بشار، الجزائر، 2004، ص:07.

[3] سمير إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2007، ص ص:64-65.

بعد وصول الجزائر إلى حافة الإختناق المالي جراء انهيار أسعار البترول قامت باللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية، حيث تميزت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي بفترتين أساسيتين:

الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي (أحداث 1988/10/05)، أو سياسية كتعديل الدستور في نوفمبر 1989، والإنتقال إلى تجربة التعددية الحزبية، أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوء من الظروف السابقة، لذا كانت اتفاقات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق.

1- إتفاق الإستعداد الإئتماني [1989-1992].

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسة الصندوق النقدي الدولي، فوقعت على اتفاقيتين[1]:

أ- إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول [1989-1990].

واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات أزمة اقتصادية حادة، أدت بها إلى الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق النقدي الدولي نتيجة زيادة مديونيتها الخارجية، وعليه تم صدور قانون النقد والقرض* الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية، ومراقبة المنظومة البنكية، فوقعت الجزائر على اتفاقية في 1989/05/31م[2]، حيث وافق الصندوق في إطارها على تقديم155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل التزام الجزائر ب:

-تشديد السياسة النقدية؛ - تخفيض العجز الموازني؛ - مواصلة سياسة تخفيض القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

ب- اتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني[1991-1992].

في 1991/06/03م وبموجب الإتفاق بين الجزائر والصندوق النقدي الدولي، تم تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربع شرائح إلى غاية 1992/03 [3]، تم سحب ثلاثة أقساط إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الإتفاقية إذ تم توجيه القروض إلى أغراض أخرى غير المدرجة في

---

[1] بلعزوز بن علي ، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008 ، ص ص: 189-190 .

* القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 130-131.

[3] علي صاري، **محددات نمو العرض النقدي في الجزائر فترة 1991-2007**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادي تخصص نقود مالية وبنوك، (غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص:**86**.

الإتفاق[1]، فكان هذا الإتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من الصندوق النقدي الدولي ضمن شروط نوجز أهمها:

- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة وترشيد الإستهلاك وتشجيع الإدخار[2]؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار فضلاً عن تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية[3].

سمح إمضاء الجزائر للإتفاقيتين بتعبئة 600 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، وعلى التوازي تمَّ التفاوض مع البنك الدولي، وقدر إجمالي التمويل الخارجي من المؤسستين في عام 1989 ب: 900 مليون دولار[4].

وفي الأخير كانت الفترة التي سادتها هذه الإتفاقات قصيرة، وتزامنت كذلك مع إحداث تغيير جذري في وجهة الإقتصاد الوطني، مع تسرع السلطات العمومية في تحرير قطاع التجارة الخارجية من دون وجود جهاز إنتاجي يعول عليه في مواجهة المنافسة الخارجية، بالإضافة إلى عدم الإهتمام بمشكل المديونية، وهكذا استمر التدهور حتى سنة1994 [5].

2- برنامج التعديل الهيكلي الموسع[1994-1998] .

بعد فشل الإتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الإقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى الصندوق النقدي الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الإتفاق الموسع، والذي يمتد على مرحلتين:

---

[1] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مرجع سابق، ص:224 .

[2] علي صاري، **محددات نمو العرض النقدي في الجزائر فترة 1991-2007**، مرجع سابق، ص:86.

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سابق، مرجع سابق ، ص: 190 .

[4] عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية فرع اقتصاد قياسي(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص:279 .

[5] محمد أمين بربري، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، مرجع سابق، ص:107.

أ- برنامج التثبيت[1994-1995]: هو برنامج قصير المدى لمدة سنة تمتد من أفريل 1994 إلى ماي 1995، نتيجة مفاوضات قصيرة بين الصندوق النقدي الدولي والجزائر، ورافق هذا البرنامج اتفاقية إعادة الجدولة*، ووفق مشروطية تمويلية تم الإتفاق على منح مساعدة مالية قدرت ب:731.5 مليون حقوق سحب خاصة[1]، واستهدف هذا البرنامج تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي بين 3 في المائة و6 في المائة، والعمل على تقليص التضخم وتوفير مناصب الشغل، والعمل في نهاية البرنامج على تحقيق:

- تعديل سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار ب 50 في المائة؛
- توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية؛
- الحد من التوسع النقدي وذلك برفع سعر الفائدة على الإدخار من 10 في المائة إلى 14 في المائة ، وفي نفس الوقت رفع سعر الفائدة على القروض إلى 23.5 في المائة [2].

ب- برنامج التعديل الهيكلي[1995-1998]: هو برنامج متوسط الأجل، ويعتبر الأوسع والأشمل، يشرف عليه الصندوق النقدي الدولي، يمتد من 1995/04/01 إلى 1998/03، ويهدف إلى استقرار الإقتصاد الكلي، لتخطي مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق بأقل التكاليف[3]، وقد وافق الصندوق النقدي الدولي على منح قرض بمبلغ 1.169.28 وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك بعد إرسال الحكومة الجزائرية خطاب النوايا الذي يتضمن برنامج التصحيح الهيكلي، وتمثلت **المحاور الكبرى** في هذا البرنامج في:

- إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996؛
- تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50 في المائة كحد أقصى؛
- ترشيد تسيير النفقات، وتقليص الأجور والحد من الزيادة في العملة؛
- تحرير الأسعار وإعادة إصلاح دعم أسعار الفلاحة؛
- تحرير التجارة الخارجية ورفع الرسوم الجمركية؛

---

* يقصد بإعادة الجدولة تأخير أجل سداد الدين بهدف إعطاء البلد المدين فرصة للتغلب على مشكل نقص السيولة من العملات الأجنبية، وبذلك أبرمت الجزائر عقودا مع الدائنين الخواص والعموميين مرورا بنادي باريس (الذي تأسس سنة1956، وهو خاص بإعادة جدولة الديون العمومية الرسمية مضافا إليها الديون التي تضمنها الحكومة أو التابعة للمؤسسات الدولية) ، ومرورا كذلك بنادي لندن (الذي تم تأسيسه سنة 1976، وله نفس المهام مع نادي باريس غير أنه يقوم بإعادة جدولة القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية، ويشترط أن يكون التسديد للفوائد المستحقة قبل إعادة الجدولة).

[1] نفس المرجع، ص: 280.

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مرجع سابق، ص:226 .

[3] عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)**، مرجع سابق، ص:281.

– إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب، وذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين، ووضع نظام التأمين على البطالة لاسيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتقاعد المبكر ومعدلات البطالة المتزايدة؛

– تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب، وإصلاح نظام العقار الخاص بالقطاع الفلاحي[1].

ويمكن أن نوجز **أهداف** هذا البرنامج في النقاط التالية:

– العمل على ضمان معدل قوي للنمو الإقتصادي على مدى فترة البرنامج؛

– الإقتراب بالتضخم المحلي نحو معدلات التضخم في الدول المصنعة؛

– تحقيق وضعية سليمة ومريحة في ميزان المدفوعات، عن طريق تكوين احتياطي صرف كافية[2].

نجم عن تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الإقتصادي مجموعة من **الآثار الإيجابية** لعل من أهمها مايلي:

– إنخفاض معدل التضخم إلى 0.3 في المائة سنة 2000 بعد أن بلغ نحو 30 في المائة سنة 1995؛

– تحول عجز الميزانية والمقدر ب8.7 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي في بداية الإصلاح، إلى فائض في الميزانية قدره 2.4 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1997؛

– زيادة نسبة الإحتياطي النقدي من العملات الأجنبية إلى 18 مليار دولار سنة 2001، بعد مدة ثماني سنوات (1986- 1993) لم يتجاوز فيها مستوى 2 مليار دولار؛

– أدى خفض أعباء الدين إلى خفض عجز الميزانية العامة للدولة، وتحسن حالة ميزان المدفوعات؛

– نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5 في المائة سنة 2000 بعد أن كان سالبا في بداية الإصلاح[3].

إن الدولة الجزائرية بذلت جهودا كبيرة في إنجاح برنامج التعديل الهيكلي، وقد صرحت في الكثير من المناسبات أنها وصلت إلى النتائج الملموسة في ميادين التوازنات الكلية، وتمكنت من التخفيف من نسبة التضخم، إلا أن خبراء الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي يعترفون بأن تطبيق برامج التعديل الهيكلي له آثار سلبية، وبخاصة في المجال الإجتماعي[4].

---

[1] عبد السلام مخلوفي ، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**، مرجع سابق، ص :16.

[2] علي صاري، **محددات نمو العرض النقدي في الجزائر فترة 1991–2007**، مرجع سابق، ص:87.

[3] علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني2004، ص:209.

[4] مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، فبراير 2005، متاح حتى (2011/04/27) على:
www.uluminsania.net

ثالثا: مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي[1999-2010].

اقترح الصندوق النقدي الدولي عند انتهاء برنامج التعديل الهيكلي [1995-1998] عقد اتفاق جديد مع الجزائر بهدف تعميق الإصلاحات الإقتصادية، إلا أن السلطات الحكومية رفضت ذلك وفضلت استئناف الإصلاحات بمفردها، وبذلك دخل الإقتصاد الوطني مرحلة جديدة سنة 1999 تزامنت مع عودة أسعار النفط للإرتفاع من جديد، فأدت بذلك إلى نتائج إيجابية تحققت على مستوى مؤشرات التوازن النقدي، والتي حافظت على التوازنات الإقتصادية الكلية.

غير أن هذه التوازنات الكلية هشة والمؤشرات النقدية مضللة، فالكثير من النتائج المحققة كانت بسبب الفسحة المالية الناتجة عن تحسين أسعار المحروقات، و لم تكن بسبب تحسين الأداء الإقتصادي أو نتيجة الرشاد المالي، ثم إن ما تحقق من نتائج إنما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي، أما ما يتعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعوا إلى التفاؤل، حيث ضعف الأداء الإقتصادي لمختلف القطاعات، ماعدا قطاع المحروقات الشيء الذي انعكس سلبا على مؤشر النمو الإقتصادي.

كما صاحب مرحلة الإصلاحات الإقتصادية تكلفة اجتماعية باهضة مست مختلف شرائح المجتمع فارتفعت معدلات البطالة، و انتشر الفقر والآفات الإجتماعية، ففي نظر خبراء الصندوق النقدي الدولي أصبحت ظاهرة الفقر تهدد الطبقات المتوسطة، حيث نسبة الطبقة الفقيرة في الجزائر تقارب 50 في المائة من العدد الإجمالي للسكان، منهم 25 في المائة يعيشون تحت مستوى الفقر بأقل من 1.5 دولار للفرد يوميا[1].

وما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة الجزائرية استطاعت من خلال الإنفراج المالي، وبفضل التدابير الحكيمة تحقيق إنجازات في الفترة الممتدة مابين (1999-2010) لم يتم تحقيقها منذ الإستقلال، كانت نتائجها في برامج ثلاث هي : برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، و برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)، والبرنامج الثالث (2010-2014) الإستثمار في الموارد البشرية.

---

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سابق، ص: 220.

فبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) خصص له غلاف مالي قدر ب:525 مليار دولار[1]، ويرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف نوعية كبرى تمثلت في: تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الإقتصاد الجزائري، إنشاء مناصب الشغل، مكافحة الفقر، وقد أفضت نتائج هذا البرنامج إلى تحسنا في أداء النمو الإقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجل نموا في المتوسط نسبته 5.4 في المائة خلال الفترة الرباعية للبرنامج، كما أحرز النمو خارج المحروقات تقدما قدرت نسبته في المتوسط ب 6.5 في المائة لنفس الفترة، ويعتبر ماتحقق أساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية، وكذا الخدمات[2].

أما برنامج (2005-2009) فهو عبارة عن برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي خصص للجنوب والهضاب العليا من أجل فك العزلة عن الجنوب، وتخفيف الضغط عن مدن الشمال وخصص له مبلغ 377مليار دينار[3].

وبالنسبة لبرنامج (2010-2014) فقد خصص له غلاف مالي قدر ب:286 مليار دولار، خصصت 40 في المائة منها لتأهيل الموارد البشرية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة[4].

المطلب الثاني: تطور سياسة الصرف في الجزائر.

مرت سياسة الصرف في الجزائر منذ الإستقلال بمراحل عدة، بداية باتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بمختلف أشكالها، وصولا إلى تحرير الدينار ورفع الرقابة على سعر الصرف.

أولا : سياسة الصرف الموجهة (1964-1986).

عرفت سياسة الصرف الموجهة في الجزائر عدة مراحل يمكن تلخيصها في :

[1] بوفليح نبيل، **آثار برامج التنمية الإقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص:106.

[2] مولود حشمان، عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الإقتصادي في الجزائر**، متاح حتى (2011/05/11) على:
www.hms-koutla.net/.../Growth%20in%20Algeria%20Hachemane%20M.pdf

[3] مصالح رئاسة الجمهورية الجزائرية ، متاح حتى (2011/05/20) على:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm

[4] مصالح الوزير الأول، ، متاح حتى على:
www.cg.gov.dz/dossier /plan-relance.htmTH.

1- نظام الربط بعملة واحدة (1964-1973).

كان نظام النقد الدولي حتى 1971 مسيرا باتفاقية بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في الصندوق النقدي الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب، لذلك قامت الجزائر بتحديد سعر صرف الدينار* بما يعادل0.18 غراما من الذهب، وهو نفس التكافؤ للفرنك الفرنسي.

تجدر الإشارة أنه في سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، إلا أن الدينار الجزائري وبسبب شروع الجزائر خلال الفترة (1969-1973) في إطلاق المخطط التنموي الثلاثي الذي يتطلب استقرارا في سعر الصرف، لم يتأثر وبقي يتمتع بالثبات في هذه الفترة.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الإنخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الإستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ، أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف المعومة نتيجة لانهيار نظام بريتون وودز، قامت الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير لتحقيق هدف مزدوج تمثل في:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة المواد الأولية وتكلفة التجهيز، ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري[1].

---

*بتاريخ 10 مارس 1964 أنشأت العملة الوطنية الدينار وحددت نسبة صرفها وفقًا لنظام التسعير المسير بـ 0,18 غ (1 دج = 180 ملغ) من الذهب الخالص حسب المادة 02 من القانون رقم64 . 111 المتعلق بنظام الصرف.

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص:154-156.

2- الربط بسلة من العملات (1974-1986).

أدى إعلان نيكسون* الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقة تجارية، حيث تعطي كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة[1]، وتم ذلك في 21 جانفي 1974 ، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي ، الدولار الكندي ، المارك الألماني ، الشلينغ النمساوي ، الفرنك البلجيكي ، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي ، الليرة الإيطالية ، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الإسبانية)[2] .

ويتم حساب سعر صرف الدينار بإتباع الخطوات التالية:

أ- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الامريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي $\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jio)}$ أو $\frac{(\$/jio)-(\$/jin)}{(\$/jin)}$ على أن توجد القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $(\$/jio)$ أو$(\$/jin)$ كمقام لحساب التغير النسبي حيث:

$: دولار أمريكي. O: سنة الأساس(1974). n: يوم التسعير.

ji: كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار الجزائري.

$(\$/jio)$: سعر $ بالنسبة لكل عملة من العملات المكونة للسلة في سنة الأساس (1974).

ب- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الامريكي، أي مجموع التغيرات النسبية $(\$/ji)$ مرجحة بالمعامل ai حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

ت- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري ويتم وفق الطريقة التالي:

$(\$/DA)_n = (\$/DA)_o \left(1 + \text{مجموع التغيرات النسبية } \$/ji \text{ مرجحة المعامل } ai\right)$.

$(\$/DA)_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

$(\$/DA)_0$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في 1974 سنة الأساس .

---

* ريتشارد نيكيسون: هو الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1969 . 1974)، عاش في الفترة مابين (1913-1994).

[1] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مرجع سابق، ص:291.

[2] Ilmane mc. **note de travail sur l'opportunité de dévoluer le dinar algerien les cachiers de la reforme tome 05** , 2éme edition enay , 1990 , p 116 .

باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل باقي العملات المسعرة من طرف البنك المركزي والمتضمنة في سلة العملات[1].

ثانيا : سياسة الصرف بعد التحرير.

عرفت هذه المرحلة بالتسيير الديناميكي وعرفت بدورها عدة مراحل يمكن إجمالها في:

1- سياسة الصرف الإيجابية (1986-1994).

بعد أزمة أسعار البترول سنة 1986حاولت الحكومة الجزائرية تعديل سعر الصرف لإقصاء القيمة الزائدة للدينار للتقرب من قيمته التوازنية، حيث أن تعديل سعر الصرف بدأ بالتخفيض الزاحف ثم بعدها تخفيض رسمي صريح.

أ- التخفيض الزاحف (rampantes).

التخفيض الزاحف أو المنحدر هو مقياس تم اتخاذه من طرف السلطات الجزائرية، والغرض منه التخفيض المستمر وغير المعلن لقيمة العملة الوطنية، فسعر صرف الدينار انتقل من 4.85 دج للدولار الواحد في الثلاثي الثاني من عام 1987 إلى 12.19 دج للدولار الواحد سنة 1990، أي تخفيض بنسبة 160 في المائة مقارنة سنة1987[2]، ثم انتقل إلى 17.7 دج للدولار الواحد في نهاية مارس 1991؛ والجدول الموالي يبين سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1991/1988.

جدول رقم (01/03) : سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1991/1988

الفـــترة	1988/12	1989/12	1990/12	1991/03	1991/09
الدولار الواحد / الدينار	6.73	8.03	12.2	17.8	22.5

المصدر : بنك الجزائر.

ب- التخفيض الصريح .

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22 في المائة بالنسبة للدولار، ليصل إلى 22,5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالإستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق

---

[1] محمود حميدات ، **مدخل للتحليل النقدي**، مرجع سابق، ص: 157 – 158.

[2] مولاي بوعلام، **سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2003)**، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد كمي (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص: 48-49.

النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 في المائة ، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 04/10 /1994 بتخفيض نسبة 40,17 في المائة ، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36دج للدولار الواحد[1]؛ والجدول الموالي يبين أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة ب:40.17 في المائة في سنة 1994 .

جدول رقم (02/03) : أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة 40.17 في المائة في سنة 1994 .

وحدة، رمز، إسم	سعر الشراء	سعر البيع
USD 1 دولار أمريكي	35.9925	36.0075
AED1 درهم الإمارات العربية المتحدة	9.7933	9.8102
BEF100 بلجيكي فرنك	102.1362	101.9456
CAD 1 دولار كندي	26.0325	26.0829
CHF1 فرنك سويسري	2487.5596	2492.2135
GBP 1 الإسترليني جنيه	53.0706	53.1771
FRF 1 فرنسي فرنك	6.1289	6.1389
JPY100 ين الياباني	34.1712	34.2407
SAR1 ريال سعودي	9.5911	9.6071
SDR 1حقوق السحب الخاصة	50.3215	-
SEK1 كورون سويدية	454.6548	455.9470

المصدر : محمد لمين بربري، **سياسات التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة الشلف، 2005، ص:95.

استهدف قرار التخفيض هذا الوصول إلى:

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها ، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات؛

[1] بن علي بلعزوز، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية–حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص:324.

– الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنك؛

– المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛

– اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، وجعله يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي؛

– إن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة توازن ميزان المدفوعات[1].

2– نمط الصرف العائم (flottement) المسير من 1994 إلى يومنا هذا:

بعد تخفيض قيمة الدينار الجزائري سنة 1994، تم اعتماد نظام التعويم المدار، فاشتغل أولا بحصص التثبيت، وبعدها بالسوق مابين البنوك للصرف

أ– طريقة التثبيت(سبتمبر 1994– ديسمبر 1995)

طبقا للتعليمة رقم: 61-94 المؤرخة في 28 سبتمبر 1994 التي أدرجت نظام التثبيت، وابتداء من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة ومع توفر العملة الأجنبية، واعتمدت تقنية التسعير (le fixing) هذه كتقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في مرحلة انتقالية وتجريبية مابين 1994 و1995.

ب– سوق الصرف مابين البنوك (التعويم المدار لسعر الصرف)

ألغيت جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي في بنك الجزائر بعد إنشاء سوق الصرف مابين البنوك في ديسمبر 1995، والذي يعتبر أحد أهداف برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 95– مارس98) [2]، وذلك من خلال النصوص التالية:

– التنظيم رقم 95 – 07 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المعدل والمعوض للتنظيم رقم 92 – 04 المؤرخ في 22 مارس المتعلق بمراقبة الصرف[3] ؛

[1] مبارك بوعشة، **السياسة لنقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 12، 1999، ص ص: 83 – 84.

[2] ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص:307.

[3] réglement n° 95 – 08 du 23 decembre 1995 relatif du marche des changes .

– التنظيم رقم 95 – 08 المؤرخ في 23 ديسمبر المتعلق بسوق الصرف[1]؛

– التعليمة رقم 79 / 95 المؤرخة في 2 7ديسمبر المتضمنة تنظيم وسير سوق الصرف ما بين البنوك[2] ؛

وتتدخل في هذه السوق يوميًا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري ، في 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية :

– بيع العملة الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛

– بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛

– بيع وشراء عملات أجنبية قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛

– بيع و شراء بين المتدخلون في سوق الصرف البينية العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض و الطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، و يمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الإستحقاق[3].

وفي ديسمبر 1996 صرّح بنك الجزائر بإنشاء مكاتب الصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي، بموجب القانون 95 /07 المؤرخ في 13ديسمبر1995، والتعليمة 16/8 المؤرخة في 18 ديسمبر 1996، وكل هذه الإجراءات عززت كثيرا من قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية وفعالية تخصيص النقد مع تزايد التركيز على آلية السوق، وبانتقال عائدات الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر أصبح هذا الأخير أكبر مورد للنقد الأجنبي فصار دوره في سوق الصرف دورا رئيسيا.

أما في ماي 1998 مع نهاية اتفاق إعادة الجدولة وتسهيلات التمويل مع الصندوق النقدي الدولي، ولسبب خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط إلى 11.9 دولار للبرميل، عرفت الإحتياجات من النقد الأجنبي تدهورا ابتداء من جوان 1998 حيث انخفضت إلى 6.846 مليار دولار ما أدى إلى التأثير على سعر الصرف الذي انخفض في نهاية 1998 مقارنة بنهاية 1997، كما استمر في الإنخفاض إلى غاية بداية 2001، حيث سجل

[1] Instruction n° 78-95 du 23 décembre 1995 portant règle relations aux position de change.

[2] instraction n° 79/95 du 27 decembre 1995 portant organization et fonctionnement du marché interbancaire des changes.

[3] كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص:123-124.

انخفاضا في قيمة العملة الوطنية بنسبة 2.6 في المائة مقارنة بسنة 2000، وهذا انخفاض محسوس يقل نوعا ما عن ذلك المسجل في سنة 2000 مقارنة بسنة 1999، والذي يقدر ب: 11.5 في المائة ، وهي نتيجة تؤكد الإتجاه نحو استقرار سعر الصرف[1].

نشير هنا إلى أنه وبعد تحرير سعر صرف الدينار الجزائري قد تراجعت قيمته بنسبة كبيرة جدا، ويرجع هذا إلى عدة أسباب نذكر منها:

- **الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري:** يمكن حصر أهمها فيما يلي:

– سوء التسيير في السياسات الإقتصادية المتبعة منذ السبعينات، والمجسدة أساسًا في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط المنطوية على قدر كبير من الإنفاق الإستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتغليب الأولوية الاجتماعية؛

– استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية، مما ساعد على تدهور العملة المحلية؛

– عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزا، وعدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الإقتصاد الجزائري؛

– إتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993، والذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دينار، إضافة إلى إنشاء صندوق ضمان الإنتاج؛

– زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992، إذ استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة طوارئ سنة 1991ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة، مما أثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني؛

– الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال فترة الثمانينات أهمها الزلازل ، الجفاف، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ مالية ضخمة خاصة بها.

- **الأسباب الخارجية لاختلال الدينار**: ومن الأسباب الخارجية لاختلال الدينار، نذكر ما يلي:

– الإعتماد الكبير على صادرات البترول وواردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، أحدث عجز في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار البترول وتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي؛

---

[1] ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، مرجع سابق، ص:307.

– تطور الديون الخارجية الجزائرية، بمختلف العملات في ظل تعاظم فكرة التحرر الإقتصادي والتنمية، فبعدما كانت حلا ظرفيًا في الستينات، لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد مستوى خدمة الدين من جهة، وتزايد الإنفاق بشكل سريع جدًا من جهة أخرى مقابل تراجع في العملات الصعبة؛

– إن انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى إلى هروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الإستقرار السياسي والإقتصادي وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي؛

– آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهدف مواد البناء، قطاع الغيار وأغذية الأنعام، وسلع الإستهلاك الغذائية والصناعية)، الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر1979، وكان حجمه المالي حوالي 1.25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنويًا، مما أدى إلى تآكل الإحتياطات من العملة الصعبة[1].

ثالثا: آثار ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار والأزمة المالية العالمية على سعر صرف الدينار.

كان للمتغيرات الخارجية تأثيراتها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنوات 2000، ومن هنا سنعمد في هذا الفرع من الدراسة بالإشارة إلى آثار ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار والأزمة المالية العالمية على سعر صرف الدينار الجزائري.

1– آثار ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار على سعر صرف الدينار الجزائري.

لقد عرف سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعا معتبرا في الأسواق المالية الدولية، حيث بلغ 1.28 دولارا للأورو الواحد في منتصف فيفري 2004[2]، وهو ما يمثل ارتفاعا في قيمة الأورو بنسبة20في المائة، الأمر الذي أثر على الشركاء الإقتصاديين لدول الإتحاد الأوروبي خاصة، ومنهم الجزائر التي تعتمد في مجال تقويم ديونها، ومعاملاتها المالية على هاتين العملتين الدوليتين (الأورو والدولار).

والجدول الموالي يبين سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي خلال (1999–2004).

جدول رقم (03/03): سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي خلال (1999–2004).

[1] محمد أمين بربري، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003**، مرجع سابق، ص ص: 96-98.

[2] la Banque d'Algérie, RAPPORT 2004, EVOLUTION ECONOMIQUE, ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet 2005, p.:21.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003/06	2003/12	2004/02/15
دولار/أورو	1.00	0.86	0.88	1.05	1.14	1.26	1.28

المصدر: عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، **آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 27، جوان 2007، ص:220.

إن هذا التحسن أثر على جل المتغيرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري بما فيها سعر الصرف، حيث أنه خلال فترة وجيزة سجلت تغيرات كبيرة في سعر صرف الدينار مقابل كل من الأورو والدولار، فسجل سعر صرف الدينار مقابل الدولار قيمة 72.61 دينار جزائري لكل دولار في نهاية ديسمبر 2003، بعدما كان يساوي 78.87دج لكل دولار في نهاية جوان2003 ، و 79.72 دج لكل دولار في نهاية ديسمبر 2002، في الوقت الذي سجل فيه الدولار الأمريكي تدهورا مقابل الأورو ابتداء من شهر ماي 2003 ؛ وفي نفس الفترة المذكورة كانت على التوالي أسعار صرف الدينار مقابل الأورو كما يلي: 89.79 ، 91.26، 83.45، والتي تدل على ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدينار الجزائري بالإرتباط، وتحسن قيمة الدينار مقابل الدولار، الأمر الذي يبين لنا أن التقلب في قيمة الأورو مقابل الدولار سوف ينتقل لا محالة إلى سعر صرف الدينار مقابل العملتين معا[1].

وعلى الرغم من كل ذلك فقد حاول بنك الجزائر في النصف الثاني من سنة 2003 احتواء الوضع، من خلال اتباع سياسة تثبيت سعر الصرف الحقيقي الفعال للدينار الجزائري إلى مستواه الذي كان سائدا في نهاية 2002، أين بلغ 79.683دينار للدولار الواحد، لذا يعد التحسن الحقيقي في قيمة الدينار منذ سنة 2002[2].

2- آثار الأزمة المالية العالمية على معدل صرف الدينار الجزائري

إن طريقة تحديد معدل صرف الدينار المتميز بحذر شديد من طرف بنك الجزائر، يجعل هذه العملة في منأى عن مخاطر الأزمات النقدية، حيث لجأت السلطات النقدية الجزائرية في نهاية ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20 في المائة، وذلك من أجل مواجهة ارتفاع الطلب المحلي على بعض المنتجات التي انخفضت

[1] عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، **آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 27، جوان 2007، ص ص:220-222.

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مرجع سابق، ص:299.

أسعارها في الأسواق العالمية على إثر الأزمة المالية، فارتفع معدل صرف الدولار إلى حوالي 70-73 دولار، بعدما كان يقارب 60-63 دولار، في وقت قفز فيه اليورو إلى ما يفوق 100دج، بعد أن كان يقارب 80 دج، وهو ما جعل معدل الصرف الحقيقي يصل إلى مستوى التوازن، كما سبق وأن أشار إليه الصندوق النقدي الدولي في سبتمبر 2008[1].

بعدما تطرقنا إلى تطور سياسة الصرف في الجزائر سنعرض من خلال الجدول الموالي سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2010):

جدول رقم (04/03) : سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1990-2010)

الفترة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00
دج/$	9.0	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8	66.6	75.3
الفترة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	
دج/$	77.3	79.7	77.3	72.1	73.4	72.6	69.4	64.6	72.6	74.4	

المصدر: بنك الجزائر.

المطلب الثالث: التسيير الشفاف لسعر الصرف وقابلية تحويل الدينار الجزائري

في هذا المطلب من البحث ارتأينا أن نشير إلى ضرورة التسيير الشفاف لسعر الصرف من أجل الإحتياط من المخاطر التي تنجم عن التقلبات في أسواق الصرف العالمية، والعمل على استقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى

[1] عبد الرحمان مغازي، **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أكتوبر 2009، ص ص: 12-13.

التطرق إلى قابلية تحويل الدينار الجزائري، وذلك بالإشارة إلى مستلزمات تحويل العملة وخطوات تحويل الدينار الجزائري.

أولا : التسيير الشفاف لسعر الصرف

إن القانون رقم 90-10 وكذا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يعملان على شرح وبنفس الصيغة هدف "استقرار القيمة الخارجية للعملة" أي استقرار سعر صرف الدينار الجزائري، وتحقيق هذا الهدف يكون ملقى على عاتق بنك الجزائر من خلال اتباع سياسة صارمة وحذرة والعمل على استقرار الأسعار المحلية للمحافظة على القيمة الداخلية للدينار مما يدعم قيمته الخارجية .

تجدر الإشارة إلى أنه عندما يكون نظام الصرف المتبع هو النظام العائم فليس للبنك المركزي أي دخل في تسيير سعر الصرف الذي يعود تلقائيا إلى ميكانيزمات سوق الصرف، وهو عكس حالة النظام الثابت أين ينبغي للبنك المركزي التدخل من أجل حماية العملة، وكما تم التطرق إليه سابقا فمنذ تطبيق برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي وبشكل أدق منذ جانفي 1996 يتم تسيير سعر صرف الدينار حسب نظام يسمى ب "التعويم الموجه"، مما يمكّن البنك المركزي من تعديله إن كانت لذلك ضرورة. إلا أن المشكلة التي تُطرح الآن تتكون من شقين:

- من جهة أن هناك تسيير تقديري كامل لسعر الصرف المطبق لغاية اليوم رغم وجود قوانين محددة له؛
- من جهة أخرى، تعديلات هذا النظام تكون في الغالب متقلبة رغم النتائج الإيجابية المتحصل عليها خلال السنوات الأخيرة على المستوى الكلي.

1- **من أجل تسيير أكثر شفافية لسعر الصرف:** إن سعر الصرف المتبنى هو التعويم الموجه، لكن هذا التوجيه يطبق بطريقة تقديرية وسرية من خلال عدم الإعلان المسبق لمسار هذا التعويم، وبالتالي ليس للأعوان الإقتصاديون أي مقروئية فيما يتعلق بتحرك سعر صرف الدينار باستثناء توقعهم الإنخفاض المستمر له، ذلك دون اتخاذ أي مقاييس ضرورية للتغطية ضد مخاطر الصرف بسبب غياب سوق صرف لأجل مما يصعّب حقا على هؤلاء اتخاذ قرارات صائبة فيما يخص قيمة الدينار الحقيقية، مع ذلك يبدو أنه من الممكن أن يطبق هذا النظام إذا أعيد تنشيط سوق الصرف (الآني والآجل) المشتركة بين البنوك، حيث أنها ومنذ تأسيسها سنة 1996 هي لاتزال تحت رقابة كاملة لبنك الجزائر مع شبابيك مغلقة للصرف الآجل.

في الجزائر فكرة خطر الصرف لم تكن لها أي أهمية والحاجة إلى تغطية هذا الخطر لم تكن منتشرة أيضا، هذا على الأقل إلى غاية سنوات 1980، وبالتالي فتطبيق مثل هذه التقنيات كان مجهولا تماما من قبل الشركات وكذلك البنوك، لكن مع بداية سنوات 1990 وبعد انتهاج سياسات من أجل التوجه إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية بدأ مشكل خطر الصرف يُطرح بسرعة وبشكل كبير، وكذلك أهمية تغطية مخاطره بدأت تفرض وجودها مع دخول العدد الكبير والمتزايد من المتعاملين الإقتصاديين الخواص، حيث لايمكن التكفل بالأضرار الناجمة عنها من النقود العامة .

هكذا منذ أوت 1991 تم وضع آلية الصرف لأجل من طرف بنك الجزائر للسماح للمتعاملين الإقتصاديين بحماية أنفسهم من أخطار الصرف، غير أن هذا الميكانيزم تم إلغاؤه في أفريل 1994 على إثر تطبيق برنامج التثبيت، ولم يستطع أن يعمر لمدة أطول لسببين:

- سبب ظرفي: يتمثل في العجز الحاد لوسائل الدفع الدولية الذي عرفته الجزائر في بداية سنوات 1990 فأدى بالبنك المركزي إلى اتخاذ قرار يلزم فيه المستوردين (الخواص والعوام) بالبحث عن تمويلات خارجية خاصة في مجال السلع الاستهلاكية النهائية وهو العامل الذي يسبب في تحمل خسائر صرف أكيدة ومعتبرة بسبب التعديل الذي كان سيعرفه سعر صرف الدينار، مما يبين ضرورة إدخال إجراء تصحيحي وهو الصرف لأجل؛
- أما السبب الثاني فكان وبالنظر لغياب سوق صرف مشتركة بين البنوك تكفل بنك الجزائر بدور المقابل للتغطية الآجلة، غير أن هذا الدور منوط بمجال البنوك التجارية والوسطاء المتخصصين الآخرين، وبالتالي أصبحت هناك ضرورة قصوى لإحداث إصلاح عميق.

وعليه كان من الضروري تحرير العمليات الجارية وإقامة سوق صرف ما بين البنوك أين يتم فيه تحديد سعر صرف الدينار.

وخلال الفترة بين سبتمبر 1994 وديسمبر1995، تم تطبيق صياغة أولى لتحديد سعر الصرف في آلية السوق (صياغة التثبيت)، ونص مجلس النقد والقرض منذ ديسمبر 1995 على إنشاء سوق الصرف مابين البنوك متبوع بأمرين تطبيقيين اتخذهما بنك الجزائر، وتم تحديد انطلاق العمليات يوم 1996/01/02 (المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الثالث).

إن سوق الصرف الوطني سوق ينظم، يسير، يراقب ويغذي الأعوان بالعملات الأجنبية لكنه لا يقوم إلا بالعمليات الآنية التي يقوم بها بنك الجزائر، وعلى هذا فإن الصرف الآجل لا يعمل تماما، وهذا دون تدخل أي

طرف معني للتنديد بذلك (الأعوان الاقتصاديون، البنوك...الخ)، فكان يجب انتظار الصدمة التي أثارها ارتفاع الأورو أمام الدولار وانخفاض قيمة الدينار أمام هذه العملة الصعبة خاصة منذ سنة 2002 ليتحرك المتعاملون الإقتصاديون ويطالبون بفتح شباك للصرف الآجل*.

2- **ضرورة استقرار سعر الصرف**: من أجل مواصلة سوق الصرف العمل بشكل مناسب يكون من الضروري المحافظة على استقرار سعر الصرف، مع أنه لا يمثل سببا كافيا لكن المستوى الذي بلغه هذا السعر خاصة والحالة المناسبة للعناصر الأساسية للإقتصاد يحتاجون لهذا الإستقرار، حيث حققت الجزائر في هذا الخصوص ما يلي:

- معدل التضخم مراقب منذ سنوات بشكل مقبول جدا مقارنة بمعدل أهم الشركاء التجاريين الأساسيين؛
- التحكم الجيد في سياسة الميزانية؛
- الفائض الكبير في الميزان التجاري الذي يرتقب أن يواصل في نفس الوتيرة على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة نظرا للأسعار المرتفعة للمحروقات؛
- ديون خارجية على مستوى مقبول والتي لم تعد تشكل عائق؛
- معدل نمو اقتصادي موجب.

عند التكلم عن **استقرار** الصرف لا نعني به **التثبيت**، لكن نعني غياب تآكل العملة وتذبذبها، هذا بالنسبة لسعر الصرف الإسمي وأيضا بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي[1].

سمح استقرار الإقتصاد الكلي الذي تمت العودة إليه مع بداية الألفية الثالثة بإرساء توازن الأسعار باعتبارها قاعدة ارتكاز بالنسبة لسياسة الصرف، ويتمثل هدف بنك الجزائر في تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي طويل الأجل للدينار حول قيمته التوازنية المحددة بأساسيات الإقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر هو مؤشر مختصر يشمل المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشرة (15) دولة من الدول التجارية الرئيسة الشريكة، والتي تمثل 88 في المائة من المبادلات الإجمالية، وتقوم طريقة الحساب على أساس تحديد مؤشر التنافسية على قاعدة ترجيح معدلات الصرف الإسمية

---

* فعلا، فقد نظم نادي "المقاولون والصناعيون لمتيجة CEIMI' يوم 2003/12/07 يوم دراسي بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتغطية مخاطر الصرف" التي أسفرت عن مطالبة هؤلاء المسؤولين السلطات المعنية (البنك المركزي ووزارة المالية) بفتح شبابيك الصرف الآجل وبسرعة للسماح لهؤلاء الأعوان من تغطية مخاطر الصرف الناتجة عن معاملات الشركات هذه مع العالم الخارجي. ومن المهم التأكيد مرة أخرى أنه إلى غاية اليوم لا يوجد أي تحرك جديد بخصوص هذا الشأن.

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، تقرير الدورة العمة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005، ص ص: 69-72.

للدول الشريكة ومؤشر أسعارها الإستهلاكية بأوزانها النسبية في المبادلات التجارية مع الجزائر، فتؤدي هذه الطريقة في الحساب إلى متابعة الظروف الوطنية والدولية بصفة دائمة في مجال معدلات التضخم، وتطورات معدلات الصرف، ويسمح ذلك لبنك الجزائر بالتدخل في سوق الصرف مابين البنوك لضمان تأثير الحركة في معدل الصرف على التوازن طويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.

تبين الدراسات والدوريات التي قام بها بنك الجزائر أن معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، يوجد منذ سنة 2003 بالقرب من مستواه التوازني طويل الأجل، حيث أن سياسة معدل الصرف تتماشى والإستقرار الخارجي الذي يرتكز بدوره على صلابة الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر[1].

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الذي يهم أيضا الأعوان الإقتصاديين، هو اتخاذ القرارات اليومية التي تسمى بـ: **قرارات الإستغلال** وبالتالي فهي تتأثر بتغيرات معدل الصرف من يوم لآخر أي أنها تتأثر بسعر الصرف الإسمي، لأن هذا الأخير هو الذي ينعكس على الميزانية وعلى حساب الإستغلال للعون الإقتصادي وليس سعر الصرف الفعلي الحقيقي، نتيجة لذلك ينبغي أن يفرض استقرار سعر الصرف الإسمي وجوده لأنه ليس من المعقول أن تطلب من الأعوان الإقتصاديين التفكير في المدى المتوسط والطويل وهم يواجهون صعوبات في تسيير حاضرهم.

إن الإعلان عن تثبيت سعر الصرف دج/دولار (76دينار لواحد دولار) الذي يدخل في إطار برنامج دعم النمو 2005-2009 والذي يعتبر مؤشرا إيجابيا للأعوان الإقتصاديين يبقى غير كاف وذلك لأنه:
- من جهة، التثبيت لا يعني الاستقرار؛
- من جهة أخرى، الأمر يتعلق بتثبيت الدينار مقابل الدولار، بينما تبقى العملات الأخرى كالأورو والين في وضعية متزايدة أمام الدولار الأمريكي.

وعلى العموم يبقى من الضروري اليوم العمل على استقرار سعر الصرف الإسمي للدينار ليس فقط أمام الدولار ولكن أيضا أمام الأورو خاصة بواسطة السوق وذلك بـ:
- تكليف سوق الصرف المشتركة بين البنوك بتحديد نسبته؛

[1] محمد لكصاسي، التطورات النقدية والمالية للجزائر، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008، متاح حتى (08/05/ 2011) على: http://bank-of-algeria.dz

- تدخل بنك الجزائر الفوري لصد التقلبات المحتملة.

إن قابلية التحويل الجارية الداخلية للدينار وتأهيل سوق الصرف ما بين البنوك وإبقاء سعر صرف مستقر، سيؤدي إلى مؤشرات إيجابية تعطي للأعوان الاقتصاديين المحليين والأجانب صورة جيدة لمستقبل الإقتصاد الجزائري، فينتج عنه اتخاذ قرارات صائبة على المدى القصير والمتوسط والطويل[1].

في الأخير وبالنظر إلى خطورة الإضطرابات في الأسواق المالية الدولية وانعكاساتها السلبية على الإقتصاديات الناشئة، يشكل المستوى الهام للإحتياطات الرسمية للصرف وتثبيت معدل الصرف الحقيقي للدينار ضمانا مزدوجا بالنسبة للجزائر في مواجهة هذا النوع من الصدمات الخارجية، مع ذلك يكمن التحدي في الحفاظ على سلامة ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والطويل عن طريق التنافسية الخارجية خارج قطاع المحروقات، إذ يجب على الخصوص أن تترافق سياسة معدل الصرف بتدابير أخرى في مجال السياسة الإقتصادية تستهدف رفع الإنتاجية والتنويع الإقتصادي[2].

ثانيا: قابلية تحويل الدينار الجزائري

كان الإعلان عن تحويل الدينار الجزائري إلى عملة صعبة مفاجأة وطنية ومغاربية ودولية ، لأن الكثير من المختصين رأوا في هذه العملية مجرد رقابة على العملة الصعبة، ونعني بتحويلية الدينار (هي قابلية تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية).

1- **مستلزمات تحويل العملة**: تكمن مستلزمات تحويل العملة في ثلاث عناصر أساسية هي:

أ- القبول بمبدأ الصرف العائم الساري المفعول منذ 1973: فبموجب هذا النظام تتحدد القيمة الخارجية للعملة الوطنية تبعا لآليات العرض والطلب، دون أن يكون هناك تدخل لأجل دعم معدل صرف معين؛

ب- إلتزام الدولة المصدرة للنقد بالتحويل الآني والفوري وعند الطلب، دون أية حدود لأرصدتها النقدية الموجودة لدى دولة أخرى؛

---

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مرجع سابق، ص ص: 72-73.

[2] محمد لكصاسي، التطورات النقدية والمالية للجزائر، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008، متاح حتى (05/08/ 2011) على:
http://bank-of-algeria.dz

ت– إلتزام المقيمين وغير المقيمين بإجراء عمليات الصرف بالعملة الوطنية، وكذلك التحويل والتسديد[1].

كما أن تحويلية أي عملة تتطلب توفر بعض **الشروط** الأساسية لنجاح هذه العملية، ومن بين الشروط الأساسية مايلي:

– توفر احتياطات من العملة الصعبة، وذلك أن رفع الرقابة على العملة الصعبة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي لابد من الإستعداد لهذا الطلب بتوفير العملة الصعبة، وذلك لحماية العملة الوطنية؛

–توفر سياسة الصرف على قدر من المرونة لكي يقوم سعر الصرف بلعب دوره كأداة تنظيم بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كما أن مرونة الصرف تقضي على أسواق الصرف الموازية[2]؛

– اختيار معدل يعكس الواقع الإقتصادي، والتطورات المستقبلية للمؤشرات الكلية والإحتفاظ باستقرار نسبي لمعدل الصرف، وتحكما في التضخم.

2- خطوات تحويل الدينار الجزائري .

مع بداية تحرير التجارة الخارجية التي كانت في سنة 1990، تم كذلك تعزيز قابلية تحويل الدينار فيما يخص عمليات التحويل الجارية إلى غاية سنة 1991، التي تم من خلالها تعزيز قابلية تحويل الدينار على عمليات التجارة الخارجية، وفي ظل تبني نظام الصرف المرن في غضون سنة1994، تم تحرير المدفوعات على جميع عمليات الإستيراد، وفي جوان 1995 تم السماح للمقيمين بتحويل الدينار إلى عملات أجنبية، إذا تعلق الأمر بالمعالجة الطبية في الخارج أو مواصلة الدراسة بشرط أن يكون الملف مرفوقا ببيانات تثبت الوجهة والغرض، مع وضع سقوف للتحويل لا يمكن للمستفيد أن يتجاوزها، وكذلك في 28 أوت 1997 رخص البنك المركزي للمسافرين إلى الخارج القيام بعملية التحويل في حدود مبلغ سنوي معين، والذي تم تنفيذه في 15 سبتمبر 1997 على مستوى كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية، كما رخص البنك المركزي للطالبين على العملات الأجنبية من أجل الدفع أو التحويل فيما يخص المعاملات الجارية، ما عدا تحويلات رؤوس الأموال[3].

---

[1] الأخضر عزي، **السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع التسيير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995، ص: 130.

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مرجع سابق، ص: 303.

[3] محمد أمين بربري، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، السداسي الثاني 2009 ، ص: 37.

كما حددت التعليمة (02-98) شروط تحويل العمال الأجانب والمسجلين حسب التنظيم الخاص بالعمال الأجانب شروط تحويل رواتبهم إلى بلدانهم الأصلية.

في إطار ترقية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، أصدر بنك الجزائر التعليمة (03-2000) والقاضية بتحويل المستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن استثماراتهم، وذلك بعد موافقة المصالح الخاصة بمراقبة الصرف في بنك الجزائر، أما فيما يخص الأموال المستثمرة في المحافظ المالية فقد سمحت التعليمة (04-2000) لغير المقيمين من الإستثمار في المحافظ المالية، وذلك بشراء الأسهم والسندات المتداولة في البورصة دون إعادة تحويلها إلى الخارج.

يمكن للمتعاملين الجزائريين القيام باستثمارات في الخارج وتحويل الأموال، لكن يجب على المستثمر أن يعيد هذه الأموال إلى الوطن وفق آجال محددة؛ ما يمكن للمتعاملين الإقتصاديين حسب التعليمة (01-2002) أن يقوموا بتحويل الأموال إلى الخارج بهدف تدعيم أنشطتهم المكملة لنشاطهم الإنتاجي في الجزائر، وذلك بعد الحصول على الموافقة من مجلس النقد والقرض[1].

كما يجسد النظام 05-03 المؤرخ في 06 جوان 2005 المتعلق بالإستثمارات الأجنبية، والذي جاء تطبيقا للمادة 31 من الأمر الخاص بتطوير الإستثمار، تنفيذ تحويلات المداخيل، وتحويل ناتج التنازل عن الإستثمار أوتصفيته دون أجل من طرف الوسائط المعتمدة.

ويؤكد النظام 07-01 المؤرخ في 03 فيفري 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج بوضوح ودون لبس قابلية التحويل عبر مادته الثالثة:« ..... **تعتبر المدفوعات والتحويلات المتصلة بالمعاملات الدولية الجارية حرة، تنفذ من طرف الوسائط**» [2] .

إن النمو المتزايد لاحتياطات الصرف، والتي بلغت 110مليار دولار سنة2007، والتسديد شبه الكلي للمديونية الخارجي، قد أعاد للنقاش قضية التحويلية الكلية للدينار، وما يتعلق بها من تحرير كلي لحركة رؤوس الأموال، وقد ظهر تياران من الإقتصاديين الجزائريين، يسير الأول مع التحويلية الكلية للدينار وعن طريق الصدمة، ويمثل هذا التيار مجموعة من الإقتصاديين الذين تولوا مسؤوليات سابقة في الحكومة، حيث يرى هؤلاء أنه يجب

---

[1] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مرجع سابق، ص: 306.

[2] بنك الجزائر، تقرير 2009، التطور الإقتصادي والنقدي، الجزائر، أكتوبر 2010، ص: 91.

اتخاذ قرار جريء والإستفادة من ارتفاع احتياطات الصرف إلى المستويات قياسية، بينما يرى التيار الثاني أنه من الأفضل الإستمرار في التدرج في تحويلية الدينار.

غير أنه ومن خلال دراسة وضعية الإقتصاد الجزائري يتضح أنه من الأفضل اتباع سياسة حذرة والتدرج في تحويلية الدينار، إلى جانب العمل على الإدارة الجيدة للإقتصاد الكلي، من خلال تدعيم وتقوية النظام المصرفي والمالي والعمل على إرساء الآلة الإنتاجية يشكل فعال ومنوع للإقتصاد الوطني مع الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التنسيق مع السياسة المالية وتوفير احتياط الصرف، وإذا جمعت هذه العناصر مع بعضها البعض تصبح قضية التحويلية الكلية للدينار أمرا ممكنا، بحيث يكون بإمكانه الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية دون مشاكل[1].

المبحث الثاني: تطبيق الرقابة على الصرف ونشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر

[1] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مرجع سابق ، ص ص: 306-308.

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف إحدى السياسات المستعملة لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ، حيث تحاول الدولة من خلالها أن تقيد مدفوعاتها للخارج، غير أن هذه السياسة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف تساعد على هروب الأموال إلى الخارج مما يساعد على ظهور سوق موازية للتعامل بالصرف الأجنبي، من هنا ولتوضيح هذه الفكرة قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: نظام الرقابة على الصرف وتطوره في الجزائر بعد سنة 1986 .

المطلب الثاني: نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر.

المطلب الأول: نظام الرقابة على الصرف وتطوره في الجزائر بعد سنة 1986

ينصرف اصطلاح الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية ، إلى القواعد التي تضعها السلطات العامة في الدولة لتنظيم عرض وطلب الصرف الأجنبي، وسنتناول في هذا المطلب من الدراسة مفهوم وأسباب الرقابة على الصرف، وكذا أهم أساليب هذا النظام، بالإضافة إلى أهداف وآثار تطبيق الرقابة على الصرف، لنشير بعدها إلى تطور هذا النظام في الجزائر بعد سنة 1986.

أولا: مفهوم وأسباب الرقابة على الصرف

سنتناول بالدراسة من خلال هذا الفرع من البحث مفهوم الرقابة على الصرف، إضافة إلى إظهار أهم الأسباب التي تدعوا الدولة إلى تطبيق الرقابة على سعر صرف عملتها.

1- مفهوم الرقابة على الصرف.

نشير في هذا الجزء من الدراسة إلى مفهوم الرقابة على الصرف، وذلك بالإشارة إلى تعريف الرقابة على الصرف، وكذا إلى أشكال الرقابة على الصرف.

أ- تعريف الرقابة على الصرف: الرقابة على الصرف هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة، وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، وتهدف أساسًا إلى السماح لبلد ما يكون في فترة يصعب عليه تسديد التزاماته فيها بضبط سياسته الإقتصادية والتحكم فيها، كي لا تكون عرضة للإضطرابات أو الإختلالات الناتجة عن تدفقات غير مرغوب فيها، ونشير هنا إلى أن نظام الرقابة على الصرف

يتضمن الرقابة على المبادلات لأن منح العملة الصعبة للمستوردين وجباية إيرادات الصادرات هي موضع الرقابة من طرف الدولة .

وفي نظام الرقابة على الصرف تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف إذ تسيطر على موارد البلد من العملات الصعبة، كما تتولى توزيع هذه الموارد وفقًا لأولويات معينة تهدف السلطات النقدية إلى تخفيض الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي إلى الحد اللازم لتحقيق التكافؤ بينها وبين الكميات المعروضة عند سعر صرف معين تحدده؛ تعتبر الرقابة على الصرف السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم[1].

ولا تتدخل الدولة عادة في النشاط الإقتصادي بفرض الرقابة على الأفراد، إلا إذا رأت التدخل بالوسائل الأخرى لن يجدي في إصلاح المسار الإقتصادي ، ذلك أن الرقابة تفرض قيودا إدارية على المعاملات مما يؤدي إلى الحد من حرية المتعاملين، فضلا عن أن هذا النظام يفرض أعباء على اقتصاد الدولة[2].

ب- أشكال الرقابة على الصرف: يمكن القول أن هناك ثلاثة أشكال رئيسية للرقابة على الصرف

- **الرقابة الكمية على الصرف**: وتعتمد على التدخل الإداري المباشر في إحداث التكافؤ بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها وعلى قرارات السلطة الإدارية في توزيع الصرف على طالبيه.
- **الرقابة السعرية أو تعدد أسعار الصر ف**: التي تهدف للسيطرة على الطلب على الصرف الأجنبي عن طريق فرض سعر خاص لكل طائفة من طوائف المعاملات الاقتصادية أو لكل نوع منها.
- **الرقابة المختلطة أو المركبة**: ويعترف في ظلها لكل من سعر الصرف والتقدير الإداري بدور أساسي في الرقابة على المعاملات التي تتولد عنها مدفوعات.

2- أسباب الرقابة على الصرف.

تعددت الأسباب التي تدعوا الدول إلى فرض الرقابة على الصرف، غير أن معظمها يدور حول فكرة التخلص من العجز في ميزان الدولة الخارجي، ويمكن توضيح الأسباب على النحو التالي:

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية، والحد من الطلب عليها؛
- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب؛

---

[1] كمال العقريب، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مرجع سابق، ص ص: 97-98 .

[2] محمد الموفق أحمد عبد السلام، **دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص: 243.

- رفع الأسعار الداخلية حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات الهامة؛
- ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج، تتمثل عادة في المواد الأولية؛
- مكافحة هروب رؤوس الأموال للخارج، سواء كانت مملوكة لأجانب أو مواطنين[1].

ثانيا : أهم أساليب الرقابة على الصرف.

تستخدم الدولة حتى تتمكن من تحديد والتحكم في معدلات صرف عملتها بالعملات الأخرى مجموعة من الأدوات التحكمية، بعضها ينفذ على المستوى الداخلي، والبعض ينفذ في إطار العلاقات الدولية:

1- على المستوى الداخلي.

تتحكم الدولة في عملية الصرف باتباع العديد من السياسات الإحتكارية أهمها:

- حظر تصدير واستيراد العملة الوطنية؛
- تتولى الدولة من خلال صندوق خاص أو إدارة خاصة تسمى بإدارة النقد الأجنبي عملية شراء وبيع العملات الأجنبية؛
- حظر تصدير رؤوس الأموال خارج الدولة سواء كانت في صورة نقدية أوعينية؛
- إلزام كل من المصدرين والمستوردين بالحصول على تراخيص تصدير واستيراد؛
- الحد من حجم السياحة الوطنية المتوجهة للخارج[2]، وكذلك تحديد حجم أو مقدار المبالغ المحولة والمحمولة بالعملات الصعبة؛
- منع التعاملات بالذهب غير النقدي من جانب التعاملات الدولية، إلا للهيئات أو المؤسسات المرخص لها بصفة خاصة[3].

2- على المستوى الدولي والحاجة إلى اتفاقيات التبادل.

في سبيل إحداث التوازن على المستوى الدولي هناك العديد من الوسائل درجت الدول على تطبيقها من بينها:

أ- اتفاقية الدفع: غالبا ما تتم بين بلدين أحدهما يتبع نظام الرقابة على الصرف والآخر يتبع نظام حرية الصرف، ومضمون اتفاقية الدفع أن يقوم البنك المركزي للبلد الأول بفتح ائتمان لحساب المعاملات الجارية

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص ص:144-145.

[2] رضا عبد السلام، **العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ص: 130-131.

[3] الأخضر عزي، **صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي 1990-2002**، مرجع سابق، ص ص: 389-390.

للمصدرين للبلد الثاني، وكذلك الشأن بالنسبة للبنك المركزي للبلد الثاني الذي يقوم بفتح حساب للمعاملات الجارية للمصدرين المحليين حيث يحصلون على مقابل صادراتهم من هذا الحساب.

ب- اتفاقية المقاصة: وهي عقد بين بلدين يطبقان نظام الرقابة على الصرف[1]، وبموجبها يقوم صندوق التسوية بتحصيل مدفوعات مستورد معين ودفع مستحقات المصدر.

ت- اتفاقيات المقايضة: من خلال قيام الدول باستبدال سلعها مقابل سلع معادلة لدولة أخرى، دون أن يترتب عن ذلك أي تحرك نقدي، وهذا النوع من الإتفاقيات طبع علاقات الدول الإشتراكية سابقا وكذا الدول النامية.

ث- اتفاقية القائمة: قد تتفق بلدان في اطار المبادلات التجارية الثنائية على وضع قائمة من السلع، التي يمكن استيرادها من خلال الالتزام بتقديم ترخيص الاستيراد فيما يخص المنتجات التي تم الاتفاق عليها.

ثالثا: أهداف وآثار تطبيق الرقابة على الصرف.

سنتناول بالدراسة من خلال هذا الفرع من البحث أهداف الرقابة على الصرف، إضافة إلى إظهار آثار تطبيق الرقابة على الصرف على التجارة الدولية، وعلى سعر صرف عملة الدولة.

1- **أهداف تطبيق الرقابة على الصرف.**

إن الهدف النهائي لسياسة الرقابة على الصرف هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي العالم ، وتحقيق هدف التوازن الخارجي كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الإقتصادية، ويمكن حصر أهم أهداف الرقابة على الصرف في:

- منع هروب أو خروج رؤوس الأموال للخارج وما يتبع ذلك من آثار على الإقتصاد الداخلي؛
- منع تدهور العملة، ومحاولة إيجاد توازن غير تلقائي في ميزان المدفوعات بأسعار الصرف، وبشكل يتماشى والسياسة الإقتصادية العامة للحكومة؛
- محاولة عزل الإقتصاد الداخلي عن التأثيرات الخارجية المزعجة.

وعلى هذا الأساس الرقابة هي مجموع القوانين والنظم التي تفرضها الدولة لتثبيت قيمة عملتها عند المستويات التي تختارها، ولتحقيق التوازن في ميزانها الحسابي، والسيطرة على عناصره المختلفة[2].

---

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص: 133.

[2] حسين كامل مصطفى، **الرقابة على النقد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1976، ص:61.

2- آثار تطبيق الرقابة على الصرف.

تحاول الدولة من خلال تطبيق نظام الرقابة على الصرف تقييد مدفوعاتها للخارج، فتكون لهذا النظام آثار تنعكس على التجارة الخارجية للدولة، وتنعكس أيضا على صرفها نذكر من هذه الآثار:

- تعرقل حرية تنقلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، مما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم ؛
- تؤدي إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية، مما يساعد على ظهور سوق موازية؛
- قد تؤدي إلى فرض تكاليف على الإقتصاد من خلال إساءة توزيع الموارد الإنتاجية الإستهلاكية [1] ؛
- الرقابة على الصرف تقيد الواردات، وقد تزيد من الصادرات، وبذلك تدعم أثر التدابير الجمركية من رسوم وحصص ورخص؛
- تأثر على الصرف، بأن يحتفظ به في المستوى الذي تريده الدولة، وبالتالي عزل العملة عن الخارج، ومنه تقيم هذه الرقابة حاجزا بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

رابعا: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بعد 1986.

تميزت مرحلة ما بعد 1986 بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية، وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي للبلاد، وسنحاول أن نوضح هذا بشيء من التفصيل من خلال معطيات هذا المطلب.

1- الرقابة على الصرف قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10.

أعطى قانون استقلالية المؤسسات العمومية الصادر سنة 1988[2]، حرية قيام المؤسسات الإقتصادية العمومية بعمليات التجارة وتصدير السلع والخدمات، وقامت السلطات بإدخال أدوات جديدة للرقابة تتمثل في الموازنات

---

[1] محمد أمين بربري، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، مرجع سابق، ص ص:77-78.

[2] أنظرفي هذا المجال القانون 88-01 المؤرخ في 12جانفي 1988، المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية.

بالعملة الصعبة، وتتضمن منح المؤسسة حرية التصدير والإستيراد وحتى الإقتراض من الخارج، ويتوقف حجم هذه الموازنات على الإتفاق بين المؤسسة والدولة، ومدى توفر العملة الصعبة وحاجة كل مؤسسة إليها.

أدى هذا التنظيم إلى تكريس دور البنك المركزي، والمصارف التجارية في الرقابة على الصرف، بعد أن كانت من صلاحيات وزارة المالية فقط.

2- الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10:

وضع بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات اللازمة لتدخله، وتخص هذه الإجراءات المجالات كافة خاصة الإستيراد والتصدير، الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، والإستثمارات الجزائرية في الخارج، حسابات العملة الصعبة والعمليات الجارية الأخرى[1]، التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (05/03) : الرقابة على الصرف بعد صدور القانون90-10.

المجـــال	الإجـــــــــــــــراءات

[1] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مرجع سابق، ص ص: 300-301.

تحرير التجارة الخارجية	أ- إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تمكين المتعاملين الإقتصاديين من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية، والتي تتعلق بالحساب الجاري، وهذا عن طريق مصرف وسيط معتمد، وذلك بواسطة التوطين المصرفي المسبق لدى هذا المصرف؛ ب-تخضع العمليات مع الخارج التي يقوم بها المتعامل الإقتصادي على المستوى المالي وفقا للمساحة المالية، ومختلف الكفالات والضمانات المعطاة من قبل المؤسسة الإقتصادية، ويمكن التسديد نقدا أو لأجل؛ ت-إمكانية الإحتياط ضد مخاطر الصرف في حالة التسديد الآجل، وذلك بشراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية، بعد اتفاق المتعامل الإقتصادي مع مصرفه؛ ث-حرية التصدير دون الحصول على أي ترخيص مسبق؛ ج- الإلتزام بتحويل الإيرادات الناتجة عن التصدير إلى الوطن، كما يحق للمصدرين الإستفادة من وارداته بالعملة الصعبة، يتم إيداعها في حسابات بالعملة الصعبة لدى المصارف مع حرية التصرف بها.
الإستثمار الأجنبي المباشر	أ- حرية اختيار شكل الإستثمار الأجنبي من حيث الملكية كأن يكون فردي أو بالإشتراك مع المؤسسة العمة الجزائرية أو الخاصة، أو من حيث شكل الشركة: شركة ذات أسهم، شركة مختلطة وغيرها من الأشكال؛ ب- يجب توفر مجموعة من المعايير في المستثمر الأجنبي ذو الطابع الإقتصادي والإجتماعي والمالي؛ ت- حرية إعادة تصدير رؤوس أموال الإستثمارات الأجنبية الناتجة عن الأرباح والفوائد والريوع، بالإضافة إلى الإستفادة من الضمانات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.
العمليات الجارية الأخرى	أ- يحق للمؤسسات العمومية الخاضعة للقانون الخاص باستثناء تلك المصدرة باستثناء تلك المصدرة للسلع والخدمات الإستفادة من حق الصرف بالتناسب مع حجم أنشطتها الإقتصادية؛ ب- تنفيذ التسديدات المتعلقة بالخدمات المصاحبة لعمليات استيراد وتصدير البضائع من طرف المصارف دون رخصة مسبقة من أي جهة كانت.
تخصيص موارد العملة الصعبة	أخذ تخصيص الموارد من العملة الصعبة مجموعة من الأولويات التي تهدف في مجملها إلى استيراد المنتوجات التي تساهم في تنمية إنتاج المحروقات، والحاجيات الأساسية والمدخلات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج والمدخلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.

المصدر: لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسن العصرية، 2010، ص:302.

المطلب الثاني: نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر.

تؤدي المغالاة في قيمة العملة إلى هروب رؤوس الأموال للخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق السوداء (يستعمل مصطلح السوق السوداء أو السوق الموازية أو السوق غير الرسمي)، وتعد أسباب ظهور مثل هذه الأسواق متشابهة بالنسبة للدول النامية.

أولا: الطلب على العملات الصعبة وعرضها في السوق الموازية.

سنتناول بالدراسة من خلال هذا الفرع من البحث الطلب على العملات الصعبة في سوق الصرف الموازي، بالإضافة إلى عرضها في هاته السوق.

1- الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازية.

أمام نظام الرقابة على الصرف تطلب العملات الصعبة لغايات أخرى لها طابع غير قانوني، بالإضافة إلى الغايات القانونية، ويمكن إجمال الغايات التي لها طابع غير قانوني في:

أ- **تمويل الواردات غير القانونية**: إن عدم قدرة السوق الوطنية على إشباع كافة الحاجيات يؤدي إلى ظهور السوق الموازية، فالأشخاص يحصلون على العملة الصعبة لشراء المنتجات المطلوبة وغير المتوفرة في الداخل من الخارج، وإعادة بيعها يسمح بتحقيق أرباح هامة تعادل الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

ب- **تمويل المدفوعات غير المنظورة**: الطلب على العملات الصعبة في السوق السوداء يمكن أن يكون لأجل تمويل السفر نحو الخارج، أو من أجل العلاج الطبي غير المتوفر داخل الوطن.......الخ.

ت- **توظيف رؤوس الموال في الخارج**: توظيف رؤوس الأموال في الخارج هو نتيجة لسياسة نقدية لا تحرض الأشخاص على الإدخار المحلي، ويكون هذا الميول لتصدير رؤوس الأموال أكبر في حالات اللاأمن وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي.

2- **عرض العملات الصعبة في السوق السوداء**: يمكن إيجاد منافذ أخرى لعرض العملات الصعبة غير تلك المتأتية من عائدات التصدير و الإقتراض :

أ-الصادرات المهربة: إن مستوى الأسعار المنخفض مقارنة مع ما هو عليه في الدول المجاورة يؤدي إلى نمو التصدير غير القانوني للمنتجات المدعمة عبر الحدود، في الجزائر هذه التجارة تمتص جزءا هاما من ميزانية الدولة.

ب- بيع العملات الصعبة من طرف المهاجرين، الدبلوماسيين والسياح: الفرق المرتفع بين السعر الرسمي والسعر الموازي يحرض الأفراد الذين بحوزتهم عملات صعبة على بيعها في السوق الموازية، ففي سنة 1978 مايعادل 4.7 مليار دينار جزائري بالسعر الرسمي سيقت إلى السوق الموازية.

ت- الإفراط في الفوترة بالنسبة للواردات: إن إفراط المستورد في التصريح بالمبلغ الموجود على فاتورته يسمح له باكتساب مبلغ من العملة الصعبة (الفرق بين المبلغ الحقيقي للواردات والمبلغ المرتفع المصرح به) وإعادة بيعه في السوق الموازية، وقد يفقد الإفراط في التصريح بمبلغ الواردات فائدته أو القصد الذي يبحث عنه المستورد في حالة ما إذا كانت الرسوم المطبقة على الواردات جد مرتفعة عن الفرق بين السعر الرسمي والموازي للعملة.

ث- الخفض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به: وهو ما يسمح للمصدر بالحصول على مبلغ من العملات الصعبة بالسعر الرسمي، وإعادة بيعها في السوق السوداء للصرف، وقد يتفادى المصدر فعل ذلك إذا ما كانت الصادرات مرتفعة بما فيه الكفاية بشكل يسمح له بتعويض الربح المحقق بالعملة الصعبة عن عمليتي التدليس في مبلغ الفاتورة واللجوء إلى السوق السوداء[1].

ثانيا: أسباب ونتائج ظهور سوق الصرف الموازي

سنحاول أن نتعرض في هذا الفرع من الدراسة إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور سوق الصرف الموازي، بالإضافة إلى عرض نتائج ظهور هاته السوق، والتي سنبين من خلالها مزايا ومساوئ وجود سوق الصرف الموازي.

1- أسباب ظهور سعر الصرف الموازي: تعد السوق السوداء إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف، وتتطور هذه السوق بسبب:

أ- قلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع بمن يرغب الحصول على العملة الصعبة لشرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة على بيعها في السوق الموازية.

[1] عبد الباقي يوسفي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص ص:79-81.

ب- إن حجم السوق الموازي للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي[1].

إن سعر الصرف الموازي يمكن قبوله لسببين:

- التوسع في الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى وجود مداخيل إضافية؛
- الندرة أو النقص في السلع والخدمات المستوردة في السوق المحلية.

2- نتائج ظهور سوق الصرف الموازي: إن ظهور سوق الصرف الموازي له أضرار جسيمة على الإقتصاد،كما يمكن أن تكون إيجابيات ومنافع لصالح الإقتصاد الوطني، ونشير إلى هذا في:

أ- **مساوئ سوق الصرف الموازي**: إن لسوق الصرف الموازي نتائج وخيمة على الإقتصاد، تكون محسوسة كلما كانت هذه السوق تحتل مساحة أكبر في سوق الصرف ومن هاته النتائج:

- **التضخم**: إن المداخيل الإضافية والعرض غير الكاف يؤدي إلى ظهور وزيادة التضخم، والمنتجات المعروضة في السوق السوداء والتي تعتبر كمالية وكذا التي حلت محل منتجات غذائية أساسية، هي الأخرى كلما كانت مرتفعة كلما زادت حدة التضخم لتشمل أو لتمس كافة المنتجات في السوق المحلية.
- **على مستوى الإدخار المحلي**: تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج وتجارة التهريب يؤديان إلى خفض مستوى الإدخار المحلي، وتسرب رؤوس الأموال يزيد في نقص السيولة الضرورية لتمويل النفقات، مما يرغم الحكومة على الإقتراض من الخارج، أو على زيادة الكتلة النقدية، وهذين الخيارين من شأنهما أن يزيدا في حدة التضخم، بالإضافة إلى أن الإستدانة تزيد من التبعية نحو الخارج.
- **الرشوة والفساد**: إن الصلاحية المقدمة للموظفين في تقديم أو منح رخص الإستيراد والعملات الصعبة، قد تولد ظاهرة الرشوة، فالفرق المعتبر بين السعر الرسمي والموازي يدفعهم لتحقيق أرباح غير شرعية عن طريق السوق السوداء.

---

[1] بوعلام مولاي، مرجع سابق، ص ص:58-59.

ب- مزايا سوق الصرف الموازي: إن سوق الصرف الموازي يمكن أن يكون لها منفعة كبيرة لصالح الإقتصاد الوطني تتمثل في :

- إن السوق السوداء تسمح بتوفير سلع لصالح الأفراد لا تستوردها الدولة؛
- إن السعر الموازي يكشف عن التقدير فوق القيمة للسعر الرسمي للعملة الوطنية، وكذا نسبة التخفيض الضرورية؛
- بوجود سوق موازية تكون سياسة التخفيض أقل تضخمية، فالآثار التضخمية تكون جزءا قد تحقق ضمن السوق السوداء؛
- السوق السوداء تعمل كميكانيزم تكون فيه العملة الوطنية عرضة لتخفيض حقيقي دون تعديل السعر الرسمي، فهي تعرض على المصدرين الذين لا يبيعون العملة الصعبة في السوق الرسمي سعرا مرتفعا، كما تسمح للمستودين باقتناء سلع لا يمكن الحصول عليها إلا بالأسعار الواجب دفعها[1].

ثالثا: توسع سوق الصرف الموازي في الجزائر.

شاع انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر خاصة مع بداية تدهور الدينار الجزائري في بداية الثمانينات، وكانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، ومع أن حق الصرف للمواطنين السياح كان متكفلا به، إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الإنبهار إلى المجتمعات الأوربية، وفقدان الكثير من الكمليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الإقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، جعل الطلب على الصرف يتزايد باضطراد، فكان الحل الوحيد للحصول على الصرف هو اللجوء إلى السوق السوداء، وبحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له مثيل، حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب، وأصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك، حيث يستلم المشتري الأموال بالفرنك الفرنسي في فرنسا من طرف العمال المهاجرين هناك ليشتري بها الأغراض المتمثلة خاصة في السيارات والتجهيزات والكمبيالات المفقودة في الجزائر، ويسلم مقابل تلك الأموال ووفق السعر والكيفية المتفق عليهما ما يعادلها بالدينار الجزائري في الجزائر، وأمام التزايد المستمر

[1] نفس المرجع، ص: 83.

للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية، وأصبحت تحول إما إلى الدينار هذه السوق أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة[1].

لقد عرف سعر الصرف الموازي انخفاضا تدريجيا ابتداء من 1994 سنة تخفيض العملة بـ 40 في المائة، و لا يرجع هذا التراجع إلى تخفيض العملة فحسب بل إلى اتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الإقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية. الشيء الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة. زيادةً على هذا فإن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل أيضا من الطلب على العملة الصعبة. إذ نلاحظ أنه في سنة 2000 استقر سعر الصرف الموازي في حدود 1 فرنك فرنسي= 12دج تقريبا[2]؛ والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف دج/$ بين السوق الرسمية والسوق الموازية مابين (1991-2001)

جدول رقم(06/03) تطور سعر صرف دج/$ بين السوق الرسمية والسوق الموازية مابين (1991-2001) دج

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السوق الرسمية (متوسط مرجح)	17.7	36.0	54.7	57.6	66.6	75.3	77.3
السوق الموازي (متوسط)	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	14.3	19.0	30.3	32.4	33.4	24.7	12.7

المصدر: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، ص:217.

وبالرغم من دخول الأورو حيز المعاملات التجارية في جانفي 2002، إلا أنه لم يضر باتجاه التقارب بين السعرين الرسمي والموازي للصرف إلا في حدود متوقعة بفعل مرونة الجهاز المصرفي، واستعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة، إذ أن عملية أن عملية التحويل سمحت بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، مما

[1] محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، مرجع سابق، ص ص:346-347.

[2] محمد بن بوزيان، الطاهر زياني، **الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس و المغرب**، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21- 22 ماي 2002، ص:21.

سمح كميات هائلة من الأموال بالعملات الصعبة إلى الدائرة المصرفية لغرض تحويلها إلى الأورو، وهو ما عزز نسبة الإحتياطي الرسمي، كما أن الإستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر2002 وجانفي 2003 ، ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي للسعرين[1].

المبحث الثالث: الدينار الجزائري وفعالية تخفيض قيمة العملة.

تتمثل عملية التخفيض في تغير سعر الصرف الرسمي للعملة بالنسبة إلى عملة دولية مرجعية (ذهب دولار فرنك فرنسي...الخ)، وينجم التخفيض عن عدم قدرة البلد على تحقيق الهدف المسطر من طرف السلطات المالية من ناحية الصرف، في إطار سياسة اقتصادية معينة سواء كانت مرتبطة بعقود مالية أم لا؛ ومن أجل أن نبين ذلك ولتسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: فعالية تخفيض قيمة العملة.

المطلب الثاني: شروط نجاح تخفيض قيمة العملة.

المطلب الثالث: الدينار الجزائري بين منهج المرونات وإشكالية إعادة التقويم.

[1] محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، مرجع سابق، ص:349.

المطلب الأول : فعالية تخفيض قيمة العملة.

ينبغي معرفة الفرق بين مفهوم التخفيض ومفهوم التدهور، فالأول ظاهرة اقتصادية سياسية يتخذها البلد بحرية وبعد استشارة المنظمات المالية والنقدية الدولية، أما الظاهرة الثانية فلها جانب اقتصادي، وتعتبر كسبب من الأسباب الموضوعية لتخفيض قيمة العملة، وهناك ثلاثة نظريات أساسية عالجت تخفيض العملة الوطنية، وتصحيح العجز في ميزان المدفوعات كما أسلفنا الذكر في الفصل الثاني من البحث .

أولا: أهداف وآثار سياسة تخفيض قيمة العملة.

سنحاول أن نتعرض في هذا الفرع من الدراسة إلى الأهداف المرجوة من سياسة تخفيض قيمة العملة، بالإضافة إلى عرض الآثار السلبية المترتبة عن تطبيق هاته السياسة.

1- أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة.

تحمل معظم برامج التعديل الهيكلي تدابير تعتمد على سعر الصرف بشكل رئيسي، و من أهداف تخفيض قيمة العملة نجد:

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛
- تحسين وضعية تخصيص الموارد؛
- دعم القدرة التنافسية للسلع الموجهة للتبادل الخارجي.

و يترتب عن عملية التخفيض **فرص** يجب استغلالها من حيث:

- تقليص حجم الواردات؛
- الصفقات الممكن تحقيقها في السياحة والإستثمارات المباشرة؛
- زيادة المداخيل الناجمة عن تحويلات المهاجرين؛
- عقلنة التجارة و نظام المدفوعات و إلغاء الحماية المفرطة على الواردات و تشجيع الصادرات[1].

[1] شكري زعرور، **إجراءات السياسات الاقتصادية لبرامج التعديل الهيكلي**، ص: 34، متاح حتى(2011/06/05) على:
http://mpra.ub.uni-muenchen.de/14980

2- **آثار تخفيض قيمة العملة.**

إن تخفيض سعر العملة لا يمكن أن يمر دون ألم، ولقد دلت الوقائع أن هذا الإجراء غالبا ما يتبع بارتفاع في المستوى العام للأسعار، و يجلب آثارا غير مرغوب فيها ومن هذه الآثار نجد:

- أثر مرتبط بالمضاربات التي يمكن أن تسبق عملية التخفيض؛
- أثر إعادة التوزيع، فتخفيض العملة يؤدي إلى إعادة توزيع المداخيل من المستهلكين (عوائل و مستثمرين) لصالح الملاك العقاريين والتجار، وهو ما يخل بالفعالية الإقتصادية و العدالة الإجتماعية؛
- تقلص حجم الإقراض و ارتفاع أسعار الفائدة؛
- أثر الأرصدة الحقيقية، حيث ترتفع قيمة الواردات، الأمر الذي يتطلب الرفع من الأرصدة النقدية المرغوب فيها، مما يؤدي إلى تقلص الطلب والنشاط الاقتصادي؛
- ارتفاع ثقل المديونية الخارجية[1].

ثانيا: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

هناك العديد من المتغيرات يجب أخذها بعين الإعتبار لأجل تقرير المعدل الذي تخفض به قيمة العملة ومن بينها: عجز الميزان التجاري، كميات وأسعار الصادرات و الواردات، ومداخيل وإنفاق الأعوان الإقتصاديين.

وعلى العموم هناك ما يسمى بالتخفيض المرتفع والتخفيض المنخفض، فالمرتفع يؤدي إلى خلق توترات اجتماعية، مثل ماحدث في العديد من البلدان كالجزائر ومصر، أما التخفيض المنخفض فيؤدي إلى خلق حركة مضاربية في أسواق السلع والخدمات وغيرها من الأسواق، ما يؤدي إلى إيجاد تضخمات لأن المضاربين يجعلون أرباحهم في هذه الحالة بمنأى عن الخسائر الناتجة عن التضخم، ويقومون بتصديره نحو بلدان يكون فيها الوضع أكثر استقرارا، والجهاز الإنتاجي أكثر فعالية.

أما عن **الأسباب** التي أدت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري فتكمن في:

1)**عدم التوازن الداخلي والتضخم**: منذ سنة 1980 والجزائر تعرف عجزا في ميزانيتها حتى بلغ 168 مليار دينار سنة 1993، فالإنزلاق الداخلي للدينار بسبب انخفاض قيمته في سوق الصرف والتضخم يعود إلى أن غالبية

---

[1] نفس المرجع، ص:34.

الأعوان الإقتصاديين يقومون بتهريب الدينارات على شكل سلع أو خدمات أو عملات صعبة، وهكذا يرتفع العجز ، ويتضاعف التضخم.

2)**مضاعفات التضخم**: من الأسباب التي ضاعفت التضخم، وبالتالي زادت في تدهور الدينار وتخفيضه مايلي:

أ- إرتفاع نسبة قروض الإستغلال: إن مديونية المؤسسات العمومية الكبيرة والسحب على المكشوف تجاه البنوك تبعا لدفع أجور العمال بدون مقابل إنتاجي، والتطهير المالي الذي يتطلب إصدارا نقديا جعل من العمال يحوزون أجورا، وكتلة نقدية كبيرة تفوق السلع والخدمات التي أنتجوها، مما يخلق اختلالا بين التدفق السلعي والتدفق النقدي، وهذا بدوره ينعكس على ارتفاع الاسعار، مما يدفع الدولة إلى زيادة الإستيراد، وبالتالي طلب القروض الأجنبية.

ب- النفقات المرتفعة: كانت الجزائر تستهلك أكثر من ما تنتج، ما أدى إلى ارتفاع النفقات بنسبة أكبر من الإنتاج الوطني، مما جعل الدولة تلجأ إلى بنك الجزائر لتغطية الفرق بين الإيرادات والنفقات، وهو ما يتطلب إصدار نقدي جديد يتجه في غالب الأحيان نحو نفقات التسيير مما يزيد في التضخم.

ت- المضاربة: مقدار كبير من الثروات الوطنية في الجزائر يتحول من الإستثمار المنتج نحو المضاربة على حساب الإنتاج مما يساعد على ظهور عوامل تضخم كبيرة، فالمضاربة تنقص من الإنتاج مما يؤدي إلى إفلاس الوحدات الإنتاجية بسرعة، وتوجه أصحاب المصانع الخاصة إلى بيع وشراء المواد الأولية على حالتها التي استوردت بها، وبهذا يرتفع الطلب بسبب الريوع السهلة التي حققتها الأنشطة الطفيلية.

ث- التوزيع غير العادل للأجور: كانت الأجور المدفوعة لما يقرب 120 ألف عامل في الجزائر ليس لها مقابل إنتاجي، وخاصة في قطاع البناء، فزادت هذه الظاهرة في التضخم، وبالتالي إنزلاق الدينار[1].

المطلب الثاني: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة وحالة سعر الصرف.

هناك شروط تتحكم بدرجة أو بأخرى في نجاح أو فشل سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية في تسوية ميزان المدفوعات، سنتعرض لها في هذا المطلب بشيء من التفصيل، إضافة إلى توضيح حالة سعر الصرف.

---

[1] الأخضر عزي، **السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري**، مرجع سابق، ص ص: 121-123.

أولا : شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة.

ترتكز عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية إلى اشتراط ملائمة المرونات المتعلقة بالطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات من خلال شرط مارشال- ليرنر أي:

- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر؛
- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد.

أو مجموعهما (مجموع المرونتين)> 1 .

وفي هذه الحالة تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في القضاء على فائض الطلب على العملة والقضاء على عجز ميزان المدفوعات – لأنه تكون مرونات الطلب على العملة وعرض العملة مرنة- كما هو موضح في الشكل رقم (01/03)، أما إذا انخفضت قيم مرونات الطلب والعرض على العملة الأجنبية تفشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ويؤدي ذلك إلى حالة سعر الصرف غير المستقر، كما هو موضح في الشكل (02/03)، وهذه السياسة لها أربع حالات:

الحالة الأولى والثانية: تتحققان عندما يكون منحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل أي تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات> 1، ويتم التفرقة بين الحالتين على أساس إمكانية إجراء التخفيض الرسمي في قيمة العملة الوطنية.

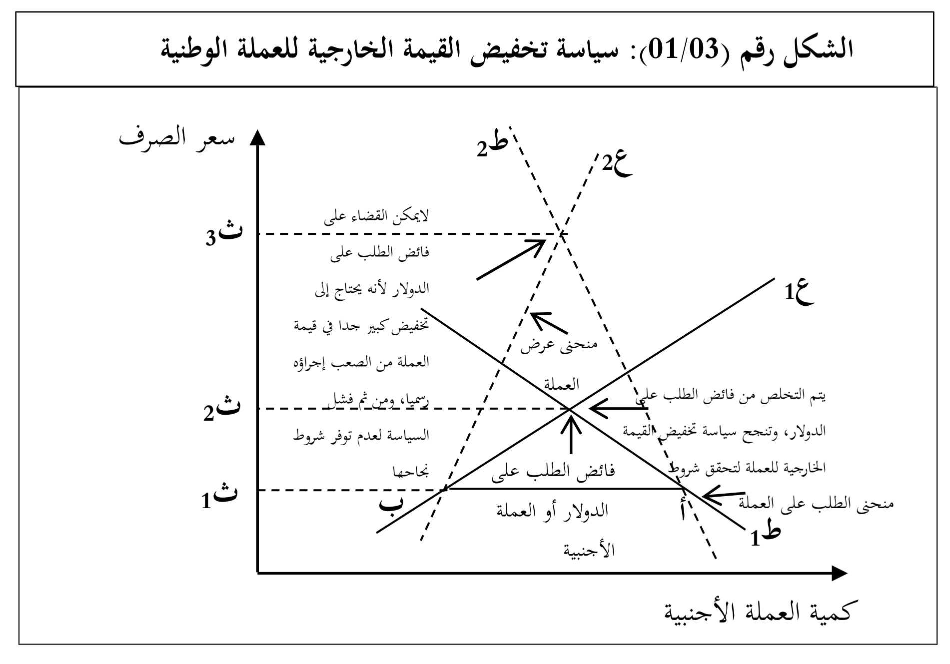
ففي الحالة الأولى تنجح السياسة لأنها تتطلب تخفيضا قليلا في قيمة العملة الوطنية من السهل إجراؤه رسميا لكبر قيم مرونات الطلب والعرض على العملة الأجنبية، وفي الحالة الثانية تفشل السياسة لأنها تتطلب تخفيضا كبيرا في قيمة العملة الوطنية من الصعب إجراؤه رسميا لصغر قيم مرونات العرض والطلب على العملة الأجنبية، الشكل (01/03).

الحالة الثالثة والرابعة: تتحققان عندما يكون منحنى عرض العملة الأجنبية سالب الميل أي تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات< 1. ويتوقف نجاح السياسة هنا على مدى استقرار سعر الصرف.

ففي الحالة الثالثة تنجح السياسة لاستقرار سعر الصرف، وتسمى بحالة الصرف المستقر، أما الحالة الرابعة

فتفشل السياسة لعدم استقرار سعر الصرف، وتسمى بحالة سعر الصرف غير المستقر[1]؛ والشكل الموالي يوضح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

الشكل رقم (01/03): سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية



المصدر: السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 272.

من الشكل نلاحظ أنه لو كانت مرونات الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات مرتفعة لكانت منحنيات طلب وعرض العملة الأجنبية هي (ط1 ، ع1) وللتخلص من فائض الطلب (أ ب) يجب رفع سعر الصرف الأجنبي بالمقدار (ث1 ث2)، أما إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات منخفضة لكانت منحنيات طلب وعرض العملة الأجنبية مثل (ط2 ، ع2)، وللتخلص من نفس فائض الطلب (أ ب) يجب رفع سعر الصرف الأجنبي بالمقدار(ث1 ث3)، وهو أكبر بكثير من (ث1 ث2)، وقد يكون رفع سعر الصرف الأجنبي بالمقدار(ث1ث3) غير ممكن عمليًا حيث يتضمن تخفيضًا كبيرًا في القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

والخلاصة هي أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بنسبة معينة سوف يحقق بلا شك نجاحاً أكبر في حالة ارتفاع مرونات الطلب على الواردات والصادرات عنه في حالة انخفاض هذه المرونات[2] .

ثانيا: حالة سعر الصرف.

---

[1] السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص ص:270- 273.

[2] عبد الرحمان أحمد يسري، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص ص :254- 255 .

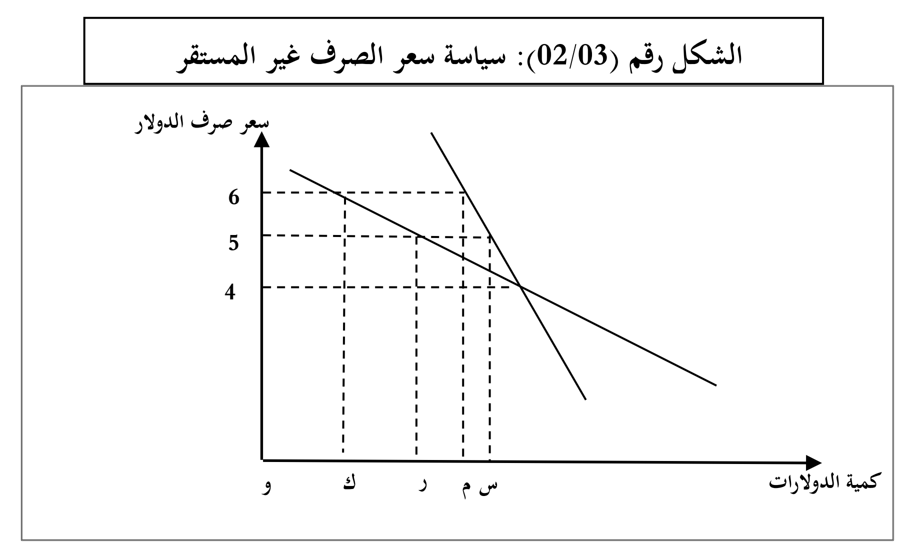
نحاول في هذا الفرع من البحث أن نتعرف إلى الحالة التي يتحقق عندها سعر الصرف غير المستقر، ثم بعدها إلى حالة سعر الصرف المستقر

1- **حالة سعر الصرف غير المستقر**: وتتحقق إذا توافر شرطان وهما:

أ- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات< 1، أي أن منحنى عرض العملة الأجنبية سالب الميل مثل منحنى الطلب.

ب- أن يكون مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات معًا أصغر من الوحدة، أي انحدار عرض العملة الأجنبية أصغر من انحدار الطلب على العملة الأجنبية، كما هو موضح في الشكل رقم (02/03).

الشكل رقم (02/03): سياسة سعر الصرف غير المستقر



المصدر: السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 275.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري بزيادة سعر الدولار من 400سم إلى 600سم، قد تسبب في نقص المطلوب من الدولار بالمقدار (س م)، ولكنه أدى إلى نقص عرض الدولار (ر ك)، وحيث أن (ر ك) أكبر من (س م) فقد ازداد فائض الطلب على الدولار فأصبح (م ك) بدلا من (س ر).

هكذا يزداد العرض في ميزان المدفوعات نتيجة إجراء تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتفشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية[1].

[1] السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص ص:274-275.

ونشير هنا إلى أن سعر الصرف غير المستقر هي حالة استثنائية، وأنها لو وجدت فعلا لكان من الخطأ اللجوء إلى سياسة تخفيض القيمة الخارجية العملة، بل يجب على السلطات النقدية للبلد العمل على رفع قيمة الصادرات بطريقة تساهم في تعظيم حصيلة العملات الأجنبية، غير أن بعض الدراسات أكدت أنها حالة ممكنة الوقوع عمليا على أساس أن هناك حالات عديدة من السلع الداخلة في التجارة الدولية التي تعاني من انخفاض مرونة الطلب عليها[1].

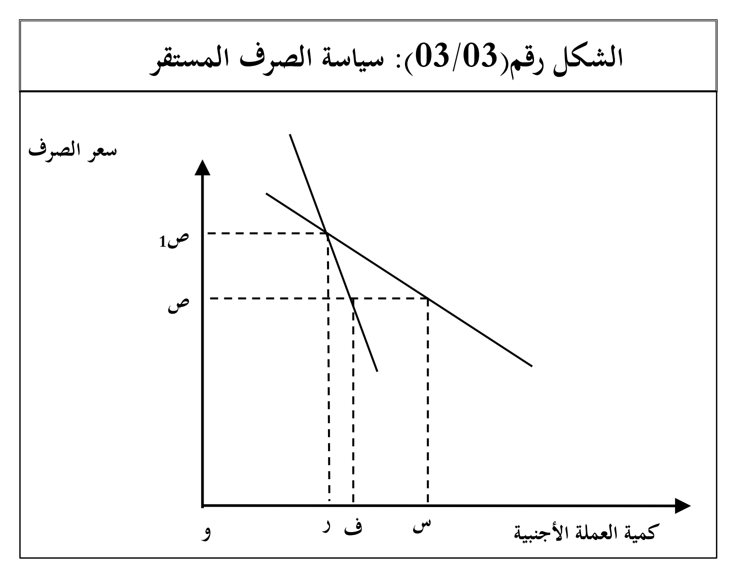
2- **حالة سعر الصرف المستقر**: ويتحقق إذا توافر شرطان وهما:

أ- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات < 1.

ب- أن يكون مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات معا أكبر من الوحدة، أي انحدار الطلب على العملة الأجنبية أكبر من انحدار عرض العملة الأجنبية.

وكما هو موضح في الشكل (03/03)، فإن فائض الطلب على العملة الأجنبية عند سعر الصرف (و ص) يساوي (س ف)،ورفع سعر الصرف الأجنبي إلى المستوى(و ص1) سوف يؤدي إلى خفض عرض العملة الأجنبية بالمقدار(ف ر)، ومع ذلك فإن التوازن سوف يتحقق لأن المطلوب من العملة الأجنبية قد انخفض[2].

الشكل رقم(03/03): سياسة الصرف المستقر



المصدر: السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 274.

[1] عبد الرحمان أحمد يسري، إيمان محب زكي، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص :276.

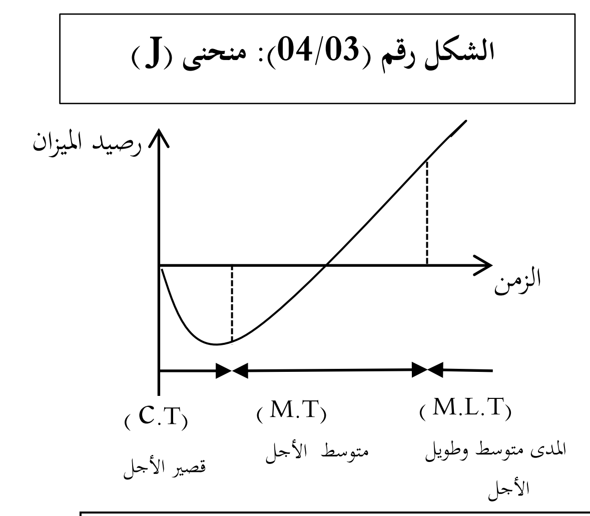
[2] السيد محمد أحمد السيريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص:273.

إن شرط مارشال /ليرنر، والذي يمدنا بقاعدة سهلة لتقييم أثر التغير في معدل الصرف على الميزان التجاري للدولة، والذي ينص على أنه إذا كان مجموع القيمة المطلقة لمرونات الطلب للصادرات والواردات أكبر من الواحد، فإن تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة سيؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري غير أن أثر التخفيض وكما لاحظنا لا يترجم بالضرورة بتحسين وضعية حساب المعاملات الجارية، ولا يعتبر شرطًا كافيا لذلك لابد وأن يصحبه مجموعة من **الشروط** مثل:

- قدرة العرض المحلي من السلع على الإستجابة للزيادة في الطلب على الصادرات[1]؛
- عدم لجوء الدول المنافسة إلى تخفيض عملتها؛
- درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي قصد إحلال الواردات؛
- عدم تجاوز الإنفاق الكلي نسبة الإستثمار وثبات الدخول، مع ثبات الأسعار المحلية للتصدير؛
- عدم قيام الدول الأخرى بإجراءات من شأنها عرقلة الوصول إلى هدف التخفيض مثل تقييد التجارة[2].

من ناحية أخرى، فإن الدراسات تشير إلى أنه حتى لو توافر شرط مارشال /ليرنر وكان هناك طاقة إنتاجية فائضة لدى الدولة تمكنها من مواجهة الزيادة في الطلب على صادراتها، فإنه من الممكن ألا يترتب عن تخفيض قيمة العملة تحسن آن في ميزانها التجاري، بسبب أن المرونات بشكل عام في الأجل القصير تكون منخفضة، وهو ما يتسبب في حدوث ما يسمى بمنحنى (J)[3]، الذي يأخذ بعين الإعتبار عنصر الزمن ويعبر عن مرحلتين: الأولى وهي في المدى القصير (أقل من سنة)، ويكون للتخفيض فيها أثر سلبي حيث يزيد من حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية

الشكل رقم (04/03): منحنى (J)



المصدر : محمد لمين بربري، **سياسات التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص: 81.

---

[1] إبراهيم السقا، **هل يجب تخفيض قيمة العملة**، قناة العربي نقلا عن الإقتصادية السعودية، 2011، متاح حتى (2011 /06/01) على: http://www.alarabiya.net/views/2011/03/25/142936.html

[2] محمد أمين بربري، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003**، مرجع سابق، ص ص: 81- 82.

[3] إبراهيم السقا، **هل يجب تخفيض قيمة العملة**، قناة العربية نقلا عن الاقتصادية السعودية ، 2011، متاح حتى (2011/06/01) على: http://www.alarabiya.net/views/2011/03/25/142936.html

تزداد بسرعة، بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة،

بالإضافة إلى أن المتعاملين لا يزالون في فترة العقود

تحت التنفيذ، حيث تتأثر قيم الصادرات والواردات

بالعملة التي اتفق على التسوية بها، أما المرحلة الثانية

وتظهر في المدى المتوسط ما بين (سنة وأربع سنوات)، ويكون للتخفيض فيها آثار إيجابية على الميزان التجاري حيث يصبح البلد يستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفع بكميات أقل، وترتفع صادراته كون أن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة[1].

المطلب الثالث : الدينار بين منهج المرونات وإشكالية إعادة التقويم.

في هذا المطلب من البحث ارتأينا أن نشير إلى مدى نجاعة تطبيق منهج المرونات على الدينار الجزائري، مع طرح إشكالية إعادة تقويم الدينار، وذلك بإرجاعه إلى أصل قيمته في سنة 1964.

أولا: الدينار الجزائري ومنهج المرونات.

إن تخفيض سعر الدينار بموجب أسلوب المرونات المنصوح به من طرف الصندوق النقدي الدولي ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي، لم يكن له الأثر الآني على مستوى توازن ميزان المدفوعات الجزائري.

فأسلوب المرونات كما تم عرضه ترتكز عليه معظم سياسات الإصلاح التي تنصح بها مؤسسات النقد الدولية، والتي تلزم الدول بتنفيذها ضمن رزنامة شاملة تشمل مجمل المتغيرات الإقتصادية، وباعتبار أن ذلك جرى أيضا بالنسبة للجزائر، لذلك نبدي الملاحظات التالية:

1) أن شرط مارشال- ليرنر يكون صحيحا فقط إذا ما كان عجز الميزان طفيفا، وهي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات، و عندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة

[1] محمد أمين بربري، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، مرجع سابق، ص: 81.

جدا، وهو شرط يصعب توفره خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية، حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الإقتصادية، وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار لزيادة إنتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، فمعظم الدول النامية صادراتها أحادية البضاعة، إذ لا تكاد تصدر منتوج واحد في أغلب الأحيان يرتكز عل المواد الأولية الإستخراجية، وهي الحالة الملاحظة بالنسبة للجزائر، حيث أن صادرات السلع تتكون أساسا من المحروقات التي ظلت تمثل نسبة تفوق 95 في المائة من مجموع الصادرات على طول الثلاثة عقود الماضية، بينما بقية المنتوجات لا تشكل سوى نسبة مهملة و هي لا تتعدى بعض المنتوجات الفلاحية كالتمور، و بعض المنتجات الصناعية التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية، و بالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار لا يشجع الصادرات مادام الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات و تصديرها، إذ أن زيادة الطلب الخارجي على المحروقات تحكمه عوامل خارجية تتعلق باقتصاديات الدول الأخرى من جهة، وبظروف الطلب العالمي وبخاصة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وحجم العرض و الطلب العالميين، إضافة إلى تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وبخاصة الدولار والأورو، وقبل شهر جانفي 2002 أسعار العملات الأوروبية، و النتيجة هي أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات؛

2) إن فرضية العجز الطفيف في موازين الدول النامية لا ينطبق عليها بسبب التنمية الإقتصادية التي تحتم على هذه الدول زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدلات زيادة الإنتاج، وهذا ما ينطبق أيضا على الجزائر، إذ أن السياسة الإقتصادية التي كانت متبعة اقتضت تصخير موارد مالية هائلة لانطلاق برامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و هذا ما جعل موازين المدفوعات للجزائر على طول العقود الثلاثة الماضية تسجل عجزا معتبرا في معظم السنوات، وهذا ما يجعلنا نصل أيضا إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينجر عنه بالضرورة تحسن في ميزان مدفوعات الدول النامية، لكون النظرية تفترض وجود عجز طفيف في ميزان المدفوعات حتى يصح تطبيقها؛

3) كما أن أسلوب المرونات لا يهتم بكل عناصر ميزان المدفوعات، فهو يهتم بميزان السلع مهملا العناصر الأخرى التي يمكن أن يكون لها الأثر البالغ و من ذلك ميزان رؤوس الأموال و العمليات المالية؛

4) كما أن هذا الأسلوب ينطلق من فرضيات يصعب تحققها عمليا، و من ذلك:

- خضوع الإنتاج للنفقات الثابتة، و هو أمر يصعب تحققه في اقتصاد يعاني أزمات اقتصادية هيكلية؛

– شرط التوازن المستقر في سوق الصرف الأجنبي و هو شرط أيضا لا يمكن تحققه إلا لفترات قصيرة، حيث أن الطلب و العرض على العملات في سوق النقد الدولية يتغير بين كل لحظة و أخرى، وتتغير تبعا لذلك أسعار العملات الدولية الرئيسية؛

– كما أن فرضية سيادة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج لا يمكن تحققها في اقتصاد يعاني أزمات اقتصادية؛

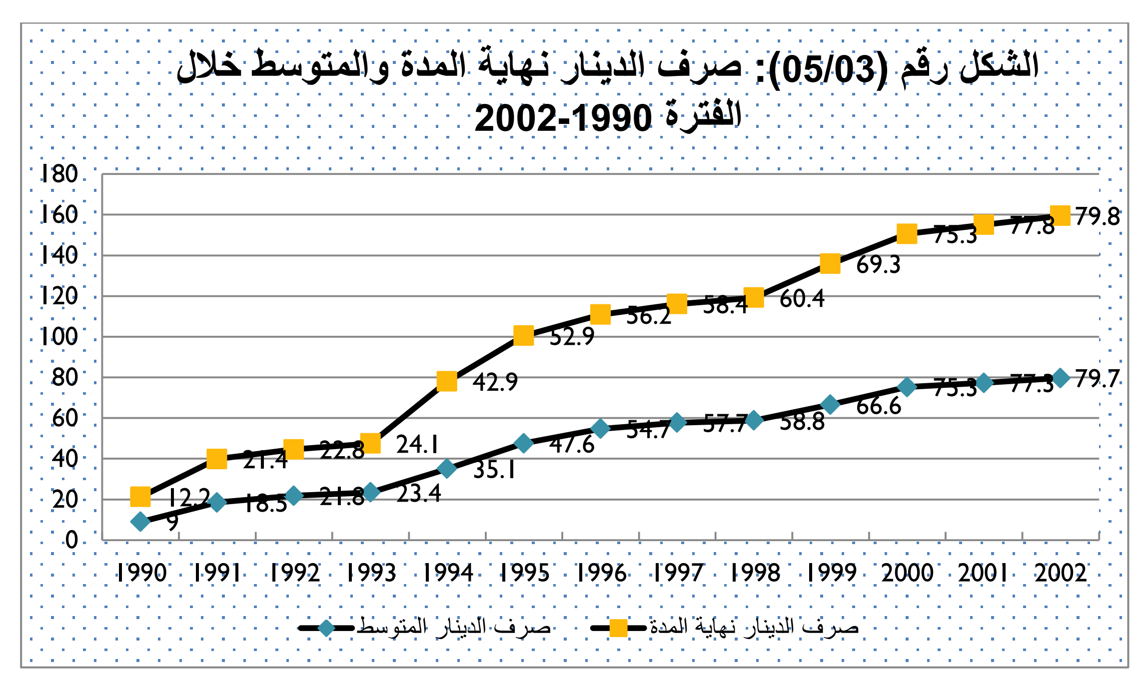
– عدم قيام أطراف التعامل الخارجي الأخرى بإجراءات مضادة تؤدي الى إبطال سياسة تغير سعر الصرف، و هو شرط لا يمكن ضمانه أيضا في الاقتصاديات المعاصرة بحكم المصلحة الاقتصادية العليا لاقتصاد كل بلد.

والنتيجة هي أن سياسة تخفيض قيمة العملة المنطلقة من أسلوب المرونات لم يكن لها الأثر الكبير على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وأن التوازن المسجل في ميزان المدفوعات الجزائري ابتداء من سنة 1998 يعود أساسا الى تحسن أسعار البترول، وهي المادة الأساسية التي تتكون منها صادرات البلاد، و ليس إلى انعكاسات تخفيض الدينار، و يمكن أن يعود العجز في الميزان بمجرد ما تنخفض أسعار المحروقات إلى مستوى أقل من19دولار للبرميل الواحد، أي بمجرد ما تصل صادرات البترول إلى أقل من 13 مليار دولار[1].

ثانيا: إشكالية إعادة تقويم الدينار الجزائري.

إن عملية التخفيض المتتالي للدينار الجزائري لم يكن له الأثر المباشر على إعادة توازن ميزان المدفوعات، و الأثر الوحيد الذي يمكن ملاحظته هو تقريب قيمته من قيمة السعر في السوق السوداء بفعل الخلل الذي كان حاصلا في عرض و طلب العملة، و بفعل الإستقرار النسبي في العملة الوطنية خلال الفترة 1999-2002 نتيجة لاعتبارات عديدة، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الرابع، جوان 2006، ص ص: 249-251.



المصدر: الأخضر عزي، **صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي** 1990-2002، مرجع سابق، ص ص: 272-274.

يلاحظ من خلال تتبع المسار أن خط الإتجاه العام لسعر صرف الدينار سواء في نهاية المدة أو في المدة المتوسط، يعكس تطورا إيجابيا، ليس بفعل التخفيض وإنما بفعل المداخيل البترولية، وتحسين احتياطي الصرف رغم بعض التواترات المرتبطة بسنة الدراسة.

وبالنظر إلى أن قوة العملة تكتسب من قوة اقتصاد البلد و بخاصة القدرة الإنتاجية والفاعلية الإقتصادية في الإقتصاد الدولي، والتي تترجم من خلال عدة معايير منها ما يلي:

- قوة النشاط الإنتاجي والتنافسي للبلد، والتي تعكس التنويع في صادراته وحساسية وارداته، وهي دليل على ارتباط اقتصاد البلد بالإقتصاد العالمي؛
- كفاءة و ديناميكية النظام المصرفي في البلد، ومدى قدرته على تقديم الخدمات المصرفية المحلية والدولية وسرعتها، ويتوقف ذلك على مدى عملها بالمعايير الدولية و مدى انتشارها و تواجد وكلائها في مختلف المواقع ذات المعاملات الكثيفة، إضافة الى سمعتها و نظافة معاملاتها؛
- مدى الاستقرار النقدي داخل الدولة، و يتضمن ذلك مدى استقرار العملة المحلية مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى؛
- مدى استخدام العملة في منح القروض الدولية؛

– مدى استخدام العملة في تسوية المدفوعات الدولية؛

– حجم الإحتياطات من وسائل الدفع الخارجي المتوافرة لدى الدولة و التي تقف خلف العملة الوطنية لحمايتها من تقلبات قيمتها بفعل قوى السوق.

وهذه المعايير لا تكتسب إلا إذا كانت الدولة فاعلا اقتصاديا قويا في الإقتصاد الدولي بفعل النشاط الإنتاجي الداخلي المتنوع، والقائم على المزيد من خلق القيمة المضافة وتكثيف عنصر العمل[1].

---

[1] الأخضر عزي، **صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي 1990–2002**، مرجع سابق، ص ص: 272-274.

خلاصة الفصل الثالث:

عرف الإقتصاد الجزائري تحولا من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق بعد المشاكل التي صادفته جراء انهيار أسعار النفط في السوق العالمية في منتصف ثمانينات القرن العشرين، حيث اضطرت الحكومة الجزائرية إلى طلب المساعدة من الصندوق النقدي الدولي وتطبيق برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، وقد لعبت سياسة الصرف دورا هاما في الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار من القيود الإدارية واعتماد سياسة التخفيض لاسترجاع التوازن الخارجي، وبعد انتهاء فترة الإصلاحات التابعة لصندوق النقد الدولي عادت أسعار النفط للإرتفاع من جديد ابتداء من سنة 1999، فارتفعت بذلك احتياطات الصرف بشكل كبير وأنشأ صندوق ضبط الموارد ابتداء من سنة 2002، الشيء الذي انعكس إيجابيا على مختلف جوانب السياسة الإقتصادية عامة وسياسة الصرف خاصة، حيث شكل المستوى الهام للإحتياطات الرسمية للصرف وتثبيت معدل الصرف الحقيقي للدينار ضمانا مزدوجا بالنسبة للجزائر في مواجهة الصدمات الخارجية.

ويعتبر تذبذب العملات الرئيسية بشكل كبير تهديدا يعمل على رفع مخاطر الصرف الناتجة من التعاملات التجارية بين الجزائر وبقية العالم، وحتى تستطيع الجزائر التقليل بشكل معتبر من هذا التهديد الخارجي ينبغي عليها أن تسير سعر صرفها بأكثر شفافية من خلال تنشيط الدور الفعلي لسوق الصرف بشقيه الآني والآجل، مما يعطي للأعوان الإقتصاديين فرصة الحصول على رؤية واضحة فيما يتعلق بتصرف سعر صرف الدينار، أضف إلى ذلك ضرورة استقرار سعر صرف الدينار ليس فقط أمام الدولار ولكن أيضا أمام الأورو من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات لجلب أكبر عدد ممكن من العملات الأجنبية.

وتعتبر الرقابة على الصرف السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم، وهي أكثر نجاعة لتخفيف العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، وتتناسب مع طبيعة البنية الإقتصادية للدول النامية رغم أنه ينجر عن اتباعها بعض النتائج السلبية خاصة ظهور السوق الموازية للصرف، والدي شاع في الجزائر في بداية الثمانينات وعرف تراجعا ابتداء من سنة 1994 نتيجة لعدة إجراءات أهمها بداية تحرير الدينار وتخفيف الرقابة على الصرف.

من جهة أخرى يبدو أن الأسس النظرية لسياسة تخفيض قيمة العملة نشأت في ظروف مغايرة لتلك التي تمر بها الإقتصاد الجزائري، وبالتالي إن عملية التخفيض المتتالي للدينار الجزائري لم يكن له الأثر المباشر على إعادة توازن ميزان المدفوعات، والأثر الوحيد الذي يمكن ملاحظته هو تقريب قيمته من قيمة السعر في السوق الموازي.

الفصل الرابع:

سعر صرف الدينار ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة ما بين (1990- 2010)

الفصل الرابع: سعر صرف الدينار ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة مابين (1990– 2010)

تمهيـــد:

بذلت السلطات الجزائرية جهودا كبيرة في إنجاح برنامج التعديل الهيكلي، إذ تمثلت مهام هذا البرنامج في تصليح الإختلالات الإقتصادية المختلفة من أجل النهوض بسياسة التنمية الإقتصادية والإنعاش الإقتصادي، ومع أن اتخاذ قرارا بتخفيض قيمة العملة الوطنية طمعا في تحسين وانتعاش مؤشرات الإقتصاد الكلي بما في ذلك ميزان المدفوعات في الجزائر أعطى بسياسة اقتصادية جيدة لكنه لم يعطي سياسة تنموية دائمة .

ولهذا سنحاول من خلال مباحث هذا الفصل من الدراسة معرفة آثار تخفيض قيمة العملة على عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2010)، وذلك بتقديم عرض للمعلومات المتوفرة مع التحليل الإقتصادي لها، مع عرض بعض مؤشرات استقرار الإقتصاد الكلي بعد الإصلاحات، ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان العمليات الجارية (1990-2010).

المبحث الثاني: أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان رأس المال وعلى الميزان الكلي(1990-2010).

المبحث الثالث: بعض مؤشرات استقرار الإقتصاد الكلي (1999-2010).

المبحث الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الجارية في الفترة مابين 1990-2010.

إن الأثر المنتظر من التخفيض وكما رأينا من خلال الفصل الثالث، هو انخفاض أسعار السلع المحلية بدلالة العملة الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع الأجنبية بدلالة العملة الوطنية، وبالتالي الإرتفاع في حجم الصادرات، وانخفاض في حجم الواردات، وسنحاول في هذا المبحث دراسة هذا الأثر من خلال تحليل وضعية البنود المكونة للميزان الجاري، ثم التطرق إلى تطور أرصدتها بالمقارنة مع تغير سعر الصرف. ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: أثر تطور سعر الصرف على الميزان التجاري.

المطلب الثاني: أثر تطور سعر الصرف على ميزاني الخدمات و التحويلات والميزان الجاري.

المطلب الأول: أثر تطور سعر الصرف على الميزان التجاري.

يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات السلعية، وسنتعرض بالتحليل لكل بند ثم إلى تطور رصيد الميزان التجاري ككل، ثم نتطرق بعدها إلى تطور هاته الأرصدة بالمقارنة مع تغير سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

أولا: تحليل وضعية الميزان التجاري.

يعتبر تحليل وضعية الميزان التجاري مفيد من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري، وسنتعرض بالتحليل لكل بند من بنوده، ثم إلى تطور رصيد الميزان التجاري ككل خلال فترة الدراسة.

1- تحليل وضعية الصادرات السلعية.

إن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990- 2010) وفق ما يوضحه الجدول رقم (01/04) يستخلص ما يلي :

- سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95 في المائة من إجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة ، في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون مستوى 7 في المائة وتصل في بعض الأحيان إلى دون 1.6 بالمائة كما هو الحال في سنة 2005 حيث قدره بـ 1.59 في المائة من إجمالي الصادرات، وهذا ما يؤكد فشل السلطات

العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات النفطية في آفاق سنة 2000، رغم التحفيزات المقدمة.

– وتعتبر سنة 1996 السنة التي سجلت فيها الصادرات خارج المحروقات أعلى نسبة لها في سنوات التسعينات أي بقيمة 881 مليون دولار أمريكي وبمعدل 6.58 في المائة ، ويعود هذا الإرتفاع إلى تسديد الجزائر جزء من ديونها اتجاه روسيا في شكل بضائع بتصدير التمور والطماطم المعولبة، هذا وعرفت الفترة (2000-2010) تطورا محسوسا في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت أعلى نسبة لها في سنة 2010 بقيمة1619 مليون دولار، كما شهدت هذه الصادرات تراجعا طفيفا سنة 2003 (-0.08 في المائة) بسبب الغزو الأمريكي للعراق، وتوقف الصادرات نحو هذا البلد، ويعود سبب الإنعاش في قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى جهود الدولة في تنمية وتنويع صادراتها في إطار سياساتها التنموية المتجسدة في برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو.

كما يلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000 – 2008) ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 اكتشافا للنفط والغاز خلال هذه الفترة حسب تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك[1] ، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل البترول بنسبة 37.37 في المائة مقارنة مع 2008، وهذا بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 2008 ليعود بعدها إلى التحسن في سنة 2010؛ والجدول التالي يبين تطور الصادرات السلعية خلال الفترة (90-2010):

[1] موقع وزارة التجارة، متاح حتى (2011/08/05) على: www.mincommerce.gov.dz .

جدول رقم (01/04): تطور الصادرات السلعية خلال الفترة (1990–2010) **مليون دولار .**

البيـان / السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	10865	296.1	439	3.88	11304	100
1991	11726	96.90	375	3.10	12101	100
1992	10388	695.8	449	4.14	10837	100
1993	9612	95.25	479	4.74	10091	100
1994	8053	96.56	287	3.44	8340	100
1995	9731	395.0	509	4.97	10240	100
1996	12494	93.41	881	6.58	13375	100
1997	13378	96.32	511	3.67	13889	100
1998	9855	96.49	358	3.50	10213	100
1999	12084	96.50	438	503.	12522	100
2000	21419	97.22	612	82.7	22031	100
2001	18484	96.61	648	93.3	19132	100
2002	18110	96.79	610	3.26	18710	100
2003	23990	898.0	470	1.92	24460	100
2004	31550	97.92	660	52.0	32220	100
2005	45590	98.40	740	601.	46330	100
2006	53610	97.93	1130	2.06	54740	100
2007	59610	98.38	980	21.6	60590	100
2008	77190	298.2	1400	1.78	78590	100
2009	44410	28.29	770	1.70	45180	100
2010	56143	.2097	1619	2.80	57762	100

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

2- تحليل وضعية الواردات السلعية

يتبين من الجدول رقم (02/04) أن قيمة الواردات اتجهت نحو الإرتفاع ابتداءًا من سنة 1991 إلى غاية 1995 حيث بلغت 10761 مليون دولار، ويعود هذا الإرتفاع إلى رفع القيود على التجارة الخارجية، وبالتالي التوجه نحو تلبية الإحتياجات المحلية عن طريق الإستيراد، كما شهد خلال هذه الفترة ارتفاع الواردات الغذائية

نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي خاصة (الحبوب) نتيجة تذبذب العوامل المناخية حيث سجلت 3 مليار دولار سنة 1995 .

لكن لم يدم ذلك طويلاً، حيث عادت لتسجل انخفاضًا في الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 1999 نتيجة للعوامل التالية:

- الإتفاق الموقع مع الصندوق النقدي الدولي الذي يحث على خفض الإنفاق؛
- نسبة هامة من الواردات الجزائرية تشكل من المواد المستعملة في القطاع الصناعي، ونظرًا لحل بعض المؤسسات العمومية وآثار تحرير التجارة الخارجية (المنافسة الأجنبية) على هذه المؤسسات، والمشاكل التي عانت منها كالتمويل انخفضت نسبة الواردات المستعملة في القطاع الصناعي من48 في المائة سنة 1993 إلى39,6 في المائة سنة 1998 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات؛
- انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، وبالتالي انخفاض القدرة على الدفع .

وابتداءا من سنة 1999 إلى غاية سنة 2010 نلاحظ اتجاه قيمة الواردات نحو الإرتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للإرتفاع الكبير في أسعار النفط بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي المقومة به هذه الواردات بشكل ملحوظ خاصة خلال سنة 2003 أمام العملات الدولية الرئيسية مما تترتب عنه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الإقتصاد ومشروع دعم النمو. والجدول التالي يبين تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة (1990 – 2010):

جدول رقم (02/04) : تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة (1990 – 2010) مليون دولار .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الواردات	9684	7681	8300	7990	9150	10100	9090	8130	8630	8960	9350
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
قيمة الواردات	9480	12010	13320	17950	19860	20680	26350	37990	37390	40212	

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

3- تحليل وضعية الميزان التجاري

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03/04) أن رصيد الميزان التجاري سجل فائضا على مدى كل السنوات ما عدا سنتي 1994 و 1995 اللتان سجلتا عجزا بقيمتي 810 و140 مليون دولار على التوالي، بسبب ارتفاع قيمة الواردات مقابل الصادرات تزامنا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي الذي كان في سنة 1994، وتدهور الوضع الأمني الذي استلزم من الدولة تجنيد طاقات بشرية ومادية إضافية قصد التصدي إلى الأزمة الأمنية.

أما في السنوات الأخرى فسجل الميزان التجاري فائضا يختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الصادرات والواردات ، لكن الملاحظ أنه سجل فوائض كبيرة نوعًا ما خلال السنوات (2000 . 2010) مقارنة بالسنوات السابقة ، ويعود هذا الإرتفاع الكبير في قيمة الصادرات الى الإرتفاع في أسعار النفط. والجدول التالي يبين تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2010):

جدول رقم (03/04) : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2010) مليون دولار .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان التجاري	1620	4420	2537	2101	-810	-140	4285	5759	1583	3562	12681
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الميزان التجاري	9652	6700	11140	14270	26470	34060	34240	40600	7790	17550	

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم (01/04) والجدول رقم (02/04).

ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري

سنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على أثر التغير في سعر صرف الدينار على الميزان التجاري ، وهذا من خلال معرفة أثر تغير سعر صرف الدينار على البنود المكونة للميزان التجاري .

1- أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات

سنحاول في هذا الجزء أن نعرض التغير في معدل الصرف المتوسط مقارنة بالتغير في قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة، والذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (04/04) : التغير في معدل الصرف المتوسط مقارنة بالتغير في قيمة الصادرات خلال الفترة (1990 – 2010) **(نسبة مئوية)**

البيان / السنوات	التغير في قيمة الصادرات النفطية	التغير في قيمة الصادرات خارج المحروقات	التغير في قيمة الصادرات الإجمالية	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-	-	-
1991	7.92	-14.59	7.05	105.6
1992	-11.41	19.73	-10.47	17.8
1993	-7.47	6.68	-6.88	7.3
1994	-16.22	-40.08	-17.35	50
1995	20.84	77.35	22.78	35.6
1996	28.39	73.08	30.61	14.9
1997	7.075	-41.99	3.84	5.5
1998	-26.33	-29.94	-26.47	1.9
1999	22.62	22.34	22.61	13.3
2000	77.25	39.73	75.94	13.1
2001	13.7	5.88	13.16	2.7
2002	-2.02	5.86	2.21	3.1
2003	32.46	-22.95	30.73	-3
2004	31.51	40.42	31.72	-6.7
2005	44.5	12.12	43.79	1.8
2006	17.59	-52.7	18.15	-1.1
2007	11.19	13.27	10.69	-4.4
2008	29.49	42.86	29.71	-6.9
2009	-42.85	-45	-42.51	12.4
2010	27.28	110.26	27.85	2.5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (01/04)، والجدول رقم (04/03).

من الجدول رقم (04/04) نلاحظ خلال الفترة (1990 – 1994) انخفاض قيمة الدينار بشكل كبير، وهو التخفيض الذي تم في إطار الإستعداد الائتماني سنة 1991 .وبالنسبة للصادرات نلاحظ في هذه الفترة انخفاض تدريجي للصادرات من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 1995 والسبب يعود أساسًا إلى انخفاض أسعار المحروقات في هذه الفترة وثبات كميتها الموجهة للتصدير بسبب عضوية الجزائر في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تحدد في إطارها حصة لا يمكن تجاوزها، مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار، كذلك نلاحظ تذبذب في الصادرات خارج المحروقات من سنة إلى أخرى تارة تسجل زيادة وتارة أخرى انخفاض

في قيمتها ، ففي سنة 1992 ارتفعت بـ 19.73 في المائة وسنة 1994 انخفضت بـ 40.08 في المائة ، وهو ما يعني أنه لم يتبع التخفيض في قيمة الدينار ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي ضعف تأثير سعر صرف الدينار على عرض الصادرات .

أما سنة 1994 التي عرفت انخفاضا في قيمة الدينار بنسبة 40.17 في المائة فقد عرفت كذلك انخفاضا في قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة 17.35 في المائة ، ويرجع هذا بالأساس إلى الإنخفاض في قيمة الصادرات النفطية بنسبة 16.22%، بالإضافة إلى الجفاف وارتفاع نسبة التضخم 39 في المائة ، وهذا يدل على أن الأثر المرجو من عملية التخفيض لم يتحقق على مستوى الصادرات.

وابتداء من سنة 1995 عرفت الصادرات الإجمالية تحسنا ملحوظا إلى غاية سنة 1997 أين بلغت قيمة 13889 مليون دولار أمريكي، فضلا عن انتعاش الصادرات خارج المحروقات أين سجلت نمؤا خلال سنوات تحسنا في سنوات 1995، 1996، إذ بلغت على التوالي: 77.35 في المائة ، 73.08 في المائة، والشأن في ذلك يرجع أساسا إلى التحسن النسبي للظروف المناخية، وإعادة هيكلة و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص ، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية، ورغم ذلك تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيف لا ترقى إلى مستوى الإجراءات والتدابير المتنوعة التي اتخذت .

أما الفترة بعد سنة 1997 حتى سنة 2010 فقد عرفت الصادرات الإجمالية تذبذبات كبيرة واستقرارا نسبي في سعر الصرف، سجلت خلالها الصادرات خارج المحروقات تراجعا سنة 2003 بنسبة 21.93 في المائة مقارنة بسنة 1997، رغم التخفيض الذي عرفته قيمة الدينار الجزائري في تلك الفترة ب 34.14 في المائة ، ويرجع الإقتصاديون ذلك إلى الكوارث التي عرفتها الجزائر، إضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي، كما سجلت كذلك انخفاضا في سنة 2009 ب 45 في المائة مقارنة بسنة 2008، وعرفت نفس السنة انخفاضا في قيمة الدينار الجزائري ب 12.4 في المائة مقارنة بسنة 2009، وعموما تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية جد ضعيفة، ويشير بعض الإقتصاديين إلى أن تحسين هذه الوضعية يستدعي إعادة النظر في الطريقة وطبيعة كفاءة المورد البشري القائم على تخصيص الأموال بالشكل الجيد.

أما الصادرات النفطية فقد عرفت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2000-2010 مسجلة أقصى ارتفاعا لها سنة 2007 ب 260.4 في المائة مقارنة بسنة 2000، ويرجع هذا إلى زيادة الطلب العالمي على هذه المادة بسبب التطور الصناعي العالمي الكبير، وكذلك يعود إلى ارتفاع حصة البلد في منظمةOPEP .

نستخلص مما سبق أن عملية تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري من أجل رفع قيمة الصادرات الجزائرية لم تحقق النتائج المرجوة منها.

2- أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات

سنحاول في هذا الجزء أن نقارن بين التغير في معدل الصرف المتوسط ومقارنته بالتغير في قيمة الواردات خلال فترة الدراسة، والذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05/04): التغير في معدل الصرف المتوسط مقارنة بالتغير في قيمة الواردات خلال الفترة (1990– 2010) **(نسبة مئوية)**

البيان / السنوات	التغير في قيمة الواردات	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-
1991	-21	105.6
1992	8.06	17.8
1993	3.73	7.3
1994	14.5	50
1995	10.4	35.6
1996	-10	14.9
1997	-11	5.5
1998	6.15	1.9
1999	-3.8	13.3
2000	4.35	13.1
2001	1.39	2.7
2002	26.7	3.1
2003	10.9	-3
2004	34.8	-6.7
2005	10.6	1.8
2006	4.13	-1.1
2007	27.4	-4.4
2008	44.2	-6.9
2009	1.58-	12.4
2010	7.55	2.5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم(02/04)، والجدول رقم (04/03).

يتبين من الجدول أعلاه أن الواردات عرفت تذبذبا من سنة لأخرى طيلة فترة الدراسة حيث أنها سجلت انخفاضا بنسبة 20.68 في المائة ، 10 في المائة ، 10.56 في المائة ، في سنوات:1991، 1997، 1996،على التوالي وهذه السنوات عرفت انخفاضا في قيمة الدينار، أما باقي السنوات الأخرى والتي طبعتها زيادة مستمرة في سعر صرف الدينار خاصة سنة 1994 التي عرفت زيادة ب40.17 في المائة ، قابلتها زيادة في قيمة الواردات مما يعني عدم استجابة قيمة الواردات إلى الإنخفاض في قيمة العملة ، ويرجع هذا إلى ارتفاع النفقات العسكرية بسبب عدم استقرار الوضع الأمني، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات تحرير التجارة الخارجية وتطهير المؤسسات العمومية، كما أن الواردات تعد أحد الوسائل الهامة لتنمية الإقتصاد الجزائري بتوفيرها للسلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا.

تجدر الإشارة إلى أن الإستقرار النسبي الذي عرفته الواردات الجزائرية مابين سنتي 1997 و2002 يعود بالأساس إلى سياسة الدولة في الحد من الواردات، وإلى الإنخفاض المستمر الذي عرفته قيمة الدينار الجزائري في تلك المرحلة.

أما بالنسبة للفترة مابين سنة 2002 حتى سنة 2008 فقد عرفت ارتفاعا ملحوظا في قيمة الواردات بنسبة 690.14 في المائة قابلها استقرار نسبي في سعر صرف الدينار، ويرجع ذلك لاستقرار الوضع الأمني والبرامج التنموية التي اعتمدتها الدولة كبرنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو، بالإضافة إلى رفع مستوى الأجور، كما سمحت إجراءات تأطير عمليات التجارة الخارجية التي اتخذتها السلطات العمومية خلال سنتي 2007، 2008 (سياسة كبح الواردات التي قلصت فاتورة الغذاء واستحدثت الضريبة على السيارات في قانون المالية التكميلي 2008) للجزائر بتقليص وارداتها بأكثر من 1.5 في المائة في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008حسبما علم لدى الجمارك الجزائرية، واستمر الإنخفاض طيلة التسعة أشهر الأولى من سنة 2010، ويعد هذا الإنخفاض نتيجة للتخفيضات التي شهدتها مواد التجهيز(26.25 في المائة)، والمواد الإستهلاكية غير الغذائية (25.76 في المائة)، كما لجأت الدولة إلى تخفيض قيمة العملة بنسبة 12.4 في المائة في ديسمبر 2008[1]، وذلك من أجل مواجهة ارتفاع الطلب المحلي على بعض المنتجات التي انخفضت أسعارها في الأسواق العالمية على إثر الأزمة المالية العالمية.

[1] موقع وزارة التجارة، متاح حتى (2011/08/05) على: www.mincommerce.gov.dz.

نستخلص مما سبق أن التخفيض في قيمة الدينار من أجل تخفيض قيمة الواردات لم يحقق النتائج المرجوة منه في أغلب فترات الدراسة، وبالنسبة للسنوات التي عرفت انخفاضا في قيمة الواردات كانت هذه الإنخفاضات معظمها أقل بكثير من التخفيض في قيمة الدينار الجزائري .

3- أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري

سنحاول في هذا الجزء أن نقارن بين التغير في معدل الصرف المتوسط والتغير في رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، والذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06/04) : التغير في معدل الصرف المتوسط ومقارنته بالتغير في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990 – 2010) **(نسبة مئوية)**

البيان / السنوات	التغير في رصيد الميزان التجاري	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-
1991	172.83	105.6
1992	42.60-	17.8
1993	17.18-	7.3
1994	-61.45	50
1995	82.72	35.6
1996	2960.71	14.9
1997	34.40	5.5
1998	72.51-	1.9
1999	125.01	13.3
2000	256.01	13.1
2001	23.89-	2.7
2002	30.58-	3.1
2003	66.29	-3
2004	28.10	-6.7
2005	85.49	1.8
2006	28.67	-1.1
2007	0.53	-4.4
2008	18.57	-6.9
2009	80.81-	12.4
2010	125.29	2.5

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (03/04) والجدول رقم (04/03)

إجمالا ومن خلال معطيات الجدول رقم (06/04) يمكن القول أنه وعلى مدى فترة الدراسة كانت الزيادة في سعر صرف الدينار الجزائري تقابلها إشارة سالبة في معدل تغير رصيد الميزان التجاري، وهو ما يعني تناقص في

رصيد الميزان التجاري، ما عدا سنة 2005 التي كانت فيها زيادة ب 1.8 بالمائة في سعر صرف الدينار قابلتها زيادة ب85.49 بالمائة في رصيد الميزان التجاري.

ويمكن ترجمت هذه الوضعية بفشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في خفض قيمة الواردات وزيادة قيمة الصادرات، وتحسين وضعية الميزان التجاري، ولا يعود هذا إلى عدم فعالية هذه السياسة (سياسة تخفيض قيمة العملة)، لكنها تفترض اقتصاد ذو هيكلة متنوعة وجهاز انتاجي قوي، على خلاف الإقتصاد الجزائري المعتمد بنسبة كبير على عائدات المحروقات.

المطلب الثاني: أثر تطور سعر الصرف على ميزاني الخدمات والتحويلات والميزان الجاري

سنتعرض في هذا المطلب بالتحليل لتطور رصيد كل ميزان العمليات غير المنظورة وميزان التحويلات من جانب واحد، إضافة إلى تحليل تطور رصيد الميزان الجاري ككل ، ثم نتطرق بعدها إلى تطور هاته الأرصدة بالمقارنة مع تغير سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

أولا: تحليل وضعية ميزاني الخدمات و التحويلات والميزان الجاري

سنتعرض بالتحليل لكل من رصيد ميزان العمليات غير المنظورة وميزان التحويلات من جانب واحد، ثم إلى وضعية الميزان الجاري ككل خلال فترة الدراسة.

1- تحليل وضعية ميزان العمليات غير المنظورة (الخدمات)

يتضح من خلال الجدول رقم (07/04) أن رصيد ميزان الخدمات سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة الأزمة الأمنية في تسعينات القرن العشرين، وارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلهم في الخارج ، فضلاً حاجة البلد الكبيرة والمتزايدة في أغلب الأحيان للخدمات ، وارتفاع تكلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي المتمثل في كراء الطائرات الأجنبية ومصاريف الصيانة، التي تتم من قبل الأجانب، وارتفاع كذلك التكاليف أو النفقات على البعثات في الخارج منها النفقات الطلابية والعسكرية ونفقات العلاج في الخارج، بالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية والتمثيل في الخارج، ناهيك عن محدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء خدمات للأطراف الأخرى .

يمكن ملاحظة تفاقم العجز خلال سنتي 1999 ، 2000 وهذا راجع لانخفاض عائدات الإحتياطات الأجنبية نتيجة انخفاض معدلات الفائدة ، كما لوحظ تراجع العجز في الميزان من سنة2001 حتى سنة 2003، ومرجعية ذلك الزيادة في العائدات من الإحتياطات الخارجية نتيجة لتنامي حجمها ، وكذلك التحسن النسبي في أداء قطاع السياحة في احتواء الزيادة في عجز ميزان العمليات الغير منظورة، غير أنه وابتداء من سنة 2004حتى سنة 2010، عرف الميزان عجزا كبيرا متواصلا في رصيد بلغ أقصاه سنة 2009ب 10000 مليون دولار، وهذا بسبب الإستقرار الذي عرفه الوضع الأمني الذي ساهم بدوره في انتعاش عدد الرحلات السياحية والعامة والمبادلات التجارية اتجاه العالم، كذلك بفضل البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة في هذه الفترة بسبب انتعاش قطاع المحروقات. والجدول التالي يبين تطور رصيد ميزان الخدمات خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (07/04) : تطور رصيد ميزان الخدمات خلال الفترة (1990 – 2010) مليون دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان	-3290	-3560	-3300	-2760	-2970	-3520	-3760	-3300	-3480	-4130	-4160
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الميزان	-3220	-3410	-3990	-5610	-7350	-6720	-5920	-8930	-10000	-8690	

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات بنك الجزائر.

2- تحليل وضعية ميزان التحويلات من جانب واحد

من خلال الجدول رقم (08/04) يتبين لنا أن رصيد ميزان التحويلات سجل أرصدة موجبة تختلف من سنة إلى أخرى طيلة الفترة المدروسة، حيث وبعد التذبذب الطفيف الذي عرفه بين الفترة 1990 و1994 شهد انخفاضا محسوسا سنتي 1995 و 1996 تزامنا مع بداية التصحيحات الهيكلية، وهذا بسبب تدهور الوضع الأمني وبالتالي إحجام الكثير من العمال المهاجرين عن تحويل أموالهم إلى داخل الوطن واللجوء بها إلى دول أخرى في شكل سياحة أو غير ذلك، وبعدها وخلال سنتي 1997 و1998 عرف ارتفاعا بسب المساعدات الخارجية للجزائر قصد مواجهة الأزمة الإقتصادية والأمنية، أما خلال الفترة 1999 و2001 وعقب نهاية برنامج التعديل الهيكلي سُجل انخفاض محسوس في قيمة التحويلات، وانطلاقا من سنة 2002 حتى سنة 2010 فقد عرف الميزان انتعاشا كبيرا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية من سنة

1999، بالإضافة إلى تحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشا ت التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور .وما زاد في هذا التحسن هو اقتراب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتحسين أداء خدمات الصر ف. والجدول التالي يبين تطور رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (08/04) : تطور رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد الفترة خلال (1990 – 2010).

مليون دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان	1530	1290	1390	1140	1400	1120	880	1060	1060	790	790
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الميزان	670	1070	1750	2460	2060	1610	2220	2780	2630	2630	

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات بنك الجزائر.

3- تحليل وضعية الميزان الجاري

يتكون الميزان الجاري من الميزان التجاري، وميزان الخدمات ثم ميزان التحويلات، فبعد تحليلنا وتعرفنا على تطور أرصدة كافة البنود المشكلة للميزان الجاري ، بوسعنا الآن أن نبين تطور هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان الجاري، ومن الملاحظ أن الميزان التجاري يتحكم بشكل كبير في وضعيته، وفي المقابل أن وضعية أسعار النفط تعتبر هي المحدد الأساسي للتطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري، وعليه فإن الميزان الجاري سجل أرصدة ضعيفة ما بين سنتي 1990 و 1998، حيث سجل عجزا مستمرا طيلة ثلاث سنوات 1993، 1994، 1995، بلغ أقصاه سنة 1995 ب 2940 مليون دولار، نتيجة للعجز المسجل في الميزان التجاري بسبب انخفاض سعر البترول، فضلاً عن ارتفاع الواردات، وكذلك نتيجة العجز المسجل في ميزان العمليات الغير منظورة، وعجز ميزان التحويلات على تغطية العجز في الميزان الجاري، ثم سجل هذا الميزان بعد ذلك انتعاشا طفيفا في سنة 1999 بقيمة 578 مليون دولار، والتي قابلها ارتفاع في سعر البترول إلى

17.9دولار للبرميل، واستمر هذا التحسن بعد ذلك في ظل استقرار الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط، حيث عرف فائضا متذبذبا ما بين سنتي 1999 و2003، وابتدءا من سنة 2004 شهد الحساب الجاري زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2010، ماعدا سنة 2009 أين سجل انخفاضا من 34450 مليون دولار سنة 2008 إلى

410 مليون دولار ، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية. والجدول التالي يبين تطور رصيد الميزان الجاري خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (09/04) : تطور رصيد الميزان الجاري خلال الفترة (1990 – 2010) مليون دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان	1400-	2150	521	-317	-2595	-2940	1406	2962	18	578	9488
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الميزان	7059	4360	8840	11120	21180	28950	30540	34450	410	12760	

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات بنك الجزائر.

ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد والميزان الجاري

سنحاول من خلال هذا الفرع التعرف على أثر التغير في سعر صرف الدينار على ميزان العمليات غير المنظورة وميزان التحويلات من جانب واحد والميزان الجاري خلال فترة الدراسة.

1- أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان الخدمات:

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول أن نقارن بين التغير في قيمة الخدمات والتغير في معدل الصرف المتوسط خلال فترة الدراسة، والذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10/04) : التغير في قيمة الخدمات ومقارنته بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال فترة الدراسة خلال الفترة (1990 – 2010) **(نسبة مئوية)**

البيان / السنوات	معدل التغير في قيمة الخدمات	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$	البيان / السنوات	معدل التغير في قيمة الخدمات	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-	2001	22.60	2.7
1991	-8.21	105.6	2002	-5.90	3.1
1992	7.30	17.8	2003	-17.01	-3
1993	16.36	7.3	2004	-40.60	-6.7
1994	-7.61	50	2005	-31.02	1.8
1995	-18.52	35.6	2006	8.57	-1.1
1996	-6.82	14.9	2007	11.90	-4.4
1997	12.23	5.5	2008	-50.84	-6.9
1998	-5.45	1.9	2009	-11.98	12.4
1999	-18.68	13.3	2010	13.10	2.5
2000	-0.73	13.1			

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (07/04)، والجدول رقم (04/03).

إن الأثر المرجو نظريا من تخفيض قيمة العملة على ميزان الخدمات هو أنه ومع ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية يتحسن رصيد ميزان الخدمات بتحسن الخدمات المصدرة، والعكس في حالة انخفاض سعر صرف العملة.

فعند مقارنة تطور معدلات رصيد ميزان الخدمات مع تطور معدل الصرف في الإقتصاد الجزائري من خلال الجدول رقم(10/04) نلاحظ تذبذب في رصيد ميزان الخدمات من سنة لأخرى، حيث قابل انخفاض قيمة العملة التحسن في رصيد ميزان الخدمات في سنوات: 1992، 1993، 1997، 2001، 2010، ب: 12.23، 16.36، 7.30، 2.7، 2.5 على التوالي، وهو ما يفسره معدل التغير الموجب لسعر الصرف وميزان الخدمات في هاته السنوات، أما باقي السنوات الأخرى فقد سجلت معدل تغير سالبا في رصيد ميزان الخدمات رغم استمرار ارتفاع سعر صرف العملة، ماعدا سنة 2006 التي سجلت معدل تغير موجب قابله ارتفاع في قيمة العملة.

نستخلص ممّا سبق أن طبيعة هيكل ميزان الميزان التجاري الجزائري واعتماده على منتج وحيد كمصدر للعملة الصعبة تبطل فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان الخدمات، مما يعني أن قيمة الصادرات والواردات غير المنظورة شأنها شأن الصادرات والواردات المنظورة، تمتاز بعدم المرونة اتجاه التغير في سعر صرف الدينار الجزائري.

2- أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان التحويلات من جانب واحد.

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول أن نقارن بين التغير في معدل الصرف المتوسط والتغير في قيمة التحويلات من جانب واحد خلال فترة الدراسة، والذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (11/04) : التغير في قيمة التحويلات من جانب واحد مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010) . (نسبة مئوية)

البيان / السنوات	التغير في قيمة التحويلات من جانب واحد	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$	البيان / السنوات	التغير في قيمة التحويلات من جانب واحد	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-	2001	-15.19	2.7
1991	-15.69	105.6	2002	59.70	3.1
1992	7.75	17.8	2003	63.55	-3
1993	-17.99	7.3	2004	40.57	-6.7
1994	22.81	50	2005	-16.26	1.8
1995	-20.00	35.6	2006	-21.84	-1.1
1996	-21.43	14.9	2007	37.89	-4.4
1997	20.45	5.5	2008	25.23	-6.9
1998	0.00	1.9	2009	-5.40	12.4
1999	-25.47	13.3	2010	0.00	2.5
2000	0.00	13.1			

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (08/04) والجدول رقم (04/03).

من خلال الجدول رقم (11/04) نلاحظ التذبذب الكبير الذي عرفه ميزان التحويلات من جانب واحد على مدى طول فترة الدراسة رغم الإنخفاض المستمر في سعر صرف الدينار الجزائري، حيث سجلت معدلات

تغير سالبة تارة تفسر التدهور في قيمة الميزان، وموجبة تارة تفسر التحسن في قيمة الميزان، مع العلم أن ميزان التحويلات من جانب واحد قد سجل أرصدة موجبة على مدى طول فترة الدراسة، مما يعني عدم مرونة رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد إلى التغير في سعر صرف الدينار الجزائري.

تجدر الإشارة إلى أن التحويلات قد لا تنظر في كثير من الأحيان إلى حالة سعر صرف العملة، خاصة تحويلات الأفراد المهاجرين إلى عائلاتهم داخل الوطن أو المساعدات التي تأتي من الدول الأخرى .

3- أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان الجاري.

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على التغير في رصيد الميزان الجاري مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (12/04): التغير في قيمة الميزان الجاري مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010). **(نسبة مئوية)**

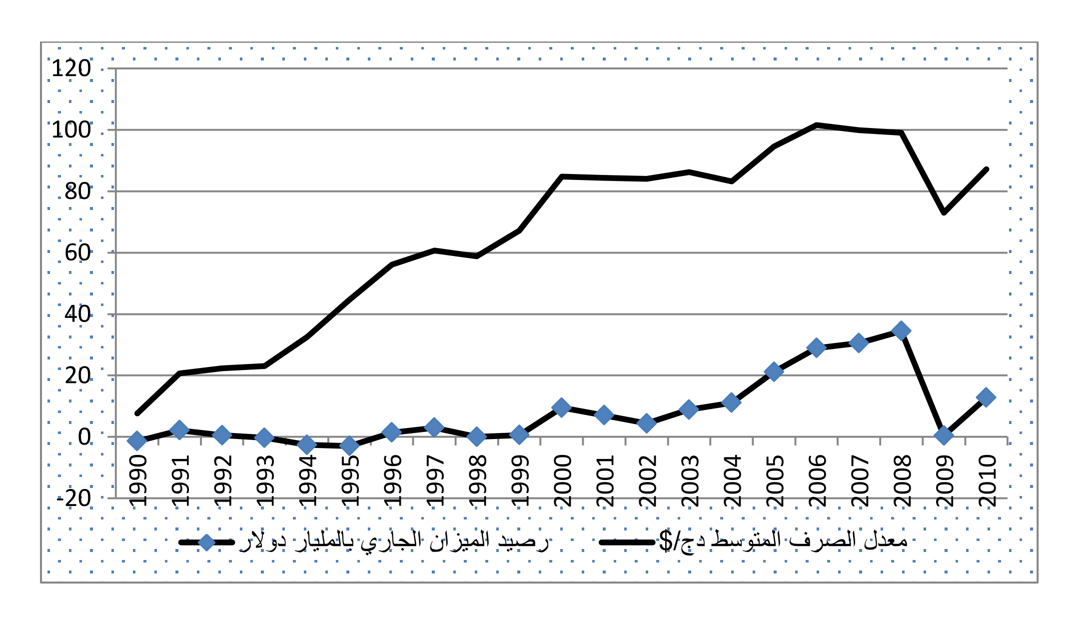
البيـــان / السنوات	التغير في قيمة الميزان الجاري	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$	البيـــان / السنوات	التغير في قيمة الميزان الجاري	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-	2001	-25.60	2.7
1991	253.57	105.6	2002	-38.23	3.1
1992	-75.77	17.8	2003	102.75	-3
1993	-160.84	7.3	2004	25.79	-6.7
1994	-718.61	50	2005	90.47	1.8
1995	-13.29	35.6	2006	36.68	-1.1
1996	147.82	14.9	2007	5.49	-4.4
1997	110.67	5.5	2008	12.80	-6.9
1998	-99.39	1.9	2009	-98.81	12.4
1999	3111.11	13.3	2010	3012.19	2.5
2000	1541.52	13.1			

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (09/04)، والجدول رقم (04/03).

من خلال الجدول رقم (12/04) نلاحظ أن الميزان الجاري قد عرف تدهورا في سنوات 1992، 1993، 1994، 1995، 1998، 2001، 2002، 2009، وهي السنوات التي سجلت تحسنا في سعر صرف الدينار الجزائري، وقابل انخفاض قيمة العملة ارتفاع في رصيد الميزان الجاري في سنوات 1991، 1997، 1999، 2000، 2005، 2010 بنسبة: 253.57 بالمائة، 5.5 بالمائة ، 3111.11 بالمائة ، 1541.52 بالمائة ، 90.47 بالمائة ، 3012.19 بالمائة على التوالي، أما باقي السنوات فقد سجلت تحسنا في رصيد الميزان الجاري رغم ارتفاع قيمة العملة.

نستخلص مما سبق عدم مرونة رصيد الميزان الجاري بشكل تام للإنخفاض في قيمة الدينار الجزائري، مما يدل على فشل تخفيض قيمة العملة في تحسين رصيد الميزان الجــــاري. والشكل رقم (04/01) يوضح تطور رصيد الميزان الجاري مقابل تطور سعر صرف دج/$.

الشكل رقم(01/04):تطور رصيد الميزان الجاري مقابل تطور سعر الصرف دج/$.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (09/04)، والجدول رقم (04/03).

يوضح الشكل رقم (01/04) أن الميزان الجاري لم يتبع بشكل دائم التغير في سعر صرف الدينار، حيث أنه سجل تذبذبا في الرصيد في الفترة (1990-2003) رغم الإرتفاع المستمر في سعر الصرف، ثم سجل ارتفاعا مستمرا في الرصيد (2004-2008)، قابله تذبذبا في سعر الصرف، ثم أظهر الرصيد استجابة ضعيفة للتغير في سعر الصرف في الفترة مابين (2009-2010).

المبحث الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على عناصر ميزان رأس المال والميزان الكلي.

بعدما تناولنا في المبحث السابق أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان الجاري، سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على تطور رصيد الحساب الثاني من ميزان المدفوعات مقابل تطور سعر الصرف، ونعني به رصيد حساب رأس المال، ثم بعد ذلك نعمد إلى تحليل وضعية ميزان المدفوعات ككل ومقارنتها بتطور سعر الصرف، لنخلص إلى معرفة مدى تأثير التغير في سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات، ومن أجل ذلك ولتسهيل الدراسة ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: : أثر تخفيض قيمة العملة على عناصر ميزان رأس المال.

المطلب الثاني : أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان الكلي.

المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة العملة على عناصر ميزان رأس المال.

يعد ميزان رأس المال الميزان الأساسي لعديد الدول من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، غير أن أرصدته تبقى ضعيفة أمام بنود الميزان الجاري الجزائري، كما أن لسياسة تحرير سعر صرف الدينار الجزائري دورا هام في التأثير على وضعية ميزان العمليات المالية، لهذا سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على وضعية بنود ميزان رأس المال.

أولا: تحليل تطور رصيد ميزان رأس المال.

يتكون ميزان رأس المال من الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان رؤوس الأموال الصافية، وسنتعرض بالتحليل لكل بند، ثم إلى تطور رصيد ميزان رأس المال ككل خلال فترة الدراسة.

1- تحليل وضعية رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر.

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة أن نحلل تطور رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر، والذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (13/04) : وضعية رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990 – 2010) مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان	440-	-80	30	0	0	0	270	260	500	460	420
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الميزان	1180	970	620	620	1060	1760	1370	2280	2540	2050	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات بنك الجزائر.

من خلال معطيات الجدول رقم (13/04) نلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر قد عرف تذبذبا من سنة لأخرى وضعفا في القيمة بالنسبة لكل فترة الدراسة، حيث سجل أرصدة ضعيفة جدا ومعدومة أحيانا لم تتجاوز 30 مليون دولار كحد أقصى في الفترة مابين 1990-1995، ويعد تدهور الوضع الأمني وعدم الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي السبب الرئيسي في ذلك، ليشهد بعد ذلك تحسنا ضعيفا بلغ قيمة 500مليون دولار سنة 1998، وتعد أكبر قيمة له في الفترة ما بين 1996 و2000 ، أما بالنسبة للفترة من 2001-2010 فقد سجل انتعاشا كبيرا يختلف من سنة لأخرى بلغ 2540 كأكبر قيمة له سنة 2009، وهذا بسبب أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في إصلاحاتها الإقتصادية التي بدأتها وأصبح الأداء الإقتصادي مشجعا لجلب الإستثمارات وخاصة بعد ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، واستقرار سعر الصرف، والتحكم في التوسع النقدي ، وكذا التحكم في المديونية والحد من تزايدها وتخفيض كلفة خدمتها، إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، وتحرير الأسعار واعتماد اقتصاد السوق.

تجدر الإشارة إلى أن وجهة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبقى دائمًا محصورة في القطاعات مضمونة العائد كقطاع المحروقات وقطاع البناء والاتصالات مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تبقى ضعيفة الإستقطاب بسبب ضعف المناخ الاستثماري بها، كما تتكون تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في جزء كبير منها في دخول رؤوس الأموال المرتبطة بارتفاع الأموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر، والتي ساهمت في تمتين الإستقرار المالي للبلد.

2- تحليل وضعية رصيد رؤوس الأموال الرسمية (الصافية).

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى تحليل وضعية رصيد رؤوس الأموال الرسمية، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (14/04) : تطور رصيد رؤوس الأموال الرسمية (الصافية) خلال الفترة (1990 – 2010) مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان	-440	-1230	80	-330	-2480	-389	-3400	-2510	-1330	-1970	-1960
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الميزان	-1990	-1320	-1380	-2230	-3050	-11890	-770	-430	1300	130	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات بنك الجزائر.

يضم هذا الميزان القروض طويلة ومتوسطة الأجل من وإلى العالم الخارجي، ومن خلال الجدول رقم (14/04) نلاحظ أن رصيد رأس المال الصافي قد سجل رصيدا سالبا طيلة فترة الدراسة ما عدا سنوات 1992، 2009، 2010، ما يعني أن الجزائر تسعى إلى تسديد قيمة القروض المتأتية من الخارج أكثر من الحصول عليها، فسجلت بذلك عجزا مابين 1990-1993 تزامن مع إصلاحات المؤسسات العمومية وتدهور الوضع الأمني، ما عدا سنة 1992 التي سجلت فائضا ب 80 مليون دولار بسبب ارتفاع قيمة القروض المتأتية من الخارج.

أما بالنسبة للفترة مابين 1994-1996 التي تزامنت مع برنامج التعديل الهيكلي فقد عرف الميزان تزايدا في العجز بلغ أقصاه سنة 1996 بقيمة 4300 مليون دولار أي تراجعا بنسبة 37.1 بالمائة مقارنة بسنة 1994، وهذا بسبب انخفاض قيمة القروض المتأتية من الخارج في إطار تعزيز فكرة التحرر من التبعية للخارج بالإضافة إلى انتعاش أسعار المحروقات.

ثم سجل رصيد رأس المال الصافي بعد ذلك تراجعا محسوسا في العجز إلى غاية 2003 أين سجل عجزا بقيمة 1380 مليون دولار، أي تراجعا بنسبة 140.59 بالمائة مقارنة بسنة 1996، وهذا بفضل الإنخفاض في قيمة القروض المتأتية من الخارج واستقرار الوضع الأمني، وانتعاش أسعار المحروقات خاصة بعد سنة 1999.

وبعد سنة 2003 سجل هذا الرصيد زيادة كبيرة في العجز إلى غاية 2006 أين سجلت أكبر عجز في كل مراحل الدراسة بقيمة 11890 مليون دولار، ويعزى ذلك إلى إقدام الحكومة على التسديد المسبق للديون،

وعزمها على تخفيض نسبة القروض المتأتية من الخارج مستغلة بذلك الإنفراج المالي من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، بالإضافة إلى استمرار الجزائر في تسديد القسط الأكبر من الواردات نقدا .

وابتداء من سنة 2007 سجل الرصيد تراجعا محسوسا في العجز ليسجل فائضا في سنتي 2009، 2010 بقيمة: 1300، 130 على التوالي، حيث يفسر هذا الفائض في ميزان رؤوس الأموال باعتباره تدفقا صافيا بين السحوبات والإستهلاكات، بالمستوى الضعيف للقسط الأساسي للدين الخارجي، وبارتفاع تعبئات القروض الخارجية بسبب التخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث يسجل هذا التخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة-المقدرة ب 1670مليون دولار- محاسبيا في الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، وهو الذي يرفع من الموجودات الخارجية[1].

3-تحليل وضعية رصيد حساب رأس المال.

سنحاول في هذا الجزء معرفة وضعية حساب رأس المال ككل خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15/04) : تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (1990 – 2010) مليون دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان	-1570	-1890	-1070	-830	-2540	-4080	-3340	-2290	-830	-2400	-1360
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الميزان	870-	-710	-1370	-1870	-4240	-11220	-990	2540	3450	3960	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (15/04) نلاحظ أن حساب رأس المال قد اتسم بأرصدة سالبة طوال فترة الدراسة عدا السنوات الثلاثة الأخيرة، وهذا لارتباط رصيده برصيد رؤوس الأموال الرسمية الصافية، ومن ورائه عملية سداد الديون الخارجية ابتداء من سنة 2004، مستفيدة الدولة في ذلك من ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999، وما نتج عنه من تشكيل احتياطي لابأس به من العملة الصعبة، وبالعودة إلى الجدول رقم (15/04) نجد أن حساب رأس المال عجزا متذبذبا من سنة لأخرى خلال فترة التسعينات من القرن 20، فشهدت سنة 1995 أكبر عجز بقيمة 4080 مليون دولار، أما أصغر قيمة للعجز فكانت في سنتي 1993، 1998 بقيمة 830

[1] بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009 ،الجزائر، 2010، ص:78.

مليون دولار، وتعود أسباب هذا التدهور عموما إلى ارتفاع قيمة المديونية، وبالتالي ارتفاع خدمات الديون، وانخفاض التدفقات باتجاه الداخل، أما أسباب التحسن فتعود إلى انخفاض التدفقات الرأسمالية نحو الخارج بسبب إجراءات الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتقليص قيمة القروض.

وبالنسبة لسنة 2001 سجل الميزان انخفاضا محسوسا متواصلا في العجز حتى سنة 2002 بسبب انتعاش رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه وابتداء من 2003حتى سنة 2006 فقد عرف ميزان رأس المال تدهورا متزايدا في الرصيد سجل أقصاه سنة 2006 ب11220 مليون دولار، وهذا بسبب تراجع الديون طويلة ومتوسطة الأجل، وارتفاع نسبة الديون قصيرة الأجل بسبب القفزة القوية في قيمة الواردات، وكذلك بسبب استرتيجية تقليص المديونية الخارجية التي أنجزت خلال هذه الفترة، فكان من المكاسب التي حققتها هاته الإستراتيجية انخفاض العجز في ميزان رأس المال في سنة 2007 ليسجل بعدها فائضا متزايدا على مدى ثلاث سنوات 2008، 2009، 2010، بقيمة: 2540، 3450، 3960 مليون دولار على التوالي.

وعموما يمكن القول أن حساب رأس المال تميز خلال فترة التسعينات بعجز مستمر، إلا أن هذا العجز عرف انخفاضا ملحوظا بعد سنة 2000 ليسجل فائضا في السنوات الأخيرة، وذلك يعود كما سبق وأشرنا إلى جهود الدولة في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل، وتقليص حجم القروض الخارجية.

ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان رأس المال.

سنحاول من خلال هذا الجزء معرفة تطور معدل التغير في رصيد ميزان رأس المال مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط، وذلك بعد معرفة تطور معدل التغير في كل بند من بنود هذا الحساب مقارنة بالتغير في معدل الصرف.

1- أثر تخفيض قيمة العملة رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول من خلال هذا الجزء معرفة تطور معدل التغير في رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (16/04) : تطور معدل التغير في رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010). **(نسبة مئوية)**

البيــان / السنوات	التغير في رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-
1991	81.82	105.6
1992	137.50	17.8
1993	-100.00	7.3
1994	0	50
1995	0	35.6
1996	100.00	14.9
1997	-3.70	5.5
1998	92.31	1.9
1999	-8.00	13.3
2000	-8.70	13.1
2001	180.95	2.7
2002	-17.80	3.1
2003	-36.08	-3
2004	0.00	-6.7
2005	70.97	1.8
2006	66.04	-1.1
2007	-22.16	-4.4
2008	66.42	-6.9
2009	11.40	12.4
2010	-19.29	2.5

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (**13/04**) والجدول رقم (**04/03**).

إن العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف من جانب النظرية الإقتصادية تقول بأن انخفاض قيمة العملة تؤدي إلى زيادة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، غير أننا نلاحظ ومن خلال الجدول رقم (16/04) أن رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر سجل تغيرا سالبا في سنوات عرفت زيادات في سعر الصرف، وانعدم في سنتي 1994،1995 بعد الإنخفاض الكبير في قيمة العملة، أما في السنوات التي سجل فيها تغيرا موجبا في الرصيد فقد قابله زيادة في سعر الصرف ماعدا سنتي 2006،2008 أين قابله تغيرا سالبا أي انخفاض في سعر الصرف، وتعود هاته النتائج إلى الأسباب التي ذكرناها سابقا، مما يدل على فشل سياسة تخفيض العملة في التأثير على رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الجزائر تعاني من ضعف المناخ المناسب للإستثمار، عدا في القطاعات مضمونة العائد كقطاع المحرقات وغيرها.

2- أثر تخفيض قيمة العملة رصيد رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)

سنحاول من خلال هذا الجزء معرفة تطور معدل التغير في رصيد رؤوس الأموال الرسمية (الصافية) مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (17/04) : تطور معدل التغير في رصيد رؤوس الأموال الرسمية (الصافية) مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010). **(نسبة مئوية)**

البيان / السنوات	التغير في رصيد رؤوس الأموال الرسمية	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-
1991	-179.55	105.6
1992	106.50	17.8
1993	-512.50	7.3
1994	-651.52	50
1995	84.31	35.6
1996	-774.04	14.9
1997	26.18	5.5
1998	47.01	1.9
1999	-48.12	13.3
2000	0.51	13.1
2001	-1.53	2.7
2002	33.67	3.1
2003	-4.55	-3
2004	-61.59	-6.7
2005	-36.77	1.8
2006	-289.84	-1.1
2007	93.52	-4.4
2008	44.16	-6.9
2009	402.33	12.4
2010	90.00	2.5

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (**14/04**) والجدول رقم (**04/03**).

من خلال الجدول رقم (17/04) نلاحظ أن التغير في رصيد رأس المال الصافي قد سجل تذبذبا طيلة فترة الدراسة، حيث أنه في كل السنوات التي سجل فيها انخفاض في الرصيد قابله ارتفاع في سعر الصرف، ما عدا سنتي 2003،2004، 2006، أين قابله تغيرا سالبا أي انخفاض في سعر الصرف، أما السنوات التي عرفت تغيرا موجبا في الرصيد فقد قابلته زيادة في سعر الصرف، عدا سنتي 2007، 2008 أين قابله انخفاض في سعر الصرف، هذا التذبذب في اتجاه تغير رصيد رأس المال الصافي مقارنة بالتغير في سعر الصرف يدل على عدم فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة بالقدر الكافي في التأثير على هذا الرصيد .

3- أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان رأس المال.

بعد معرفة تطور معدل التغير في بنود حساب رأس المال مقارنة بالتغير في معدل الصرف، سنحاول من خلال هذا الجزء معرفة تطور معدل التغير في رصيد ميزان رأس المال مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (18/04) : تطور معدل التغير في رصيد ميزان رأس المال مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010). **(نسبة مئوية)**

البيان / السنوات	التغير في رصيد ميزان رأس المال	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$	البيان / السنوات	التغير في رصيد ميزان رأس المال	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-	2001	36.03	2.7
1991	-20.38	105.6	2002	18.39	3.1
1992	43.39	17.8	2003	-92.96	-3
1993	22.43	7.3	2004	-36.50	-6.7
1994	-206.02	50	2005	-126.74	1.8
1995	-60.63	35.6	2006	-164.62	-1.1
1996	18.14	14.9	2007	91.18	-4.4
1997	31.44	5.5	2008	356.57	-6.9
1998	63.76	1.9	2009	35.83	12.4
1999	-189.16	13.3	2010	14.78	2.5
2000	43.33	13.1			

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (**15/04**) والجدول رقم (**04/03**).

مبدئيا يسمح النظام العائم للصرف بتحرك الصرف صعودا ونزولا، مما يوفر فرصا للتوظيف والتحكيم بالنسبة لرؤوس الأموال، فتنعكس حركة الأموال الداخلة والخارجة (بحثا عن العائد والربح) على حساب رأس المال، وبالنسبة لنظام الصرف العائم المسير في الجزائر، يبقى فيه سوق الصرف وقطاع البنوك يعانيان من ضعف الكفاءة التقنية والتنوع والوفرة المالية التي تسمح بتنفيذ هذه العملية، فضلا عن كون القانون لا يسمح بهذا النوع من العمليات بدافع حماية العملة من المضاربة.

ومن خلال الجدول رقم (18/04) نلاحظ أن التغير في رصيد ميزان رأس المال قد سجل تحسنا في سنتي 1992، 1993، قابله تحسنا في سعر صرف العملة، أما بالنسبة لسنة1994، والتي عرفت انخفاضا كبيرا في قيمة العملة ب (40.17 في المائة) فقد قابله كذلك انخفاضا محسوسا في رصيد حساب رأس المال(206.02 في المائة)، ثم عاد بعدها إلى التحسن مابين سنتي 1996، 1998، وذلك بسبب اتفاقية إعادة الجدولة وتأجيل تسديد خدمات الديون، لكن في سنة 1999 عاود الرصيد تسجيل معدل تغير سالب ب 189.16 في المائة رغم الإنخفاض في قيمة العملة ب 13.3 في المائة ، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع عجز رصيد رأسمال الرسمي الصافي، وبعد سنة 1999 حتى 2002 سجل الرصيد معدلات تغير موجبة، وهي الفترة التي عرفت ارتفاعا في سعر الصرف بنسبة 19.17 في المائة ، وهذا بسبب انتعاش رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر، لكن وابتداء من سنة 2003 حتى 2006 فقد سجل الرصيد معدل تغير سالب، قابله معدل تغير سالب في سعر الصرف، عدا سنة 2005 التي عرفت ارتفاعا في سعر الصرف ب 1.8 في المائة مقارنة بسنة 2004، ويعود هذا بالتحديد إلى زيادة التدفقات المالية نحو الخارج بسبب الدفع المسبق للديون الخارجية بداية من 2004.

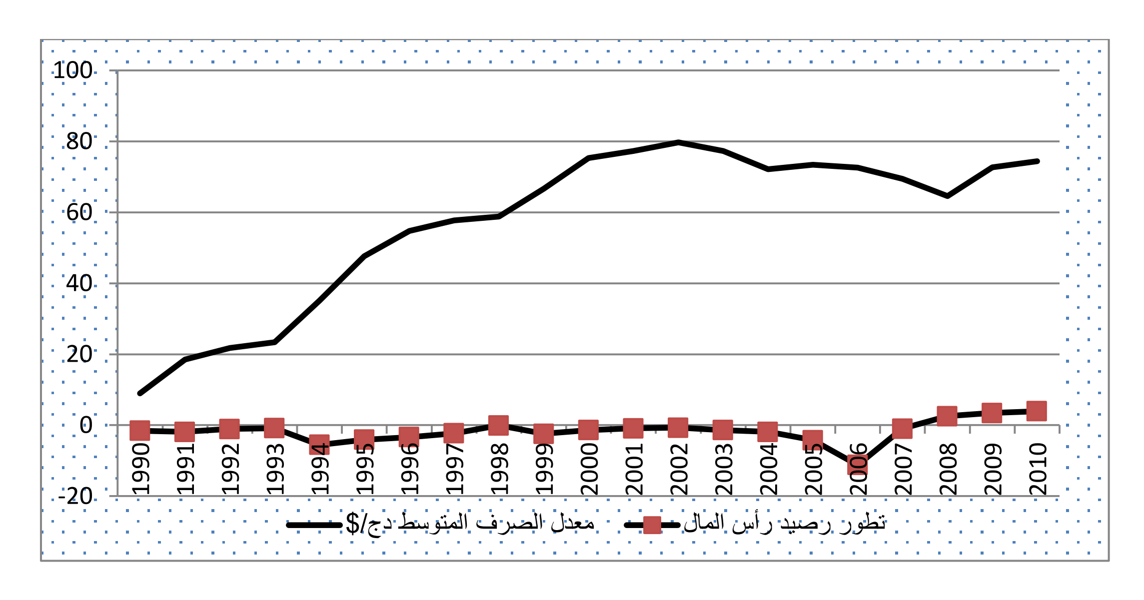
أما بالنسبة للفترة 2007-2010 فقد سجلت معدل تغير موجب في رصيد حساب رأس المال، قابله معدل تغير سالب في سعر الصرف خلال سنتي 2007، 2008، ومعدل تغير موجب خلال سنتي 2009، 2010، فكانت هذه الوضعية نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الدولة لكبح الواردات خلال هذه الفترة وبالتالي انخفاض التدفقات المالية نحو الخارج، أضف إلى ذلك لجوء الجزائر إلى خفض قيمة العملة في ديسمبر 2008 لمواجهة انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر.

نستخلص مما سبق أن هذا التذبذب في معدل تغير حساب رأس المال يدل على أن أثر تخفيض قيمة العملة على حساب رأس المال يبقى ضعيفا خلال مرحلة الدراسة من (1990-2010)، كما أن ارتباط رصيد ميزان رأس المال بمعدل التغير في سعر صرف الدينار الجزائري يبقى ضعيفا، وهذا لكون حساب رأس المال يتكون أساسا من بند القروض التي تحصل عليها الدولة ولايعتبر سعر الصرف شرطا ضروريا للحصول عليها، وبند الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يتأثر بتقلب سعر الصرف، إلا أن مساهمته في تكوين رصيد ميزان المدفوعات لم تتحسن إلا

في السنوات الأخيرة للفترة المدروسة. والشكل الموالي يبين تطور رصيد رأس المال مقابل تطور سعر الصرف خلال فترة الدراسة:



الشكل رقم(02/04):تطور رصيد ميزان رأس المال مقابل تطور سعر الصرف دج/$.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (15/04) والجدول رقم (04/03)

يظهر من الشكل رقم (02/04) أن ميزان رأس المال لم يستجب بشكل تام إلى التغيرات في سعر صرف الدينار، حيث أنه سجل رصيدا سالبا متذبذبا طيلة في الفترة (1990-2003) التي سجلت ارتفاعا مستمرا في سعر الصرف، والفترة (2004-2008) التي عرفت تذبذبا في سعر الصرف، أما الفترة (2009-2010) فسجلت ارتفاعا في سعر الصرف، وارتفاعا في رصيد ميزان رأس المال.

المطلب الثاني : أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان الكلي

يخص مفهوم تخفيض قيمة العملة الدول التي يمكن أن يواجه اقتصادها المحلي بعض الصعوبات، ولمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات الجزائري أقدمت الحكومة على تخفيض قيمة الدينار بنسبة 45 في المائة ، تم توالت التخفيضات خلال الفترة 1990-2010؛ وسنحاول في هذا المطلب وبعدما تعرفنا على أثر تخفيض قيمة العملة

في البنود المشكلة لميزان المدفوعات الجزائري التطرق إلى أثر هذه التخفيضات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

أولا: تحليل وضعية ميزان المدفوعات

من خلال هذا الجزء نحاول التطرق إلى تحليل وضعية الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، والذي تم عرضه في الجدول التالي:

جدول رقم (19/04) : تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (1990 – 2010) مليون دولار .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان	-1710	260	-549	-1147	-5135	-7001	-1934	672	-2260	-2382	8128
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الميزان	6189	3660	7470	9250	16940	17730	29550	36990	3860	16410	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (19/04) نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري سجل عجزا طوال فترة التسعينات، عدا سنتي 1991،1997، اللتان سجلتا فائضا بقيمة: 260، 672 مليون دولار على التوالي، ويعود هذا لارتفاع قيمة الصادرات عن قيمة الواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أما العجز المسجل خلال باقي السنوات فيرجع بالأساس العجز المسجل في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال بسبب إجراءات إعادة الهيكلة في سنتي 1994، 1995، أين سجلت أكبر قيمة للعجز سنة 1995ب 7001 مليون دولار، وبسبب انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي انخفاض إيرادات الدولة وارتفاع المديونية الخارجية، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني وضعف الجهاز الإنتاجي.

أما بالنسبة للفترة من 2000-2010 فقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري فائضا معتبرا بلغ أكبر قيمة له سنة 2008 ب: 36990 مليون دولار، وهذا بسبب الطفرة النفطية التي سجلت خلال هذه المرحلة وسمحت بنمو احتياطات الصرف وارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، إلا هذا الرصيد يرتبط في معظمه بالحساب الجاري فقط، أما حساب رأس المال فقد كان سالبا خلال الفترة (1990-2007) ثم سجل رصيدا موجبا من 2008-2010

ساهم في الحفاظ على الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الذي عرف تراجعا بسبب التآكل الواضح في فائض الحساب الجاري نتيجة تراجع أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمية.

تجدر الإشارة إلى أن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2009 قد غذي باحتياطات الصرف الرسمية، التي بلغ قائمها بما في ذلك حقوق السحب الخاصة 148910 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2009 [1].

ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان الكلي

سنحاول من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على التغير في رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال فترة الدراسة، وذلك ممن خلال الجدول التالي:

جدول رقم (20/04) : التغير في رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في معدل الصرف المتوسط خلال الفترة (1990 – 2010). **(نسبة مئوية).**

البيان / السنوات	التغير في رصيد ميزان المدفوعات	التغير في معدل الصرف المتوسط دج/$
1990	-	-
1991	1.15	105.6
1992	-3.11	17.8
1993	-1.09	7.3
1994	-3.48	50
1995	-0.36	35.6
1996	0.72	14.9
1997	1.35	5.5
1998	-4.36	1.9
1999	-0.05	13.3
2000	4.41	13.1
2001	-0.24	2.7
2002	-0.41	3.1
2003	1.04	-3
2004	0.24	-6.7
2005	0.83	1.8
2006	0.05	-1.1
2007	0.67	-4.4
2008	0.25	-6.9
2009	-0.90	12.4
2010	3.25	2.5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (19/04) والجدول رقم (04/03)

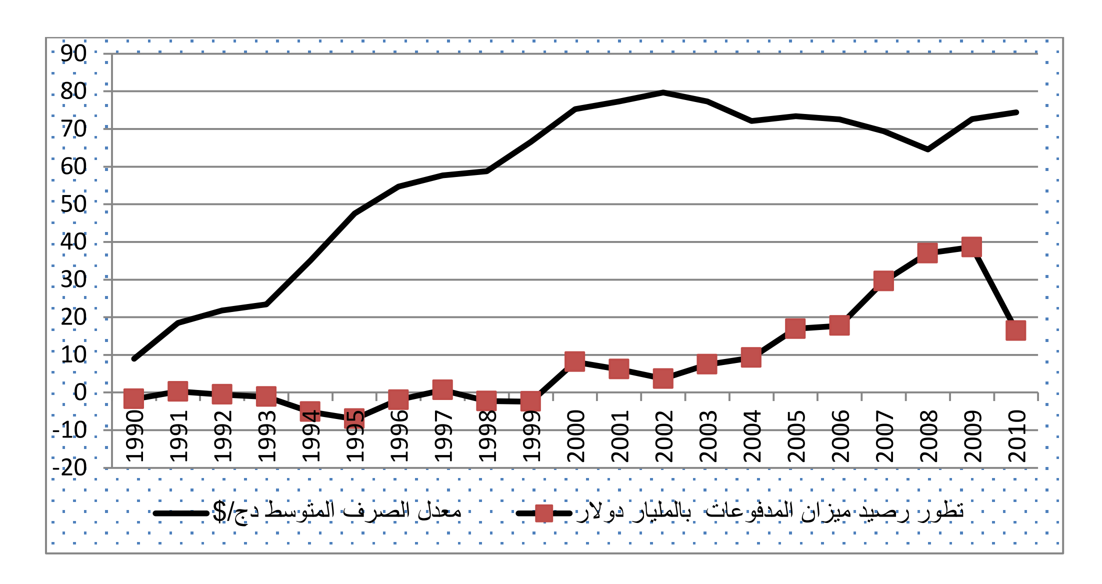
[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق، ص: 81.

من أجل تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام لجأت الجزائر إلى تحرير سعر صرف الدينار، فمن خلال الجدول رقم(20/04) نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد سجل معدلات تغير سالبة مابين سنتي 1992 - 1995، وهي الفترة التي شهدت أكبر انخفاض في قيمة الدينار الجزائري، ما يعني أن انخفاض الدينار قابله تدهور في ميزان المدفوعات، أي أن الإستجابة من قبل ميزان المدفوعات كانت منعدمة، ويعود هذا بالأساس إلى انخفاض أسعار المحروقات وتدهور الوضع الأمني، ثم عاد الرصيد وسجل معدل تغير موجب مع معدل تغير موجب كذلك في سعر الصرف خلال سنتي 1996-1997، وهذا بسبب تأجيل سداد الديون في إطار اتفاقية إعادة الجدولة، وبالتالي تخفيف العجز في ميزان رأس المال، أما التدهور الذي عرفه رصيد ميزان المدفوعات رغم تدهور قيمة العملة خلال سنتي 1998- 1999 فكان بسبب تدهور أسعار النفط، وسجل الميزان معدل تغير موجب في سنة2000 ، ومعدلات تغبر أخرى سالبة مابين 1999- 2002، وذلك رغم التحسن المسجل في سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة، أما بالنسبة للفترة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2010 فقد سجل رصيد ميزان المدفوعات تغيرا موجبا، وقابله تذبذبا في معدل التغير في سعر الصرف، عدا سنة 2009 التي عرفت تغيرا سالبا في الرصيد رغم تدهور قيمة الدينار، وهذا بسبب التراجع في قيمة الصادرات النفطية.

إجمالا يمكن القول إن للميزان الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري دورا كبير في دعم الرصيد الموجب للميزان الكلي، والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري الذي يعتمد بدوره على عائدات الصادرات النفطية التي تساهم بحوالي 97في المائة من قيمة الصادرات الإجمالية، أما بالنسبة لميزان رأس المال فقد ساهم لسنوات عديدة في تدهور رصيد ميزان المدفوعات إلى غاية سنوات 2008، 2009، 2010، أين سجل رصيدا موجبا ساهم به في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات، وكان هذا بسبب التسديد المسبق للديون وارتفاع مستوى الإحتياطات الرسمية، بالإضافة إلى زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

يفسر هذا كله أن تأثير تخفيض قيمة العملة على الرصيد لميزان المدفوعات كان ضعيفا طيلة فترة الدراسة، وهذا باعتبار أن سعر الصرف لايؤثر على الصادرات النفطية، كما أن له تأثير ضعيف جدا في رصيد حساب رأس المال. وسنحاول توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي، والذي يبين تطور كل رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار، خلال الفترة (1990-2010):

الشكل رقم(03/04):تطور رصيد ميزان المدفوعات مقابل تطور سعر الصرف دج/$



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (19/04) والجدول رقم (04/03)

يوضح الشكل رقم (03/04) أن رصيد ميزان المدفوعات لم يتبع التغير في سعر صرف الدينار الجزائري، حيث أنه في الفترة (1990-2003) سجل تذبذبا رغم الإرتفاع المستمر لسعر الصرف، أما الفترة (2004-2009) التي سجلت تذبذبا في سعر الصرف فقد لوحظ ارتفاع مستمر في رصيد ميزان المدفوعات، كما سجل تراجعا في رصيد ميزان المدفوعات من 2009-2010، قابله ارتفاع في سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الثالث :مؤشرات استقرار الإقتصاد الكلي بعد الإصلاحات:

عرفت مؤشرات الإقتصاد الكلي استقرارا في الفترة ما بعد 1999، وذلك بفضل الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع الإرتفاع الكبير والمتواصل لأسعار البترول، وسنعمد في هذا المبحث من الدراسة إلى عرض وضعية بعض هذه المؤشرات في الفترة مابين (1999-2010)، ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول : التضخم والنمو الإقتصادي والبطالة .

المطلب الثاني: المديونية الخارجية واحتياطات الصرف والمالية العامة.

المطلب الثالث: الوضع النقدي والجهاز المصرفي.

المطلب الأول : التضخم والنمو الإقتصادي والبطالة

نتعرض في هذا المطلب بالتحليل إلى تطور معدلات التضخم، معدل النمو، البطالة، في الجزائر بعد الإصلاحات والتي تم عرض نسبها في الجدول التالي:

الجدول رقم (21/04) : تطور مؤشرات (التضخم، معدل النمو، البطالة) في الجزائر (1999-2010).

السنوات	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
التضخم%	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5	4.4	5.7	3.7
معدل النمو%	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	3.6	4.8	2.4	2.4	3.3
البطالة%	29.2	31.1	27.3	25.7	23.7	17.7	15.4	12.3	11.8	11.3	10.2	10

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات:

- بنك الجزائر.
- مصالح الوزير الأول، متاح حتى (2011/06/12) على: http://www.premier- ministre.gov.dz
- الصندوق النقدي الدولي.

أولا : التضخم

تم التحكم في معدل التضخم في الجزائر بعد نهاية فترة الإصلاحات التابعة للصندوق النقدي الدولي، حيث تراوح بين 0.3 بالمائة سنة 2000 كأدنى قيمة له، و5.7 سنة 2009، يعود هذا الإنخفاض (0.3 بالمائة) إلى السياسة الحذرة التي انتهجتها الحكومة من جهة وأثر ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، أما الإرتفاع المسجل سنة 2009، فيعود إلى الزيادات الهائلة التي شهدتها أسعار أسعار العديد من المواد الأساسية، و هي راجعة جزئيا إلى نقص الإنتاجية، وتفاقم ما يسمى ب " التضخم المستورد" الذي يعكس ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية على السوق الوطنية، وقد سمح التحكم في معدل التضخم من تفعيل الإقتصاد بشكل جيد ، وهذ ما تجسد من خلال ارتفاع معدلات النمو خلال هذه الفترة، فقد كان متوسط معدل النمو للفترة (1999-2010) يقدر ب 3.86 بالمائة ، وقد ساهم في عودة معدلات النمو للإرتفاع انطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي ثم تلاه برنامج دعم النمو الإقتصادي[1].

يفترض أن الإرتفاع المستمر في سعر الصرف الذي عرفه الدينار الجزائري منذ 1991 أن يزيد من حجم الوعاء الضريبي للجباية البترولية وبالتالي قدرات التمويل العمومي، بالإضافة إلى كون زيادة قيمة صادرات المحروقات حجما وقيمة أفرز أثرا مضاعفا على حجم الأصول الخارجية الصافية الشيء الذي انعكس على نمو الكتلة النقدية، وبالتالي من المفترض أن تؤدي هذه الأسباب إلى نمو معدل التضخم السنوي في الجزائر؛ غير أن بنك الجزائر وضع سياسة نقدية تسمح بامتصاص فائض السيولة الهيكلي في السوق النقدية باستعمال مجموعة من **الأدوات** هدفها الحد من الآثار السلبية لهذه الفوائض على معدل التضخم وبالتالي القدرة الشرائية الداخلية وهي:

– تحصل سوناطراك على مقابل بالعملة الوطنية للعملة الصعبة الناتجة عن تصدير المحروقات، لكن الخزينة العمومية تسترجع هذه السيولة من جهة أخرى عن طريق الجباية البترولية (تتجاوز 80 بالمائة من قيمة الوعاء الضريبي)، وتذهب إلى الحساب الجاري للخزينة العامة لدى بنك الجزائر، كما أن فائض تمويل الميزانية العامة يذهب إلى صندوق ضبط الإيرادات؛

– التأثير على السيولة النقدية لدى البنوك عن طريق عمليات استرجاع السيولة، الإحتياطي الإجباري،...؛

[1] مصالح الوزير الأول ، **ملحق بيان السياسة العامة**، أكتوبر2010، ص ص:30-32.

– القيام بعمليات تعقيم على مستوى السوق النقدي درءا لانعكاسات تدخل بنك الجزائر على مستوى سوق الصرف، فمثلا في حالة شراء البنك المركزي لعملة أجنبية في مقابل العملة الوطنية على مستوى سوق الصرف بهدف منع قيمة العملة الوطنية من الإرتفاع عن المستوى المرجو فإن ذلك سيسبب ضغوطا تضخمية، لذا يعاود البنك المركزي التدخل على مستوى السوق النقدي من خلال سياسة السوق المفتوح وشراء كميات من العملة الوطنية في مقابل طرح سندات، بما يوازن من حجم الكتلة النقدية ويزيل الأثر الأولى لتدخله على مستوى سوق الصرف والذي كان سيرفع من معدل التضخم.

من هنا فإن نظام الصرف وتدخلات بنك الجزائر حافظت على معدل تضخم أقل من 6 بالمائة، منذ 1997، كما أن طبيعة الإقتصاد الجزائري ذو المنتوج التصديري الوحيد سمح بضبط تسيير العملة الصعبة الناتجة والكتلة النقدية المقابلة ، خصوصا وأن أداء القطاع المصرفي لم يرتق بعد إلى المستوى الذي يجعله يمنح قروضا ضخمة للإقتصاد تخلق بدورها ضغوطا تضخمية، لكن يبقى أن أي اختلال في مصدر العملة الصعبة (صادرات المحروقات) سينعكس حتما على السوق النقدي وعلى معدل التضخم[1].

ثانيا: النمو الإقتصادي والبطالة

من خلال الجدول رقم (21/04) نلاحظ أن نمو الناتج الداخلي الخام قد سجل استقرارا نسبيا عند متوسط 2.5 بالمائة، سنويا خلال سنوات 1999، 2000، 2001، ثم ارتفع معدل النمو خلال الفترة (2002-2005) بفضل برنامج الإنعاش الإقتصادي حيث سجل أعلى نسبة له خلال هذا العقد ب6.3 بالمائة، سنة 2003، معطيا بذلك دفعا لعجلة التنمية، ومعتمدا على الملاءة المالية عقب ارتفاع أسعار النفط، كما يعزى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات، غير أن معدل النمو قد سجل انخفاضا في الفترة (2006-2010) رغم المستوى الجيد الذي عرفه النمو ضمن القطاعات غير الطاقوية.

أما فيما يخص **البطالة**، فقد سمحت معدلات النمو المحققة من تخفيض معدل البطالة من 29.2 بالمائة، سنة 1999 إلى 10 بالمائة، سنة 2010، ففي إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي (1999-2004) تم خلق 81700 فرصة عمل، كما ساهم برنامج دعم النمو (2005-2009) في استحداث حوالي 3.166مليون منصب شغل، و1.865مليون منصب دائم، كما سجلت نتائج سنة 2010 عن تراجع أكبر لنسبة البطالة مع مجموع

[1] مسعود بودخخ ، **تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للإقتصاد – دراسة حالة الجزائر–** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع تحليل اقتصادي(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص ص : 220-221.

672.344 منصب شغل، منها: 340.324 عن طريق التوظيف، و332.000 معادل منصب شغل دائم في إطار ورشات أشغال المنفعة العامة، وذات اليد العملة المكثفة[1].

أما عن **علاقة معدل البطالة بسعر الصرف** فيفترض أنه في نظام الصرف العائم الموجه في الجزائر أن يسمح انخفاض قيمة الدينار بكسب ميزة تنافسية للمنتجات المحلية في مقابل المنتج الأجنبي، وبالتالي فإن زيادة العرض هي زيادة في الإنتاج وتوسيع في الإستثمار مع ما يقابل ذلك من خلق لمناصب الشغل وامتصاص للبطالة، لكن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر تحول دون ذلك، فالإقتصاد الجزائري يعتمد صادراته على منتوج وحيد هو المحروقات، وهي مقيمة بالدولار وتخضع لتقلبات البورصات العالمية، لذا لايمكن ربط مناصب الشغل التي تم إنشاؤها بتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإنما هي في الحقيقة نتاج تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، والبرنامج الإضافي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)، وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014) ، إضافة إلى تحسن معدل الإستثمار الأجنبي المباشر وبرامج تشغيل الشباب.

ويمكن ربط هذه البرامج التي وضعتها الدول بنظام الصرف، حيث أن ترك سعر صرف العملة يتحدد ضمن سوق الصرف مابين البنوك، رفع من حجم الوعاء الضريبي للجباية البترولية، والتي تشكل أهم إيرادات الخزينة العمومية، ومع أن هذه الإيرادات لاتذهب كلها لتمويل الخزينة العمومية حيث أن الفائض منها يذهب إلى صندوق ضبط الإيرادات، والذي بدوره يمول المشاريع الكبرى والورشات المفتوحة وبرامج التشغيل.

من ناحية أخرى إن امتلاك البنك المركزي لاحتياطي صرف مهم وتبنيه لسياسة استهداف سعر الصرف الحقيقي، من شأنه منح ضمان للمستثمرين الأجانب على استقرار قيمة العملة الوطنية واستقرار الوضع النقدي[2].

[1] مصالح الوزير الأول ، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع سابق، ص:25.

[2] مسعود بودخخ ، **تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للإقتصاد – دراسة حالة الجزائر–** ، مرجع سابق، ص ص:211-212.

المطلب الثاني: المديونية الخارجية واحتياطات الصرف والمالية العامة

من خلال هذا المطلب نحاول أن نبين وضعية المديونية الخارجية، وكذا احتياطات الصرف، مع الإشارة كذلك إلى وضعية المالية العامة كل ذلك خلال الفترة(1999-2010)

أولا: تطور المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين للفترة (1999-2010)

نتعرض في هذا الجزء بالتحليل إلى تطور وضعية المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين في الجزائر بعد الإصلاحات والتي تم عرض نسبها في الجدول التالي:

الجدول رقم (22/04): تطور المديونية الخارجية ونسبة خدمة المديونية في الجزائر (1999-2010)

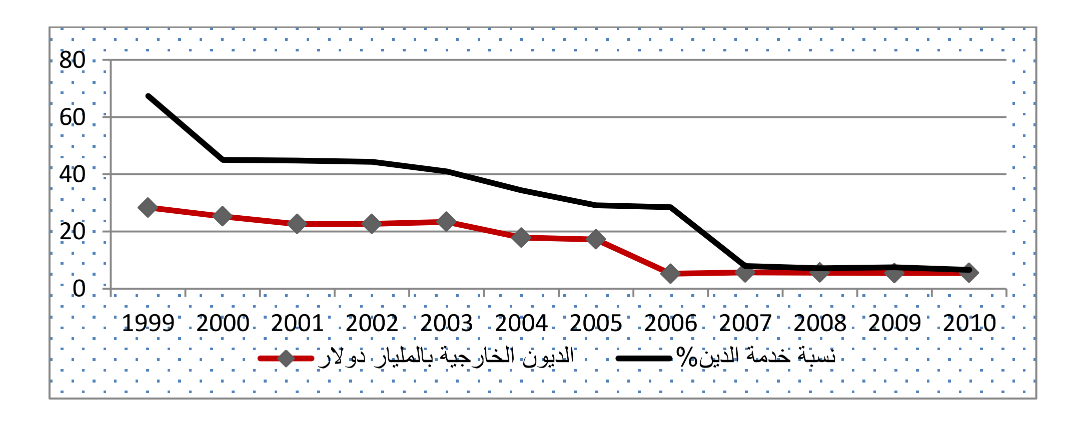
السنوات	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
الديون الخارجية (مليار دولار)	28.4	25.3	22.6	22.6	23.3	17.8	17.2	5.2	5.6	5.6	5.4	5.5
نسبة خدمة المديونية%	39.1	19.8	22.2	21.7	17.7	16.6	12.0	23.3	2.26	1.48	2.06	1.1

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات:

- بنك الجزائر بالنسبة لقيمة الديون الخارجية.
- الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة لنسبة خدمة المديونية.

ويمكن أن نعرض ونوضح معطيات الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04/ 04): تطور المديونية الخارجية (1999-2010)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (22/04).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22/04) والمنحنين الممثلين له أن الديون الخارجية قد عرفت انخفاضا من 28.315 مليار دولار في سنة 1999 إلى 5.2 مليار دولار في نهاية 2006، علما أن هذا التسديد المسبق للديون رافقه إجراء يتمثل في التوقف عن اللجوء للقروض الخارجية اعتبارا من سنة 2004، وفي سنة 2010 قدرت الديون الخارجية بأقل من 5.5 مليار دولار، حيث أن نسبة 10 بالمائة منها فقط تمثل ديون الدولة، أما الباقي فتشكل ديون مستحقة لمتعاملين أجانب ينشطون في الجزائر.

أما بالنسبة لخدمة الدين الخارجي فنلاحظ أنه عرف تذبذبا في النسبة المسجلة سنويا، وتسديدا عاديا منتظما للأقساط المستحقة إلى غاية سنة 2006، وقد شكات سنة 2004 بداية التسديد المسبق للمديونية الخارجية للجزائر، لكن سنة 2006 كانت محطة هامة للتخلص من أعباء المديونية حيث بلغت نسبة خدمة الدين 23.3 بالمائة ، لتتميز السنوات التي بعدها بنسب جد ضعيفة بلغت 1.48 بالمائة كأضعف نسبة سنة 2008، وهو ما يسمح للإقتصاد الوطني بتوجيه الموارد المتاحة من العملة الصعبة لخدمة التنمية الوطنية.

أما عن تأثر المديونية الخارجية بتقلبات أسعار الصرف فانطلاقا من تنوع العملات الصعبة المكونة لهيكلة المديونية الخارجية وتراجع هيمنة الدولار الأمريكي على سلة المديونية، إذ انتقلت حصة الدولار من 44 بالمائة سنة 2005 إلى 40 بالمائة في نهاية 2009، بينما ازدادت حصة اليورو إلى 51 بالمائة خلال هذه السنة مقابل 40بالمائة في 2005، إضافة إلى حصة الين الياباني التي بلغت 3 بالمائة في نهاية سنة 2009، وقدرت نسبة باقي العملات ب 6 بالمائة.

وبالنظر إلى هذا التباين والتنوع فإن ارتفاع وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي من شأنه رفع أو خفض قيمة إجمالي الدين الخارجي بحيث:

- التحسن في قيمة الدولار الأمريكي يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الدين محسوبا بالعملة الوطنية، مما يعني عبئا إضافيا (خطر الصرف) على الخزينة العمومية والموازنة العامة في حالة الدين العمومي، وعلى الشركات والمؤسسات في حالة الدين الخاص ؛
- من جهة أخرى وبما أن الدولار الأمريكي هو عملة التي تفوتر بها أسعار البترول في الأسواق العالمية، والذي يشكل بدوره أكثر من 95 بالمائة من صادرات الجزائر ومصدرها الرئيسي للعملة الصعبة ، فإن انخفاض قيمة

الدولار أمام اليورو من شأنه خفض قيمة الديون المستحقة باليورو بمعنى مقابلها بالدولار، وهو ربح صاف للجزائر[1].

في هذا السياق كان لتحسن قيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو سنة 2005، حيث انتقل من 1.3628يورو/دولار في 2004/12/31 إلى 1.2011يورو/دولار في 2005/12/31، أثر إيجابي من خلال انخفاض قيمة إجمالي الدين الخارجي وبالتالي الفائدة المحسوبة على هذه القيمة، وقدر الأثر الإيجابي على خدمة الدين ب 316 مليون دولار[2].

بالمقابل إن انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو سنة 2009، حيث انتقل من 1.3917 دولار/يورو في 2008/12/31 إلى 1.4406 دولار/يورو في 2009/12/31 أنتج أثرا سلبيا ارتفاعا في قائم الدين بمبلغ 45 مليون دولار، إضافة ارتفاع في خدمة الدين ب21 مليون دولار[3].

ثانيا: تطور احتياطات الصرف الرسمية

نحاول من خلال الفرع معرفة تطور احتياطات الصرف الرسمية (عدا الذهب) في فترة مابعد الإصلاحات، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (23/04): تطور احتياطات الصرف الرسمية (عدا الذهب) (1999–2010). **مليار دولار.**

السنوات	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
المبلغ	4.40	11.90	17.96	23.11	32.94	43.11	56.180	77.781	110.180	143.102	148.91	155.0

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

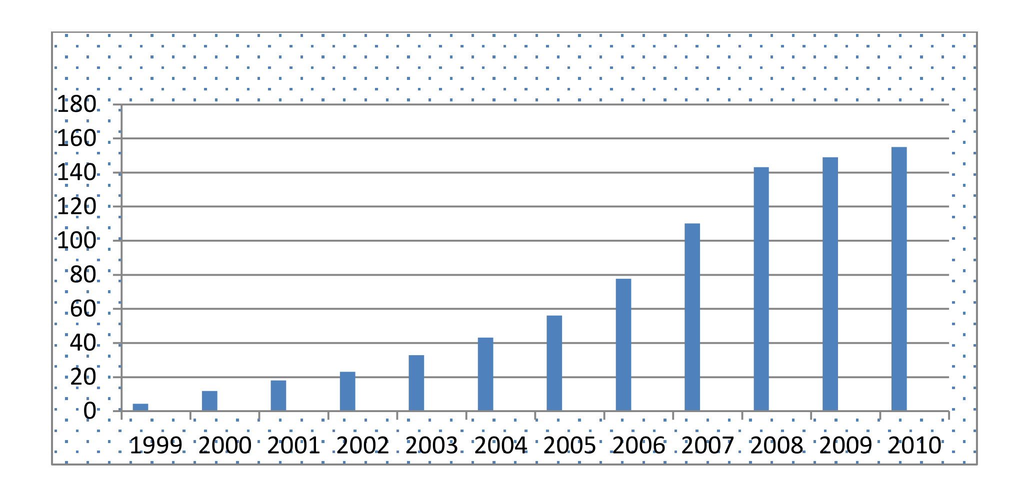
ويمكن عرض بيانات الجدول السابق في الشكل التالي:

[1] مسعود بودخدخ ، مرجع سابق، ص : 229.

[2] La Banque d'Algérie, RAPPORT 2005,Op.Cit , p :69.

[3] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق، ص:91.

الشكل رقم(05/04): تطور احتياطات الصرف الرسمية (عدا الذهب)(1999–2010) بالمليار دولار



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (23/04)

نلاحظ من خلال الجدول والمخطط الممثل له أن احتياطات الصرف الرسمية (ماعدا الذهب) التي كانت تقدر بأقل من 4.4 مليار دولار سنة 1999، فقد بلغت 43.11 مليار دولار في نهاية سنة 2004، مع الإشارة إلى أن هده الإحتياطات بلغت في نهاية سنة 2009، 148.91 مليار دولار، وقدر مجموعها ب150 مليار دولار في نهاية شهر أوت 2010.

ويعود هذا الإرتفاع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات وتسجيل الفائض في ميزان المدفوعات فقدرت الزيادة في قيمة الإحتياطات الرسمية ب: في سنة 2010، مقارنة بسنة 1999.

تجدر الإشارة إلى أن كون نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام التعويم الموجه فيتوجب على الدولة أن تحتفظ بقدر من احتياطي الصرف حماية لعملتها من المضاربة، ما يجعل من احتياطات الصرف جد مهمة لتدخل بنك الجزائر بصفته العارض الوحيد على مستوى سوق الصرف من أجل وفائه بالتزاماته، ومحافظته على استقرار قيمة العملة الوطنية عند مستويات مقبولة اقتصاديا.

ويحاول بنك الجزائر عقلنة وتعظيم جدوى تسيير هذه الإحتياطات، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية، ويتم توظيف هذه الإحتياطات في صورة سندات في الخزينة الأمريكية، وفي شكل ودائع في البنوك الدولية ذات التنقيط الأفضل من طرف وكالات التقييم، وتوزع هذه الإحتياطات منطقيا على العملات الرئيسية الثلاث

(الدولار، اليورو، الين) مع حصة أكبر للدولار بحكم مكانته وثبات قيمته نسبيا، مع الإشارة إلى كون مفتاح هذا التوزيع غير مصرح به[1].

ثالثا: المالية العامة

لقد لعبت سياسة الميزانية دورًا هامًا في الإستقرار الإقتصادي الكلي، بفضل التحسن الذي عرفته منذ سنة 2000، وذلك بالزيادة في الإيرادات أكبر من زيادة النفقات والذي يعزى بالأساس إلى زيادة العوائد النفطية، وهذا ما دفع إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات نهاية سنة 2000*، ولقد سجلت الميزانية العامة فائضا مستمرا خلال الفترة (2000-2008)، حيث اختتمت السنة المالية 2008 بفائض في الخزينة بمبلغ 999.5 مليار دينار (الجدول رقم (24/04)).

غير أن الأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية أثرت سلبا على الميزانية العامة للجزائر، حيث أن انعكاسات السوق العالمية للمحروقات أثرت بقوة على مداخيل الخزينة اعتبارا من سنة 2009، وقد انخفضت الجباية البترولية الإجمالية بنسبة 42 بالمائة ، حيث انتقلت من 4088.6 مليار دينار سنة 2008، إلى 2412.7 مليار دينار سنة 2009 لتتحسن بعدها إلى 2905.0 مليار دينار سنة 2010، مع الإشارة إلى أن هذه الخسارة لايمكن تداركها بالإرتفاع الذي سجلته الجباية خارج المحروقات حيث انتقلت من 1101.6مليار دينار سنة 2008 إلى 1259.4 مليار دينار ، ثم إلى 1470.2 مليار دينار سنة 2010 (الجدول رقم (24/04)).

وموازاة مع ذلك فإن الجزائر التي حافظت على مستوى عال للإستثمار العمومي، سجلت أيضا ارتفاعا في النفقات العادية للدولة ، حيث انتقلت من 961.7 مليار دينار سنة 1999 إلى مليار دينار 4512.8 سنة 2010 (الجدول رقم(25/04)) ، أي بنسبة نمو تقدر ب: 369.25 بالمائة ، فكان هذا بسبب رفع أجور أعوان الدولة، وعمليات التوظيف الجديدة في قطاع الوظيف العمومي، وكذا الإرتفاع المستمر للتحويلات الإجتماعية التي تجاوزت 1200مليار دينار سنة 2009، أما سنة 2010 فشهدت نفس الإتجاهات رغم ارتفاع طفيف في أسعار المحروقات، مع العلم أن النفقات التي يتطلبها البرنامج الخماسي الجديد للإستثمارات العمومية (2010-2014)

[1] بودخدوخ مسعود، **تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للإقتصاد – دراسة حالة الجزائر–**، مرجع سابق، ص: 201.

* أنشئ صندوق ضبط الموارد في الجزائر اقتداء بالدول النفطية الأخرى واستفادة من تجارب الماضي ، وذلك لعزل الآثار السلبية لتغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة.

إلى جانب زيادة معتبرة لنفقات مستخدمي الدولة الناتجة عن أنظمتهم التعويضية الجديدة، ستنعكس في نهاية السنة بعجز ملحوظ للميزانية[1].

وبالنسبة لقدرة التمويل فبعد تسجيل فوائض متتالية منذ سنة 2000، سجل الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة حالة عجز سنة 2009 بنسبة 6.6 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي انخفض إلى 0.95 بالمائة سنة 2010 (الجدول رقم (25/04))، وهو الأمر الذي نتج عن الإنخفاض الشديد في إيرادات المحروقات في ظرف من الثبات شبه الكلي في مستوى النفقات العمومية

وهكذا فإن صندوق ضبط الإيرادات الذي كان يتوفر على 1842مليار دينار في نهاية سنة 2005، ارتفعت أرصدته إلى 4316 مليار دينار في نهاية السداسي الأول من ستة 2010، فتعززت قدرة التمويل الخاصة بالخزينة في سنة 2009 حيث مثلت هذه القدرة 42.6 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي و117.5 بالمائة من الإيرادات الكلية في هذه السنة، ويسمح الأمر بتغطية ما يعادل 102.4 بالمائة من النفقات العمومية في سنة 2009، أما في سنة 2010 فمثلت قدرة التمويل 40.2 بالمائة من إجمالي الناتج، و110.6 بالمائة من الإيرادات الكلية في هذه السنة، ويسمح هذا الأمر بتغطية ما يعادل 107.3 بالمائة من النفقات العمومية.

كما أن ارتفاع النفقات العمومية بشكل معتبر خلال سنوات (1999-2010) أدى إلى ارتفاع الإستثمار العمومي، حيث مثل هذا الأخير مابين (2000-2010) في المتوسط 13 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي (15.2 بالمائة في 2010 مقابل 8.2 بالمائة في 2000)، وهو يعتبر أعلى معدل بين الدول النامية[2]، حيث أن زيادة أن تدهور الوضع الإقتصادي والإجتماعي خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، وزيادة أسعار النفط خلال سنوات 2000 حفز الحكومة الجزائرية على وضع سياسة إنفاق عمومية تستهدف حفز النشاط الإقتصادي وترقية وتحديث البنى التحتية الأساسية للبلد وتحسين خدمات الصحة والتربية،.....

[1] مصالح الوزير الأول ، **ملحق بيان السياسة العامة**، مرجع سابق، ص: 32.

[2] La Banque d'Algérie, RAPPORT 2010:EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, 2011, p :64.

جدول رقم (24/04): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية في الجزائر (1999–2010) **مليار دينار..**

السنوات	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
الإيرادات النفطية	358.4	364.9	488.5	595.1	616.6	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0
الإيرادات العادية	588.3	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	652.5	724.2	840.5	883.1	1101.6	1259.4	1470.2
إجمالي الإيرادات	950.5	1578.1	1505.5	1603.2	1966.6	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3672.9	4379.6
إجمالي النفقات	961.7	1178.7	1321.0	1550.6	1752.7	1891.8	2052.0	2453.0	3108.8	4191.0	4214.4	4512.8
رصيد الميزانية	-11.2	400.0	184.5	52.6	284.2	337.9	1095.8	1186.8	579.3	999.5	-570.3	-133.2

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

جدول رقم (25/04): نسبة العجز والفائض في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي (1999–2010).

السنوات	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
النسبة%	0.5-	9.7	4.0	0.2	4.7	4.8	13.74	13.5	4.9	7.6	-6.6	0.95-

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

المطلب الثالث: الوضع النقدي والجهاز المصرفي

من خلال هذا المطلب من الدراسة نحاول أن نعرض آخر التطورات الخاصة بالوضع النقدي، وذلك بالتطرق إلى توجهات السياسة النقدية ثم إلى السوق النقدي والسيولة المصرفية، ومنه إلى سير السياسة النقدية، لنتعرض بعد ذلك إلى تطورات النظام المصرفي الجزائري بالإشارة إلى أنشطته وأداءاته الأخيرة، ثم إلى وضع مهمة الرقابة والإشراف.

أولا: الوضع النقدي

تميزت تطورات الإقتصاد الكلي في الفترة (2000-2010) باستمرار فائض الإدخار عن الإستثمار كميزة هيكلية للإقتصاد الوطني باستثناء سنة 2009 التي سجلت تراجعا في هذه المسألة بسبب الصدمة الخارجية، وقد تأكد هذا العنصر المميز لإطار الإقتصاد الكلي بوضعية مالية متينة ، حيث تزامن التخفيض الكبير للدين العمومي مع تراكم متواصل لموارد صندوق الإيرادات، كما أدى تسديد المديونية إلى تراكم أكثر استمرارية في الإحتياطيات الرسمية للصرف، والتي تمثل مصدرا لتوسع نقدي قوي، ويتعين القول أنه في ظل توسع نقدي قوي ومعاودة ظهور التضخم عمل بنك الجزائر على امتصاص فائض السيولة بواسطة إدارة مرنة ومنسقة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية.

1- توجهات السياسة النقدية.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية، ويمكن التفرقة بين ثلاث توجهات مختلفة، تمتد الفترة الأولى مابين (1990-1994) حيث كان التوجه فيها نحو التوسع، وتهدف بصفة عامة إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الإئتمان لدى المؤسسات العامة، وعلى عكس الفترة الأولى تم اتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة في الفترة مابين (1994-2000) هدفت إلى تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة، وتمثل الفترة 2000-2010 مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014)، إذ تعززت مؤشرات الإقتصاد الكلي بشكل كبير خلال هذه الفترة.

عرف المجمع النقدي (M_2)تراجعا في نموه من 15.6بالمائة سنة 2003 و11.32 بالمائة سنة 2004 إلى 10.78 بالمائة سنة 2005 مقارنة بنموه سنة 2002 بمعدل نمو 17.4 بالمائة بعدما كان 22. بالمائة سنة 2001، ويعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية اتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع بحيث تهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الإقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التخم في لفترة التالية[1].

وتحت تأثير التوسع الهيكلي لمجموع الموجودات الخارجية الصافية، تميزت سنة 2007 بنمو قوي في الكتلة النقدية، وإن كان الطابع التصاعدي في وتيرة نمو الكتلة النقدية بمفهوم (M_2) قد تم التخفيف من حدته بفعل التسديدات المسبقة للدين الخارجي في سنتي 2005-2006، فسجلت سنة 2007 نموا نقديا ب 24.17 بالمائة مقابل 18.6 بالمائة سنة 2006[2].

وبعد تسجيل معدل نمو منخفض في الكتلة النقدية بمفهوم (M2) في سنة 2009 ب:3.1 بالمائة نتيجة الصدمة الخارجية الكبيرة، إذ كان في حدود 16 بالمائة سنة 2008 تميزت سنة 2010 بعودة التوسع النقدي بمعدل 13.8 بالمائة ، لكن بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنوات 2006 إلى 2008. بارتفاع قدر ب 10.2 بالمائة في 2010، ترافق مع استرجاع دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للإقتصاد؛ إذ بلغت بذلك الموجودات الخارجية الصافية 10886.03 مليار دينار في نهاية سنة 2009، و11996.98 مليار دينار في نهاية سنة 2010 [3].

2- السوق النقدية والسيولة المصرفية

عرفت السوق النقدية مع مختلف أقسامها ومن زاوية مكانتها في إعادة التمويل تطورا ملحوظا، فمنذ سنة 2002 أصبحت هذه السوق قناة لإعادة تمويل البنوك هذه البنوك التي تحسنت سيولتها بصفة خاصة خلال هذه السنة، في حين أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبحت معدومة منذ 2001.

---

1 بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41، 2008، ص ص:30-33.

2 محمد لكصاسي، تطورات الوضعية النقدية والمالية، تدخل أمام مجلس الأمة، الجزائر ، 13جويلية 2008، ص:9. متاح حتى (2011/08/08)على: http://bank-of-algeria.dz

3 La Banque d'Algérie, RAPPORT 2010,Op. Cit, p :129.

ولقد تطورت السوق النقدية بطريقة مدعمة منذ سنة 1994، سواء من جانب ابتكار الأدوات (الأمانات، المزادات، عمليات السوق المفتوحة،...)، أو من جانب عدد المتدخلين، حيث بلغ في سنة 2002 24بنكاً ومؤسسة مالية بالإضافة إلى 14 مؤسسة مالية غير مصرفية تتمثل أساسا في صناديق الضمان الاجتماعي ومؤسسات التأمين[1] .

وبلغت قيمة السيولة البنكية في الجزائر 1100 مليار دينار في نهاية جوان 2010 أي نفس المستوى المسجل في نهاية 2009، و يعكس هذا المستوى منظومة مصرفية فيها فائض من السيولة البنكية.

وتعد الأزمة المالية الدولية التي ظهرت أولا في 2007 هي أزمة سيولة، وعلى العكس من ذلك وقع في الجزائر حيث أن الفائض في السيولة لم يأت كظاهرة منعزلة بل يمثل إفراطا في الإحتياط مقارنة بالاستثمار.

ساهم الإرتفاع الهام لودائع البنوك (تحت الطلب و لأجل بالدينار) في 2010، 12.5 بالمائة مقابل انخفاض بـ 8.2 بالمائة في 2009، في تعزيز أكثر لقدرة رؤوس الأموال القابلة للإقتراض التابعة للبنوك، و المرساة على موارد متزايدة مستقرة ووضعية جيدة للسيولة، فضلا عن ذلك يعد الفائض في السيولة موزع أكثر فأكثر على مستوى البنوك في الساحة، إلا أن هذا تسبب في نشاط أقل ديناميكية في السوق النقدية مابين المصارف، بحكم أنها تتوفر على موارد مالية مستقرة و التي تسمح لها بتأدية نشاطاتها المختلفة في ظرف يتميز بضعف خطر السيولة، كما لم تتدخل البنوك إلا بصفة نادرة في السوق النقدية للحصول على السيولة أثناء سنة 2010، خاصة للإستجابة لأهداف تشكيل الإحتياطات الإجبارية التنظيمية[2].

3- سير السياسة النقدية:

يعرف القانون الخاص بالنقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية، ويحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية، وتشير المادة 55 من هذا القانون إلى هدف السياسة النقدية.

[1] محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي 2004، ص:08.

[2] بنك الجزائر، التطورات النقدية والمالية للجزائر في2010 ، متاح حتى (2011 /08/13) على: http://bank-of-algeria.dz

تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد، إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار[1].

بعد التعديل الذي تم سنة 2009 في الجهاز التنظيمي المتضمن أدوات إدارة السياسة النقدية (استرجاعات السيولة، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة والإحتياطات الإجبارية)، تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في هذا المجال أين تم اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية، مع الإحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية. وهذا ما يعطي في الواقع، دورا للمجاميع النقدية و القرضية في إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، بينما يأخذ توقع التضخم في الأجل القصير من السنة فصاعدا، أهمية خاصة.

وأدى توقع التضخم و رقابته ببنك الجزائر إلى تطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009، أي نموذج توقع تضخم لأجل قصير يستجيب لانشغال رؤية مستقبلية، لغرض التوقع الشهري لمعدل التضخم و تطوره لأفق سنة واحدة، فعلى سبيل المثال لم يتعدى فارق توقع المتوسط السنوي للتضخم لنهاية سنة 2010 المنجز في سبتمبر 2010 إلا بـ0,14 بالمائة نقطة مئوية من معدل التضخم المحقق و المحسوب من طرف الديوان الوطني للإحصائيات لشهر ديسمبر(3,91 بالمائة)، وبالتالي بقي متوسط التضخم السنوي قريب من التوقعات قصيرة الأجل، ويعد هذا المعدل للتضخم في تراجع مقارنة مع الإرتفاع في الأسعار في نهاية 2009 (5,74 بالمائة)، وهو يتلاءم مع هدف التضخم المحدد من قبل مجلس النقد و القرض (4 بالمائة ، + أو – نقطة واحدة) بموجب سنة 2010، كهدف ضمني للسياسة النقدية[2].

ثانيا: النظام المصرفي

تزامن تحرير القطاع المصرفي مع صدور القانون رقم 10/90 المؤرخ في:1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض، وبرزت البوادر الأولى منذ نهاية التسعينات بدخول البنوك والمؤسسات المالية الخاصة (الوطنية والأجنبية) في القطاع المصرفي، شكل هذا الإنفتاح المصحوب بالتدعيم المعتبر لذمة البنوك العمومية عاملا مهما لتحسن الوساطة المالية، بحيث تبقى البنوك العمومية فيما يتعلق بهيكل النشاط الشامل للقطاع شبه مهيمنة.

---

[1] محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص:11-12.

[2] بنك الجزائر، التطورات النقدية والمالية للجزائر في2010 ، متاح حتى (2011 /08/13) على: http://bank-of-algeria.dz

فمثلما كان عليه في نهاية سنة 2009 ضم النظام البنكي في سنة 2010 حوالي 26 بنك ومؤسسة مالية معتمدة، كما تواصلت هيمنة البنوك العمومية نظرا لأهمية شبكة وكالاتها الموزعة عبر كامل التراب الوطني، على الرغم من تسجيل سرعة في وتيرة إقامة وكالات للبنوك الخاصة .

1- الأنشطة والأداءات

احتفظ القطاع المصرفي في الجزائر بمتانته خلال سنة 2010 بفضل اعتماده على موارد مستقرة ومتزايدة ومستوى سيولة معتبرة، حيث أن توظيف احتياطي الصرف بالخارج حقق أرباحا قدرت ب: 4.60 بالمائة ، كما استمر الإستقرار المالي الخارجي للجزائر على المدى المتوسط والبعيد بفضل مواصلة التسيير الحذر لاحتياطي الصرف الرسمي من قبل بنك الجزائر[1].

وقدرت مردودية أموال البنوك العمومية والخاصة ب: .20.72 بالمائة في 2010، بينما قدرت مردودية الأصول ب:.1,52 بالمائة مما يمثل نسبا تعادل أفضل النتائج المحققة في البلدان الناشئة، فبفضل تعزيز تسيير أخطار القروض، تمكنت البنوك من تخفيض مستوى القروض غير الناجعة بالرغم من بقائها أكثر ارتفاعا مقارنة بالمعايير الدولية، وبلغت أرصدة هذه القروض 74 بالمائة خلال 2010 مقابل 68,3 بالمائة سنة 2009، فيما بلغت قيمة القروض الموجهة للإقتصاد والتي منحتها البنوك والمؤسسات المالية 3671 مليار دينار، مسجلة ارتفاعا ب 15,6بالمائة مقارنة بسنة 2009، ما يضع الجزائر في مصف البلدان الناشئة ذات القروض السريعة النمو، في حين فاقت قيمة الإدخار المالي للعائلات والمؤسسات الخاصة قيمة المؤسسات العمومية بما في ذلك المحروقات، وسجل الإيداع البنكي ارتفاعا بـ 12.5 بالمائة سنة 2010، مقابل انخفاض ب: 8.2 بالمائة في2009، ماساهم في تعزيز أموال البنوك القابلة للقرض، بينما أضحى الفائض من السيولة الذي كان يتركز بالبنك المتوطن لسوناطراك منتشرا على مستوى البنوك.

2- الرقابة والإشراف.

من أجل ضمان سلامة وصلابة النظام البنكي، يتم القيام وبشكل صارم برقابة دائمة على البنوك والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية على أساس التنظيم الذي أصدره مجلس النقد والقرض، كما تتم

---

[1] La Banque d'Algérie, RAPPORT 2010,Op. Cit, p : :68.

أيضا مراقبة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى الرقابة على المستندات المنجزة بناء على التصريحات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية المرسلة إلى البنك المركزي، ويتمثل الهدف الإستراتيجي في ضمان تنمية منتظمة للوساطة البنكية.

في هذا الإطار عززت التدابير الجديدة المتعلقة بالنقد و القرض في أوت 2010 مهام بنك الجزائر في مجال الإشراف و الرقابة البنكية وأسندت له صلاحيات جديدة في مجال الإستقرار المالي، حيث عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة، بالموازاة مع وضع اللمسات الأخيرة لجهاز التنقيط الجديد للبنوك و المؤسسات المالية، من زاوية رقابة أفضل للمخاطر المصرفية (إشراف موجه حول المخاطر).

مما سبق وتطلعا لنمو مستدام قائم على التنوع، و إعادة توازن هيكل الإقتصاد الوطني مع وجوب تفضيل تطور الفلاحة والصناعة والخدمات المنتجة قصد تقليص التبعية للمحروقات، وبالترابط مع الإنفاق العمومي لبلوغ النمو الممكن خارج المحروقات على المدى المتوسط، يصبح دور المصارف حاسما في مجال تمويل الإستثمارات المنتجة و الأنشطة خارج المحروقات الخالقة لفرص العمل، كما يجب إدراج تخصيص كهذا للموارد المالية المتاحة ضمن هدف مزدوج للتطوير المالي، أخذا بعين الإعتبار الإنفراج المالي و النمو الإقتصادي القوي خارج المحروقات، حيث يجب أن يرافق هذا بتحسين مستمر لمناخ الإستثمارات، خاصة وأن استعمال الإدخارات المالية المتاحة لدى الدولة للتمويل الذاتي لبرنامج الإستثمارات العمومية (نفقات التجهيز) تسمح بالوقاية من أي أثر للإقصاء[1].

[1] بنك الجزائر، التطورات النقدية والمالية للجزائر في2010 ، متاح حتى (2011 /08/13) على: http://bank-of-algeria.dz

خلاصة الفصل الرابع:

إن التحليل الإقتصادي لأثر التغير في سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري يبرز لنا الضعف النسبي لهذا الأثر على مختلف عناصر ميزان المدفوعات، فعلى مستوى الحساب الجاري الذي يتحكم الميزان التجاري بنسبة كبيرة في وضعيته، لم يكن مرنا بشكل تام للتخفيض المستمر في قيمة العملة، أما بالنسبة لحساب رأس المال فاستجابته للتغير في سعر صرف الدينار الجزائري ظلت ضعيفة، وهذا لكون حساب رأس المال يتكون أساسا من بند القروض التي تحصل عليها الدولة ولايعتبر سعر الصرف شرطا ضروريا للحصول عليها، وبند الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يتأثر بتقلب سعر الصرف، إلا أنه لم يسهم في تكوين رصيد ميزان المدفوعات إلا في السنوات الأخيرة للفترة المدروسة.

كما تبين لنا من خلال التحليل السابق للميزان الكلي للمدفوعات أن هذا الأخير يعتمد في تكوين رصيده بشكل كبير على الميزان الجاري الذي يعتمد بدوره على رصيد الميزان التجاري، حيث يخضع هذا الأخير لتقلبات أسعار المحروقات، وباعتبار أن سعر الصرف لايؤثر على الصادرات النفطية، كما أن له تأثير ضعيف على ميزان رأس المال، وبالتالي لم يكن تأثيره إيجابيًا على رصيد ميزان المدفوعات بنفس مستوى التخفيضات و الإنزلاقات في قيمة العملة الوطنية، ومن هذا كله نخلص إلى فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الحد من الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، مع الإشارة إلى إن النتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة على مستوى التوازن الكلي وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وتراجع المديونية الخارجية، وانخفاض خدمات الديون، كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، ولم تكن بسبب تحسن الأداء الإقتصادي أو نتيجة الرشاد المالي .

هذه النتائج المحقق لا تعني عدم فعالية هذه السياسة (سياسة تخفيض قيمة العملة)، لكنها تفترض اقتصاد ذو هيكلة متنوعة وجهاز انتاجي قوي، على خلاف الإقتصاد الجزائري الذي يقبع تحت رحمة عائدات المحروقات.

خاتـــمة عامــــــة

خاتمة عامة:

إن سعر الصرف هو القيمة التي تتخذ على أساسها العملة الوطنية سعرا لها في مقابل العملات الأجنبية، حيث يمكن ببساطة اعتبار العملة كأي سلعة من السلع الأخرى التي تتخذ سعرا معينا لها مقيما بالعملات الأخرى وفقا لتفاعلات قوى العرض والطلب عليها، ويعد التحكم بسعر الصرف من إحدى المهام الأساسية للبنك المركزي في الإقتصادات المعاصرة نظرا للدور الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على مختلف نواحي البنية الإقتصادية، حيث تعكس أهمية هذا الدور مجموعة من المؤشرات الإقتصادية الأساسية تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية، يعد رصيد ميزان المدفوعات أحد أهم هذه المؤشرات.

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني.

وتكمن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات الجارية أو الرأسمالية التي تظهر في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، والذي يمثل في نفس الوقت طلب الأجانب على العملة الوطنية، كما أن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية، الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

فالجزائر على غرار العديد من الدول التي تمر بمرحلة تحول من الإقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق، قامت بإصلاحات اقتصادية و مالية شاملة مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي مس أساسا نظام الصرف المتبع حيث تحولت من نظام التثبيت إلى نظام التعويم المدار الذي صاحب تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي خلال التسعينات، واستخدمت سياسة تحرير سعر الصرف قصد استعادت التوازنات الداخلية ومن ثم الخارجية الذي نقصد به توازن ميزان المدفوعات.

إن استخدام الجزائر لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لاستعادت التوازن لميزان المدفوعات كان فاشلا رغم الجهود الكبيرة للدولة المبذولة في سبيل إنجاحه، ولم يكن هذا الفشل بسبب عدم فاعلية هذه السياسة وإنما لضعف

الإقتصاد الجزائري واعتماده على المحروقات كمورد للعملة الصعبة إذ بلغ سنة 2010 أكثر من 97بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث تفترض سياسة التخفيض اقتصاد ذو هيكلة متنوعة وجهاز إنتاجي قوي.

لقد عرفت مؤشرات الإقتصاد الكلي ومنها ميزان المدفوعات في الجزائر استقرارا في الفترة ما بين 1999-2010 من الدراسة، وذلك بفضل الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع الإرتفاع الكبير والمتواصل لأسعار البترول مما دفع بالحكومة إلى إطلاق برامج تنموية قصد تنويع الإنتاج ودعم الإقتصاد الوطني، على غرار برنامج الإنعاش الإقتصادي2001-2004 وبرنامج دعم النمو2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014.

ومن أجل الوقوف على وضع الإقتصاد الجزائري حاولت هذه الدراسة معرفة كيف أثر تغير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة الممتدة من (1990-2010)، من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات المقترحة في المقدمة العامة، وذلك بالتطرق إلى مفاهيم ونظريات كل من سعر الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين، مع محاولة التركيز على واقع الإقتصاد الجزائري.

❖ **نتائج البحث**:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها في ما يلي:

1) يمثل سعر الصرف مقياسا حقيقيا لنجاح الحكومات في إدارة الإقتصاد الكلي اهتمت الدول بدراسته بغية حل مشكلة تحويل العملات لبعضها وتسهيل سداد الديون الدولية ، ولهذا يتوجب على الحكومات اختيار نظام سعر صرف يتلاءم ومعطياتها الإقتصادية؛

2) إن سعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة بأخرى، كما أن نظام الصرف مر بعدة تطورات انتهى إلى نظامين رئيسيين هما نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم، إضافة إلى أنظمة أخرى فرعية، ولكل نظام إيجابياته وسلبياته بحيث لايمكن أن نفضل نظام عن آخر؛

3) تساعد الإدارة السليمة لأسعار الصرف في أي دولة على تغطية مخاطر الصرف وتهدئة اضطرابات أسواق الصرف، وبالتالي الوصول إلى تراكم احتياطي الصرف، مما يكون ثقة لدى المستثمرين الأجانب، وتقوية القدرة على سداد الدين؛

4) إن ميزان المدفوعات الذي يعكس وضعية الإقتصاد الوطني في الخارج، قد يتعرض لاختلالات تتم معالجتها إما عن طريق آليات التسوية التلقائية التي تشترط عدم تدخل الدولة كما جاء في مختلف المدارس الإقتصادية، وإما عن طريق تدخل الدولة بعدة أساليب، اقترح الصندوق النقدي الدولي في برامج الإصلاح الهيكلي أسلوب المرونات الذي يركز على سياسة سعر الصرف بتخفيض قيمة العملة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛

5) ساهم الميزان الجاري في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الجزائري طيلة فترة الدراسة، أما ميزان رأس المال فلم يسهم بذلك إلا خلال السنوات الأخيرة، أي بعد التسديد المسبق للديون الخارجية؛

6) عدم التوازن أو الإختلال في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن؛

7) يقصد بالتوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات الحالة التي تتساوى في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج؛

8) وصل الإقتصاد الجزائري إلى حافة الإختناق جراء انهيار أسعار البترول في أواخر الثمانينات، وفشل الإصلاحات الذاتية، مما اضطر الحكومة لطلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية، حيث فرضت هذه الأخيرة جملة من الإصلاحات في إطار برنامج التعديل الهيكلي؛

9) إن الحكومة الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي قامت بتحرير الدينار من القيود الإدارية واعتماد سياسة التخفيض لاسترجاع التوازن الخارجي؛

10) لم تفلح تخفيضات سعر الصرف في تحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي الجزائري ، غير أنه وبعد انتهاء فترة الإصلاحات التابعة لصندوق النقد الدولي و ابتداء من سنة 1999 ارتفعت أسعار المحروقات، وبذلك ارتفعت معها احتياطات الصرف، وبفضل التسيير الحذر والسليم للسلطة النقدية تحسنت مؤشرات الإقتصاد الكلي في الفترة (1999-2010)؛

11) إن النتائج التي تحققت في الفترة (1999-2010) على مستوى التوازن الكلي من تحسن لرصيد ميزان المدفوعات ، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وتراجع المديونية الخارجية، وانخفاض خدمات الديون وغيرها، كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات؛

12) لم يكن لسياسة سعر الصرف تأثيرا إيجابيًا على رصيد ميزان المدفوعات بنفس مستوى التخفيضات والإنزلاقات في قيمة العملة الوطنية، ومن هذا كله نخلص إلى فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الحد من الإختلال الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائري بحيث تتطلب هذه السياسة هيكلة اقتصادية متنوعة؛

13) يفترض من الناحية النظرية أن يترتب عن تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها و انخفاض وارداتها، وهو ما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، ومن ثم يحدث تحسن في رصيد ميزان المدفوعات ككل؛

14) عرف الإقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف العائم المدار؛

15) إن سياسة الإتجاه نحو التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار الجزائري، حتى وإن لم تؤدي إلى خدمة الهدف المتوخى منها بتشجيع الصادرات وتقليص الواردات وفقا لأسلوب المرونات، فإن آثارها على حركة الأموال كبيرة لتقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛

16) لقد بقي معدل صرف الدينار الجزائري في منأى عن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية بفعل طريقة تحديده المتميزة بحذر شديد من طرف البنك المركزي الجزائري؛

17) لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار، خاصة في ما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات، وهذا بسبب ضعف مرونة جهازها الإنتاجي الذي لا يسمح بالإستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض قيمة العملة، إضافة إلى أنها دولة أحادية مادة التصدير.

❖ الإقتراحات والتوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات يمكن أن نقدم التوصيات والإقتراحات التالية:

1) العمل على الإستفادة من جميع الموارد الكامنة في الإقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالطاقات البشرية وتفعيل الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات، حيث أنها لا تقل أهمية عن سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات؛

2) العمل على توجيه سعر الصرف إلى سعر موحد بين السوق الرسمي والسوق الموازي بغية القضاء نهائيا على هذا الأخير؛

3) ضرورة خلق وتوسيع مكاتب الصرف، من أجل توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة وتجنب التعامل في السوق الموازي، إضافة إلى أن هذه المكاتب تعمل على تشجيع قطاع السياحة؛

4) العمل على جلب رؤوس الأموال الجزائرية من الخارج، وإعطائها نفس حظوظ الإستثمار مع الأموال الأجنبية في الجزائر؛

5) اتخاذ إجراءات للحد من خسائر الصرف الناجمة عن تقلب صرف الأورو مقابل الدولار، خاصة من خلال تنشيط أسواق الصرف الآجلة وإدارة إحتياطات الصرف؛

6) تنويع الواردات خارج منطقة الأورو للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار للأورو؛

7) ضرورة الإستمرار في التحرير التدريجي لسعر الصرف، وعدم الإعتماد على الإحتياطات الضخمة كمبرر للتحرير الكلي، ذلك لأنها تخضع لتقلبات أسعار المحروقات؛

8) العمل على تعزيز قابلية تحويل الدينار على المستوى الدولي؛

9) العمل على دعم الإستقرار النسبي لسعر صرف الدينار ليس فقط أمام الدولار، ولكن أيضا أمام الأورو، من أجل حماية المؤسسات العمومية والخاصة من تقلبات أسعار الصرف؛

10) تنويع العملات الصعبة المكونة لاحتياطات الصرف، والعمل على أن يكون مستوى الإحتياطي من وسائل الدفع الخارجية أعلى من حجم الديون بشكل دائم؛

11) ضرورة التفكير في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الإقتصاد الجزائري لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الإقتصاد العالمي، وذلك باستغلال الفوائض المالية المتاحة لإحداث تنمية حقيقية، وعدم تركها مجمدة في شكل أذونات الخزانة الأمريكي.

❖ آفاق البحث:

من خلال ما تم عرضه في الموضوع والنتيجة التي توصلنا إليها، فإننا نعتبر بحثنا هذا قاعدة للإنطلاق في مواضيع أخرى يمكن أن تساهم أكثر في إثراء موضوع سعر الصرف وميزان المدفوعات، وفيما يلي نقترح بعض المواضيع المطروحة للمعالجة :

- أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات(دراسة قياسية)؛
- دور سياسة الصرف الأجنبي في استقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي؛
- إدارة مخاطر الصرف في الجزائر بعد الدخول في المنظمة العالمية للتجارة (دراسة استشرافية) ؛
- أثر تغير سعر صرف الدينار على انتاجية المؤسسة الإقتصادية في الجزائر.

قائمة المراجع

قــــــــــــائمة المراجع

أولا: باللغة العـــــربية:

أ- الكـــــتب:

1- السيد محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة،2001.

2- السيد محمد أحمد السيريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

3- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.

4- إبراهيم محمد الفار ، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991.

5- أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

6- أحمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، عالم الغد للدعاية، ط3، مصر، 2000.

7- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

8- توفيق عبد الرحيم توفيق حسن، الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.

9- جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية و النقدية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2002.

10- حسين كامل مصطفى، الرقابة على النقد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1976.

11- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998.

12- دومينيك سالفادور، ترجمة محمد رضا علي العدل، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.

13- دومينيك سالفادور، يوجين ديوليو، مبادئ الإقتصاد ، أكاديميا إنترناشيونال، بيروت، 2001.

14- رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

15- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

16- زينب حسين عوض الله ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.

17- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية ، الكتاب الأول، الطبعة الثانية ، 1993.

18- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1994.

19- سمير إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2007.

20- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد ، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ، الرياض، 2007.

21- صالح تومي، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

22- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

23- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2005.

24- عادل أحمد حشيش ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر 1999.

25- عبد الرحمان أحمد يسري، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

26- عبد الرحمان أحمد يسري، إيمان محب زكي، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

27- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

28- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مجدلاوي، ط1، الأردن، 1999.

29- فريدة بخزاز بعدل ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.

30- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

31- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

32- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، التحليل الإقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004.

33- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

34- محمد سيد عابد، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، 1999.

35- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.

36- محمد الموفق أحمد عبد السلام، دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

37- محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي، بدون دار النشر، الإسكندرية، 2000.

38- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.

39- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية،مصر،2007.

40- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005.

41- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1997.

42- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

43- مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلات في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005.

44- مسعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، خبراء الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2008.

45- مندور احمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990.

46- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.

47- نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

48- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

49- هزاع مفلح، التمويل الدولي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2007.

50- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2001.

ب- الأطروحات والمذكرات:

❖ أطروحات الدكتوراه:

51- الأخضر عزي، صرف الدينار الجزائري بين واقع السوق والصندوق النقدي الدولي 1990-2002، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

52- بن علي بلعزوز، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر- ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

53- عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية، فرع اقتصاد قياسي (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008.

54- مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (2006- 1985)، أطروحة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة: تخصص المصارف(نسخة إلكترونية غير منشورة)، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

❖ مذكرات الماجستير:

55- الأخضر عزي، السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1995.

56- السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المؤسسات(غير منشورة)، جامعة باتنة، الجزائر، 2006.

57- آيت يحيى سمير، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2006

58- بودخدخ مسعود، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للإقتصاد – دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

59- بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الإقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية – دراسة حالة برامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

60- حسان أوناسي، سعر الصرف وأثره على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وبنوك(غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

61- شريف بودري ، تقلبات أسعار الصرف – الدولار والأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2009 .

62- علي صاري، محددات نمو العرض النقدي في الجزائر فترة 1991-2007، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

63- مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2003)، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد كمي(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

64- يوسفي عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع التسيير(غير منشورة)، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2001.

65- محمد أمين بربري ، سياسات التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك(غير منشورة)، جامعة الشلف، 2005.

66- محمد علة ، سعر الصرف وأثره الدولار على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

67- عمروش شريف ، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية وبنوك(غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر ، 2005 .

68- كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود ومالية وبنوك(غير منشورة)، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

69- ليلى بديوي خضير مطوق، تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة (1984-2006) ، مذكرة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية(نسخة إلكترونية غير منشورة)، جامعة الكوفة، العراق، 2009.

ج- التقارير والمجلات:

70- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام: نتائج 2007-2009، نشرة 2010.

71- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، تقرير الدورة العمة العادية السادسة والعشرون، الجزائر، جويلية 2005.

72- بلعزوز بن على، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41، 2008.

73- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، العدد23، نوفمبر2003.

74- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم6، مارس 2009.

75- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009، الجزائر، أكتوبر 2010.

76- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم13، ماي 2011.

77- روبا دوتاغوبتا، غيلدا فرنانديز، سيم كاراكاداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة؟ سلسلة قضايا اقتصادية، الصندوق النقدي الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، العدد 38، 2006.

78- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

79- عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف – حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- ، مجلة العلوم الإنسانية، عدد12، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.

80- عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 27، جوان 2007.

81- علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الشلف، السداسي الثاني2004.

82- مايكل بوردو، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف، معهد السياسات الإقتصادية- صندوق النقد العربي- بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 16/17ديسمبر2002.

83- مبارك بوعشة، السياسة لنقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر ، العدد 12، 1999.

84- محمد أمين بربري ، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري –، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، السداسي الثاني 2009.

85- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جوان 2006.

86- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي 2004.

87- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية النقدية والمالية، تدخل أمام مجلس الأمة، الجزائر ، 13جويلية 2008.

88- محمد لكصاسي، التطورات النقدية والمالية للجزائر، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008.

89- محمود محي الدين، أحمد كجوك، سياسة سعر الصرف في مصر، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف، معهد السياسات الإقتصادية– صندوق النقد العربي– بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 16/17ديسمبر2002.

90- مصالح الوزير الأول ، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر2010

د– الملتقيات:

91- حيدر نعمة الفرجي، أثر تقلب سعر صرف اليورو في المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005.

92- عبد الرحمان مغازي، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أكتوبر 2009 .

93- ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

94- محمد بن بوزيان، الطاهر زياني، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس و المغرب، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 21- 22 ماي 2002 .

95- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية –الواقع والتحديات–، جامعة الشلف، الجزائر 2004.

96- مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، جامعة بشار، الجزائر، 2004.

ثانيا: **باللغة الفرنسية**

A. ouvrages:

97- Fadil Hassam, vingt ans de réforme libérales, l'économie d'Algérie éditions, Algérie, 2005.

98- Hocine ben Issad, Algérie de la planification socialiste a l'économie de marché (1962-2004), Enag Edition, Alger,2004.

99- Marie delaplace, monnaie et financement de l'économie, dunod, 2eédition, 2006.

100- Mustapha Mekideche, l'algerie enter économie de rente et économie émergent, Dahlab édition, Alger,2001.

101- Xatier B, Didier M, Dahlia T, Le marché des changes et la zone franche .EDICEF, France,1989.

102- yves simon, marcher des changes et gestion du risque de change, edition dalloz, paris 1995.

B. Rapports et revues:

103- La Banque d'Algérie, Bulletin statistique: statistiques de la balance des paiements (1992 – 2005), Alger, Juin 2006.

104- La Banque d'Algérie, Rapport 2004: Evolution économique et monétaire en algerie, Juillet 2005.

105- La Banque d'Algérie, Rapport 2005: Evolution économique et monétaire en algerie, Avril 2006 .

106- La Banque d'Algérie, Rapport 2009: Evolution économique et monétaire en algerie, Juillet 2010.

107- La Banque d'Algérie, Rapport 2010: Evolution économique et monétaire en algerie, 2011.

108- Ilmane mc. note de travail sur l'opportunité de dévoluer le dinar algerien les cachiers de la reforme, tome 05 , 2 éme edition enay , 1990.

C. règlements et instructions

109- réglement n° 95 – 08 du 23 decembre 1995 relatif du marche des changes.

110- Instruction n° 78-95 du 23 décembre 1995 portant règle relations aux position de change.

111- instraction n°79/95 du 27 decembre 1995 portant organization et fonctionnement du marché interbancaire des changes.

ثالثا: باللغة الإنجليزية:

A– Books:

112– Michael Wickens, Macroeconomic Theory, Princeton University Press, United Kingdom, 2008.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

113– www.mincommerce.gov.dz
114– http://ar.wikipedia.org/wiki/
115– www.fao.org...TM_Ag_Pol_Developing_CountriesAr_68_135.pdf
116– http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_12.htm
117– http://iefpedia.com/arab/?p=5378
118– http://www.cgap.org/gm/document-1.9.2619/FN31_AR.pdf
119– http://www.ingdz.com/vb/archive/index.php/t-25461.html
120– http://www.iraqism.com/vb/showthread.php?p=16997.
121– www.uluminsania .net
122– www.hmskoutla.net/.../Growth%20in%20Algeria%20Hachemane%20M.p df
123– http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm
124– www.cg.gov.dz/dossier /plan-relance.htmTH.
125– http://mpra.ub.uni-muenchen.de/14980/
126– http://www.alarabiya.net/views/2011/03/25/142936.html
127– http://bank-of-algeria.dz
128– www.imf.org
129– http://www.mf.gov.dz/
130– http://www.premier- ministre.gov.dz

الملحق رقم01 : نظم الصرف في الدول العربية سنة 2008.

ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2008

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر (3)	المغرب	موريتانيا (3)	اليمن
أ. الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف																			
1- ربط سعر الصرف																			
- بالدولار الأمريكي	*	*	*	-	-	*	*	-	-	*	*	*	-	*	-	-	-	-	-
- سلة حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	*	-	-
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه.	-	-	-	*	*	-	-	*	-	*	-	-	-	-	-	-	-	*	-
- تعويم حر - مستقل.	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	*
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ب- سوق صرف للنقد الأجنبي	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*
ج- نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	*	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	*	*	*	-	*	*	-	-
د- قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي																			
- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية (1)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
- المادة الرابعة عشر - إستمرار تطبيق قيود على المدفوعات الجارية (2)	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.
- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2008، أبو ظبي، 2009، ص:374.

الملحق رقم02 : تطور ميزان المدفوعات الجزائري(1992–2008)

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1992 – 1998 »

(En Milliards de Dollars)	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Solde extérieur courant	1,30	0,80	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91
Balance commerciale	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51
Exportations, f.o.b.	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14
Hydrocarbures	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77
Autres	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37
Importations, (f.o.b)	-8,30	-7,99	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,14	-1,01	-1,24	-1,33	-1,40	-1,08	-1,48
Crédits	0,62	0,60	0,69	0,68	0,75	1,07	0,74
Débits	-1,76	-1,61	-1,93	-2,01	-2,15	-2,15	-2,22
Revenu des facteurs, net	-2,16	-1,75	-1,74	-2,19	-2,35	-2,22	-2,00
Crédits	0,11	0,15	0,10	0,12	0,21	0,26	0,37
Débits	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,56	-2,48	-2,37
Paiement des intérêts	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,24	-2,11	-1,95
Autres.			0,00	0,00	-0,32	-0,37	-0,42
Transfert, net	1,39	1,14	1,40	1,12	0,88	1,06	1,06
Solde du compte de capital	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83
Investissements directs, nets	0,03	0,00	0,00	0,00	0,27	0,26	0,50
Capitaux officiels, nets	0,08	-0,33	-2,48	-3,89	-3,40	-2,51	-1,33
Tirages	6,91	6,52	4,64	3,22	1,82	1,69	1,83
Amortissement	-6,83	-6,85	-7,12	-7,11	-5,22	-4,20	-3,16
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-1,18	-0,48	-0,06	-0,20	-0,21	-0,04	0,00
Solde global	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74
Financement	-0,23	0,01	4,38	6,31	2,09	-1,16	1,73
Augmentation des réserves brutes (-)	0,10	0,00	-1,14	0,53	-2,24	-3,96	1,20
Rachat au FMI	-0,16	-0,30	-0,20	-0,26	-0,14	-0,35	-0,45
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	-0,18	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,00	0,00	5,72	6,04	4,47	3,15	0,99
Rééchelonnement	0,00	0,00	4,49	4,94	3,53	2,22	0,52
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,38	0,63	0,20	0,34	0,13
Achats au FMI	0,00	0,00	0,85	0,47	0,74	0,59	0,34
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	1,50	1,50	2,60	2,10	4,20	8,05	6,84
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	1,79	1,88	2,82	2,08	4,48	9,39	7,56
Valeur unitaire des export du pétrole brut (dollar U.S/b)	20,05	17,80	16,30	17,60	21,70	19,49	12,94

المصدر: بنك الجزائر.

الملحق رقم03 : تطور ميزان المدفوعات الجزائري(1999–2005)

STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS DE L'ALGERIE
« 1999 – 2004 »

(En Milliards de Dollars)	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Solde extérieur courant	0,02	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12	21,72
Balance commerciale	3,36	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27	26,81
Exportations, f.o.b.	12,32	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22	46,38
Hydrocarbures	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59
Autres	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,79
Importations, (f.o.b)	-8,96	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,57
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,84	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,16
Crédits	0,72	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85	2,46
Débits	-2,56	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,62
Revenu des facteurs, net	-2,29	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60	-4,92
Crédits	0,22	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99	1,44
Débits	-2,51	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,36
Paiement des intérêts	-1,85	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29	-1,01
Autres.	-0,66	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30	-5,35
Transfert, net	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	1,99
Solde du compte de capital	-2,40	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,78
Investissements directs, nets	0,46	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,02
Capitaux officiels, nets	-1,97	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-2,97
Tirages	1,08	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12	1,41
Amortissement	-3,04	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35	-4,38
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-0,89	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,83
Solde global	-2,38	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94
Financement	2,38	-7,57	-6,19	-3,66	-7,47	-9,25	-16,94
Augmentation des réserves brutes (-)	2,40	-7,51	-6,05	-3,40	-7,03	-8,88	-16,31
Rachat au FMI	-0,36	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37	-0,63
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	-0,05	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,39	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,08	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	4,40	11,90	17,96	23,11	32,94	43,11	56,18
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	4,58	12,19	18,08	19,14	24,34	23,72	27,87
Valeur unitaire des export du pétrole brut (dollar U.S/b)	17,91	28,50	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64

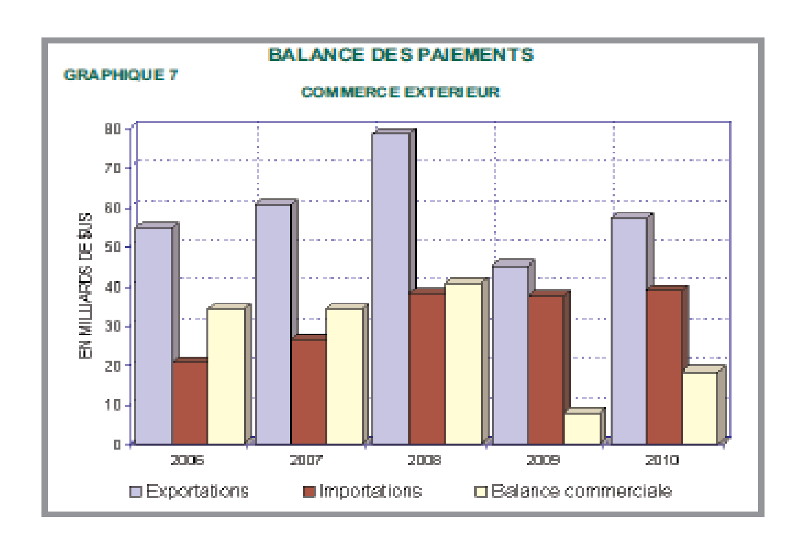
المصدر: بنك الجزائر.

الملحق رقم04 : تطور ميزان المدفوعات الجزائري(2006–2010)

BALANCE DES PAIEMENTS

(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)

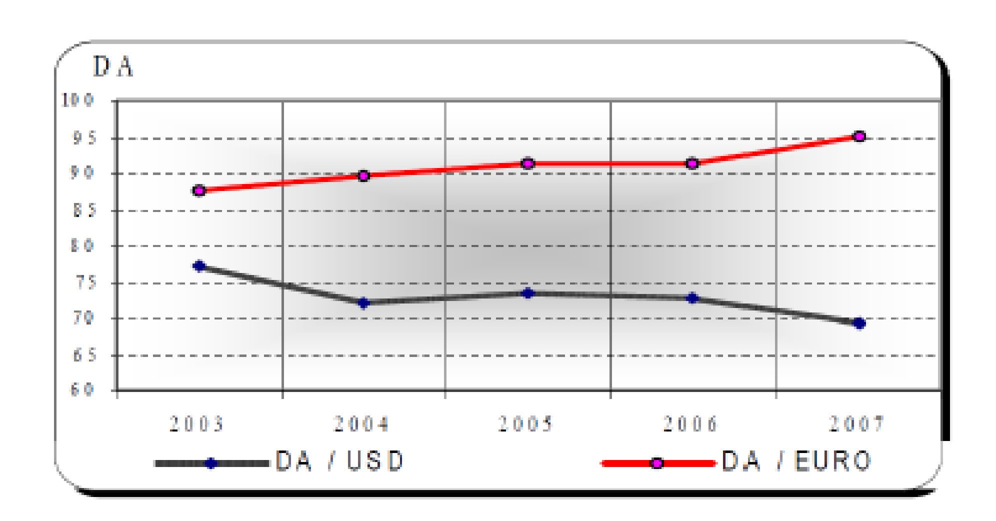
	2006	2007	2008	2009	2010
Solde extérieur courant	**28.95**	**30.54**	**34.45**	**0.41**	**12.16**
Balance commerciale	34,06	34,24	40,60	7,78	18,20
Exportations, (f.o.b.)	54,74	60,59	78,59	45,18	57,09
Hydrocarbures	53,61	59,61	77,19	44,41	56,12
Autres	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97
Importations, (f.o.b.)	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89
Services, hors revenus des facteurs, net	-2,20	-4,09	-7,59	-8,69	-8,33
Crédits	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57
Débits	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,90
Revenus des facteurs, net	-4,52	-1,83	-1,34	-1,31	-0,36
Crédits	2,42	3,81	5,13	4,74	4,60
Débits	-6,94	-5,64	-6,47	-6,05	-4,96
Paiements des intérêts	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11
Autres	-6,18	-5,41	-6,28	-5,88	-4,85
dont part des associés de compagn. i	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-4,03
Transferts, net	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65
Solde du compte de capital	**-11.22**	**-0.99**	**2.54**	**3.45**	**3.42**
Compte de capital	-0,01				
Investissements directs (net)	1,76	1,37	2,33	2,54	3,47
Capitaux officiels (net)	**-11,89**	**-0,77**	**-0,43**	**1,30**	0,44
Tirages	0,98	0,51	0,84	2,19	0,55
Amortissements	-12,87	-1,28	-1,27	-0,89	-0,11
Erreurs et omissions (net)	-1,08	-1,59	0,84	-0,39	-0,49
Solde global	**17.73**	**29.55**	**36.99**	**3.86**	**15.58**
Financement	**-17.73**	**-29.55**	**-36.99**	**-3.86**	**-15.58**
Augmentation des réserves brutes (-)	-17,73	-28,27	-36,53	-2,28	-15,25
Rachats au FMI	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir		-1,28	-0,46	0,09	-0,08
Allocations de DTS				-1,67	0,00
Position de réserves au FMI					-0,25
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	77,78	110,18	143,10	147,22	162,22
En mois d'importations des biens et services non facteurs	**36.66**	**39.73**	**34.99**	**36.00**	**38.33**
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15



المصدر: بنك الجزائر.

الملحق رقم05 : تطورسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ومقابل الأورو في الفترة (2007-2003)

Evolution du taux de change
(DA/USD, DA/EURO)



المصدر: وزارة المالية الجزائرية.

الملحق رقم06 : مؤشرات الإقتصاد الأساسية خلال سنتي (2006-2007)

PRINCIPAUX INDICATEURS DE L'ECONOMIE

	Unités	2006	2007
LE PRODUIT INTERIEUR BRUT (PIB)	Milliards DA	8 460,5	9 325,0
TAUX DE CROISSANCE			
PIB	%	2,0	3,1
PIB HH	%	5,6	6,4
RECOUVREMENTS FISCAUX			
Recettes budgétaires	Millions DA	**3 469 570**	**3 498 624**
Fiscalité pétrolière recouvrée	Millions DA	2 714 001	2 711 848
Fiscalité pétrolière budgétisée	Millions DA	916 000	973 000
Fonds de régulation	Millions DA	**1 798 001**	**1 738 848**
Recettes ordinaires	Millions DA	745 569	786 776
Recettes budgétaires hors FRR		**1 661 569**	**1 759 776**
DISPONIBILITES DU FRR	Millions DA	2 931 045	3 215 531
BUDGET DE L'ETAT			
Recettes budgétaires	Millions DA	1 835 460	1 900 340
Dépenses budgétaires	Millions DA	2 543 350	3 143 430
Fonctionnement	Millions DA	1 451 970	1 662 830
Equipement	Millions DA	1 091 380	1 480 600
Solde budgétaire	Millions DA	-707 890	-1 243 090
OPERATIONS DU TRESOR			
Recettes budgétaires	Millions DA	1 841 925	1 949 746
Dépenses budgétaires	Millions DA	2 453 014	3 092 738
Solde global du Trésor	Millions DA	-647 310	-1 295 401
ENCOURS DETTE PUBLIQUE EXTERIEURE (2)	Milliards US $	0,88	0,912
ENCOURS DETTE PUBLIQUE INTERIEURE	Milliards DA	1 780	1 044
TAUX D'INFLATION			
Moyenne N mois / N mois	%	2,53	3,51
Glissement annuel	%	4,44	3,88
CREDITS A L'ECONOMIE	Millions DA	1 905 440	2 182 133
Crédits au secteur publique	Millions DA	848 408	968 739
Crédits au secteur privé	Millions DA	1 057 032	1 213 394
COMMERCE EXTÉRIEUR			
Importations (CAF)	Millions US $	21 456	27 440
Exportations	Millions US $	54 741	60 509
Dont Hydrocarbures (*)	Millions US $	53 557	59 197
Balance commerciale	Millions US $	33 285	33 069
TAUX DE CHANGE			
Taux de change moyen DA/$	DA/US$	72,6459	69,3644
Taux de change fin de période	DA/US$	71,1582	66,8299
Taux de change moyen DA/EURO	DA/EURO	91,2447	95,0012
Taux de change fin de période	DA/EURO	93,7545	98,3302
INVESTISSEMENTS DIRECTS ETRANGERS (IDE)	Millions US $	1 760,0	1 335,0
PRIX MOYEN DU PÉTROLE BRUT	US $/Baril	65,40	74,44
RÉSERVE DE CHANGE	Millions US $	77 780	110 180

المصدر: وزارة المالية الجزائرية.

الملحق رقم07 : هيكل الصادرات والواردات (2006-2010)

(القيم بمليارات الدولارات الأمريكية)

	الواردات	الطاقة	الموارد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2006	21456	244	3800	843	4934	96	8528	3011
2007	27631	324	4954	1325	7105	146	10026	3752
2008	39479	595	7796	1378	9154	86	15434	5036
2009	39297	549	5863	1201	10165	234	15140	6145
2010	40212	945	6027	1406	9944	330	15573	5987
النسبة المئوية للواردات								
2006	100	1.14	17.71	3.93	23	0.45	39.75	14.03
2007	100	1.17	17.93	4.79	25.71	0.53	36.28	13.58
2008	100	1.26	16.43	2.82	24.6	0.13	41.4	13.37
2009	100	1.4	14.92	3.06	25.87	0.6	38.53	15.64
2010	100	2.35	14.99	3.5	24.73		38.73	14.89

	الصادرات	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات	الموارد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2006	54791	53608	1183	73	195	828	-	44	43
2007	60916	59605	1311	92	153	988	-	44	34
2008	79146	77192	1954	121	340	1390	-	69	34
2009	45477	44411	1066	113	170	692	-	25	49
2010	57726	56143	1619	305	165	1089	-	27	33
النسبة المئوية للصادرات									
2006	100	97.84	2.16	0.13	0.36	1.51	-	0.08	0.08
2007	100	97.85	2.15	0.15	0.25	1.62	-	0.07	0.06
2008	100	97.53	2.47	0.15	0.43	1.76	-	0.09	0.04
2009	100	97.66	2.34	0.25	0.37	1.52	-	0.09	0.11
2010	100	97.2	2.8	0.53	0.29	1.89	-	0.05	0.06

المصدر: بنك الجزائر .